وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

قياس تأثير إيرادات النفط في نمو اقتصاد العراق للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٠٥)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها الطالب

احمد إياد إبراهيم

بإشراف الأستاذ المساعد

الدكتور عبد الكريم عبد الله

١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م

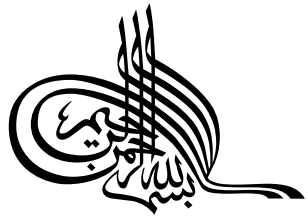

قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة

الآية ٣٢

اقرار المشرف

اشهد بان اعداد هذه الرسالة الموسومة (**قياس تأثير ايرادات النفط في نمو اقتصاد العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)**) والتي تقدم بها الطالب (**احمد إياد إبراهيم**) قد تمت تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

التوقيع :

المشرف: أ.م.د. عبد الكريم عبد الله

التاريخ : ١ ٢٠٠٩ ١

توصية رئيس لجنة

بناءاً على التوصيات المتوفرة ارشح هذه الاطروحة للمناقشة

التوقيع :

الاسم: أ.م.د احمد الوزان

رئيس قسم الاقتصاد

التاريخ : ١ ٢٠٠٩ ١

اقرار الخبير اللغوي

اشهد بان الرسالة الموسومة (**قياس تأثير ايرادات النفط في نمو اقتصاد العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)**) والتي تقدم بها الطالب (**أحمد إياد إبراهيم**) قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية تحت اشرافي اذ اصبحت بأسلوب علمي سليم من الاخطاء اللغوية.

الخبير اللغوي

الاسم: عبد الزهرة اسماعيل

التاريخ : ١ ١ ٢٠٠٩

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (**قياس تأثير ايرادات النفط في نمو اقتصاد العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)**) ،وقد ناقشنا الطالب **(احمد اياد ابراهيم)** في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير [ ] .

التوقيع
الاسم : أ.د علي شنشول
رئيس اللجنة

التوقيع
الاسم : أ.م.د هناء عبد الحسين
عضواً

التوقيع
الاسم : أ.م.د نضال شاكر جودت
عضواً

التوقيع
الاسم : أ.م.د عبد الكريم عبد الله
عضواً (مشرفاً)

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس الكلية على قرار اللجنة

التوقيع:

الاستاذ المساعد الدكتور احمد عباس الوزان

عميد كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

التاريخ : ١ ١ ٢٠٠٩

الإهـــــداء

إلى من .....

أوقد الشمع ورحل

إلى الأرواح الطاهرة .....والدي

الأستاذ رضا ...

الأستاذ ضياء ... رحمهم الله

إلى النور الذي أضاء دربي منذ الصغر

إلى من أوصاني بها ربي

(أمي) ينبوع الحنان حفظها الله

الى (اخوتي واخواتي) الذين طالما شدوا

من عضدي كلما اراد الحزن ان يثقل علي

من عزيمتي (حفظهم الله)

اهدي ثمرة جهدي

احمد

شكر وتقدير

كلمة اولى تفصح من عميق احساسي فأشكر الله تعالى على ما اسبغ علي من نعم كثيرة إذ وفقني في اكمال رسالتي هذه وبفضله تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على صاحب الخلق العظيم سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فيقتضي واجب الوفاء والعرفان ان اتقدم بشكري الجزيل وامتناني الى الاستاذ المساعد الدكتور (**عبد الكريم عبد الله محمد**) والذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة ، وقد كان لتوجيهاته السديدة ونظرته العميقة ، لذا كان له الدور البارز والمهم في تطوير مسارات هذه الرسالة وتدعيمها ، كما اود ان اشير الى ان المشرف كان الداعم الاساس لاستقلالية الباحث وبناء شخصيته العلمية تاركا اياه الانسياح في دروب العلم والمعرفة، فله مني كل الحب والتقدير والاحترام .

واتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئيس لجنة المناقشة واعضاءها الذين شرفني قبولهم بمناقشة هذه الرسالة وابداء الرأي والملاحظات بشأنها ، فلهم كل الاحترام والاعجاب وجزاهم الله عني خير جزاء .

واعرب عن خالص شكري وتقديري الى اساتذتي كافة في قسم الاقتصاد واخص بالذكر منهم الاستاذ المساعد رئيس قسم الاقتصاد الدكتور **(احمد الوزان)** كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من الخبير اللغوي لما ابداه من جهود اظهرت الرسالة بثوبها القشيب الخالي من الاخطاء اللغوية ،والخبير العلمي لما سيدونه من ملاحظات قيمه ستكون دعما علميا لرسالتي.

واجد نفسي مدينا بالوفاء والامتنان الى جميع العاملين في الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات لجهودهم المخلصة في مساعدة الباحث .

واتقدم بشكري وتقديري الى الشركة العامة لتسويق المنتجات النفطية (SOMO) واخص بشكري منهم الاستاذ **(محمد كامل دنبوس)** لجهوده المخلصة .

واشكر زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد –مرحلة الماجستير وبالاخص الاخ **(احمد عبد الزهرة)** .

ولابد ان اسجل شكري وتقديري الى العاملين كافة في مكتبة الكلية واخص بالذكر السيدة **(منى يوسف)** ويقتضي واجب العرفان والتقدير ان اقدم شكري الى السيد (**رائد**) في وحدة المعلومات والمعالجة .

الباحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس المحتويات	IX-VIII
فهرس الجداول	XI-X
فهرس الاشكال	XII
المقدمة	1
هدف الدراسة	1
فرضية الدراسة	٢
بيانات الدراسة	٢
الاطار الزمني للدراسة	٢
منهجية الدراسة	٣-٢
الدراسات السابقة	٤-٣
الفصل الاول / دور الصادرات في النمو الاقتصادي	٤٢-٥
توطئة	٥
المبحث الاول : دور الصادرات في النمو في ظل الفكر الاقتصادي	٦
المطلب الاول :دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر التجاري	٩-٦
المطلب الثاني: دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي	١٨-١٠
المطلب الثالث : دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر الكنزي	٢٠-١٩
المبحث الثاني : موقع الصادرات في التجارة الخارجية في البلدان النامية	٢١
المطلب الاول : التجارة الخارجية ودورها في نمو الاقتصاديات النامية	٢٤-٢١
المطلب الثاني : دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية	٢٧-٢٥
المبحث الثالث : النظرة الحديثة في التجارة الدولية ودور التداخل المعرفي	٢٨
المطلب الاول : نظرة جديدة حول التجارة الدولية والانماط الصناعية واقطاب النمو	٣٤-٢٨
المطلب الثاني : التداخل المعرفي في حصول ظاهرة النمو الاقتصادي	٤٢-٣٥
الفصل الثاني / لمحة تاريخية عن واقع القطاع النفطي في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية : الانجاز والتقويم	١١١-٤٣
توطئة	٤٦-٤٣
المبحث الاول : الاهمية النسبية لانتاج قطاع النفط في العراق في ضوء انتاج اوبك والعالم	٥٤-٤٧
المبحث الثاني : الاهمية النسبية للصادرات والاحتياطيات النفطية في العراق	٦١-٥٤
المطلب الاول : الاهمية النسبية للصادرات النفطية في العراق بالنسبة لصادرات اوبك والعالم	٦١-٥٤
المطلب الثاني: الاهمية النسبية لاحتياطي النفط في العراق بالنسبة لاوبك والعالم	٦٦-٦٢
المبحث الثالث: تحليل جانب العرض	٨٩-٦٧
المبحث الرابع:تحليل جانب الطلب	١٠٤-٩٠

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث / التقدير وتحليل النتائج	١٠٥-١٣٧
المبحث الاول :المتغيرات المتخلفة زمنيا ونماذج توزيعها	١٠٥-١٠٧
المبحث الثاني : توصيف دوال النموذج	١٠٨-١٠٩
المبحث الثالث : تقدير وتحليل دوال النموذج	١١٠-١٣٧
المطلب الاول : الصادرات والناتج المحلي الاجمالي	١١٠-١٢٧
اولا : قطاع الزراعة	١١٥-١١٦
ثانيا : قطاع المقالع والمحاجر	١١٦-١١٧
ثالثا : قطاع الصناعة التحويلية	١١٧-١١٨
رابعا : قطاع الكهرباء والماء	١١٩
خامسا : قطاع البناء والتشييد	١١٩-١٢٠
سادسا : قطاع النقل والمواصلات	١٢٠-١٢١
سابعا : قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	١٢١-١٢٢
ثامنا : قطاع المال والتأمين وخدمات العقار	١٢٢-١٢٤
تاسعا : قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٢٤-١٢٧
المطلب الثاني : الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	١٢٨-١٣٠
اولا : الانفاق الاستهلاكي الحكومي	١٢٨
ثانيا : الانفاق الاستهلاكي العائلي	١٢٨-١٢٩
ثالثا : اجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٢٩-١٣٠
رابعا : الاستيرادات	١٣٠
المطلب الثالث :اجمالي تكوين رأس المال الثابت اقطاعيا	١٣١-١٣٧
اولا : قطاع الزراعة	١٣١
ثانيا: قطاع الصناعة التحويلية	١٣١-١٣٢
ثالثا: قطاع الكهرباء والماء	١٣٢
رابعا: قطاع البناء والتشييد	١٣٣
خامسا: قطاع النقل والمواصلات	١٣٣-١٣٤
سادسا: قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	١٣٤
سابعا: قطاع البنوك والتأمين	١٣٤-١٣٥
ثامنا : قطاع ملكية دور السكن	١٣٥-١٣٦
تاسعا : قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٣٦-١٣٧
الاستنتاجات والمقترحات	١٣٨-١٤١
اولا – الاستنتاجات	١٣٨-١٤٠
ثانيا – المقترحات	١٤١
المصادر والمراجع	١٤٢-١٤٩
الملاحق	

فهرست الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١.	انتاج العراق من النفط الخام بالنسبة لاقطار اوبك والعالم للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (الف برميل يومياً)	٥٠-٥١
٢.	المساهمة النسبية لانتاج قطاع النفط في العراق بالنسبة لانتاج اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)	٥٢
٣.	المساهمة النسبية لانتاج قطاع النفط في العراق بالنسبة للانتاج العالمي للمدة(١٩٧٠-٢٠٠٥)	٥٢
٤.	معدل النمو السنوي المركب لانتاج النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)	٥٢
٥.	صادرات العراق من النفط الخام بالنسبة لاقطار اوبك والعالم للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (الف برميل / يومياً)	٥٨-٥٩
٦.	المساهمة النسبية لصادرات قطاع النفط في العراق بالنسبة لصادرات اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)	٦٠
٧.	المساهمة النسبية لصادرات قطاع النفط في العراق بالنسبة لصادرات العالم للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)	٦٠
٨.	معدل النمو السنوي المركب لصادرات النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)	٦٠
٩.	احتياطي العراق من النفط الخام بالنسبة لاقطار اوبك والعالم للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون برميل)	٦٣-٦٤
١٠.	المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط في العراق بالنسبة لاحتياطي اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)	٦٥
١١.	المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط في العراق بالنسبة لاحتياطي العالم للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)	٦٥
١٢.	معدل النمو السنوي المركب لاحتياطي النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)	٦٥
١٣.	الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دينار)	٧٤-٧٧
١٤.	المساهمة النسبية للناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (%)	٧٨-٨١
١٥.	متوسط المساهمة النسبية للناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (%)	٨٢
١٦.	معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥	٨٤
١٧.	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥	٨٦
١٨.	التغير في الناتج المحلي الاجمالي والسكان والتغير في متوسط نصيب الفرد	٨٨
١٩.	المخفض الضمني للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دينار)	٩٥

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
.٢٠	الناتج المحلي الاجمالي والانفاق عليه بالاسعار الثابتة (١٩٨٨ =١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دينار)	٩٦-٩٧
.٢١	قيمة الصادرات النفطية بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دينار)	٩٨-٩٩
.٢٢	الناتج المحلي الاجمالي والانفاق عليه بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دينار)	١٠٠-١٠١
.٢٣	المساهمة النسبية للناتج المحلي الاجمالي والانفاق عليه بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (%)	١٠٢-١٠٣
.٢٤	متوسط المساهمة النسبية للانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (%)	١٠٤
.٢٥	معدل النمو السنوي المركب للانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥	١٠٤

	الملحق الاحصائي	
١	إجمالي تكوين راس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دينار)	
٢	ميزان الحساب الجاري لدول أعضاء أوبك للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥	
٣	الاستدلال الرياضي	
٤	الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دينار)	
٥	الارقام القياسية الخاصة بالانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دينار)	

فهرست الاشكال

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١.	مصفوفة دلائل النمو التفاعلية في احداث النمو الاقتصادي	٤٠
٢.	المساهمة النسبية لانتاج قطاع النفط بالنسبة لانتاج اوبك	٥٣
٣.	المساهمة النسبية لانتاج قطاع النفط بالنسبة للانتاج العالمي	٥٣
٤.	معدل النمو السنوي المركب لانتاج النفط الخام في العراق	٥٣
٥.	المساهمة النسبية لصادرات قطاع النفط بالنسبة لصادرات اوبك	٦١
٦.	المساهمة النسبية لصادرات قطاع النفط بالنسبة لصادرات العالم	٦١
٧.	معدل النمو السنوي المركب لصادرات النفط الخام في العراق	٦١
٨.	المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط بالنسبة لاحتياطي اوبك	٦٦
٩.	المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط بالنسبة لاحتياطي العالم	٦٦
١٠.	معدل النمو السنوي المركب لاحتياطي النفط في الخام في العراق	٦٦
١١.	المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي	٨٣
١٢.	معدل النمو السنوي المركب للانشطة الاقتصادية للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥	٨٥
١٣.	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد	٨٧
١٤.	التغير في الناتج المحلي الاجمالي والتغير في السكان والتغير في متوسط نصيب الفرد	٨٩

١- الكتب

١. احمد ، مبارك ابراهيم و عوض الكريم ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، معهد الادارة العامة ، الكويت ،١٩٨٢.

٢. اف والس كينث ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، ترجمة عادل عبد الغني محبوب ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨١ ، ص٥٢-٥٦ .

٣. البيلاوي ، حازم ، التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة النهضة الجديدة، مصر ، ١٩٦٦ - ١٩٦٧.

٤. البيلاوي ، حازم ، دروس في النظرية النقدية ، المكتب المصري للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٦.

٥. البيلاوي ، حازم ، نظرية التجارة الدولية ، شركة الاسكندرية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٨.

٦. بربيش ، رؤول ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ترجمة د. جرجس عبده مرزوق ، مراجعة د.رفعت المحجوب، الدار المصريه للطباعة والترجمه ، ١٩٦٦.

٧. بودفيل ، جاك ر. ، الحيز واقطاب النمو ، مجموعة ابحاث ، ترجمة أ. كامل كاظم بشير الكناني ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، بلا.

٨. بيرنز ، ارثر ادوارد واخرون ،علم الاقتصاد الحديث ،ترجمة برهان الديجاني وعصام عاشور،دار صادر، بيروت ، ١٩٦٠ .

٩. جامع ، احمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥.

١٠. جبلز ، مالكوم ومايكل رومر ، اقتصاديات التنمية تعريب د.طه عبد الله منصور ، مراجعة د.محمد ابراهيم منصور ، تقديم د.سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٥.

١١. حبيب ، فايز ابراهيم ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٩٨٥.

١٢. حنون ، نائل ، شريعة حمورابي ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣ .

١٣. حيندرون ، جان س. هو ، ويلسون ب براون ، الاقتصاد الدولي الحديث ، ترجمة د.سمير كريم ، دار الجبل للطباعة ، مصر ، ١٩٨٤.

١٤. خليل ، سامي ، النقود والبنوك ، مؤسسة الكميل ، الكويت ، ١٩٨٩.

١٥. خليل ، سامي ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة الصباح ، مكتبة النهضة العربية ، الكويت ، ١٩٨٦.

١٦. الدوري ، محمد احمد ، مبادئ اقتصاد البترول ، مديرية دار الكتب للطباعه والنشر ،الموصل،١٩٨٦.

١٧. ديكان حسين ،اثر سعر الصرف في تحديد درجة ربحيه عائد على تكلفة الاستثمار،المجلة العراقية للعلوم الأداريه، مجلد(١) عدد(٤) ، ٢٠٠٢، ص٢٠٩ .

راضي ، عبد المنعم ، مبادئ الاقتصاد ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨٣.

١٨. رول ، اريك ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة ، د. راشد البراوي ، دار الكتاب العربي ،القاهره،١٩٦٨.

١٩. زاكس ، اجناتس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد صبحي الاتربي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩.

٢٠. زكي ، هجير عدنان ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٧.

٢١. سالم ، تقي عبد ، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية ، اطروحة دكتوراه منشورة ، ط١ ، بغداد ، دار الرسالة للطباعة ، ١٩٧٩.

٢٢. سفر ، اسماعيل ، عارف دليله ، تاريخ الافكار الاقتصادية ، مطبعة قمحة اخوان ،ط١١، ٢٠٠١.

٢٣. سلفادور ، دومنيك ، ملخصات شوم ، نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي ، ترجمة سعدية حافظ منتظر ، دار ماكجوهيل للنشر، ١٩٨٢ .

٢٤. سلفادور ، دومنيك ، ملخصات شوم ، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي ، ترجمة د.محمد رضا علي ، دار ماكجوهيل للنشر، ١٩٨٣.

٢٥. سلمان ،عبد الرسول ، معالم الفكر الاقتصادي ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٧٤.

٢٦. السيد ، فؤاد السبهي ، سعد عبد الرحمن ، علم النفس الاجتماعي ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٩.

٢٧. سيد احمد ، عبد القادر ، الاوبيك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٠ .

٢٨. سيد علي، عبد المنعم ، المدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني ، مديرية مطابع الجامعة ، الموصل، ١٩٨٤ .

٢٩. سيد علي ،عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج٢ ، مديرية مطابع الجامعة ، الموصل ، ١٩٨٤.

٣٠. الشافعي ، محمد زكي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ،القاهره ، ١٩٦٧.

٣١. شقير ، محمد لبيب ، التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول ، بلا ، ١٩٦١.

٣٢. الصرن ، رعد حسن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والرفاهيه الاقتصاديه، سلسلة الرضا للمعلومات ، ٢٠٠٠.

٣٣. الصفتي ، احمد ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٧٧،

٣٤. صقر ، احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ،وكالة المطبوعات، الكويت ،١٩٨٣.

٣٥. الطائي ، غازي صالح محمد ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩.

٣٦. عبد الباري ،اسماعيل حسن ، ابعاد التنمية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ،مصر، ط٢ ، ١٩٨٢.

٣٧. عجيمة ، محمد عبد العزيز ، الاقتصاد الدولي ، بورسعيد ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

٣٨. العكيلي ، طارق ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ،دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١.

٣٩. عيسى ،شاكر موسى ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق (١٩٤٦-١٩٦٨) ، مطبعة الزهراء ، بغداد، ١٩٧٣ .

٤٠. غوارتني ، جيمس واخرون ، الاقتصاد العلم القائم على الفطرة ، ترجمة عباس ابو التمن ، منشورات منتدى بغداد الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦.

٤١. القريشي ، محمد صالح ، ناظم احمد نوري ، مبادئ علم الاقتصاد ، مديرية دار الكتب للطباعه والنشر، جامعة الموصل،١٩٩٣.

٤٢. القطيفي ، عبد العزيز عبد الله آل فارس ، النمو الاقتصادي نظريات النمو : الديناميك والمنهج الرياضي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ،١٩٩٩.

٤٣. كورفيه ،اندرية ، جيرارفيات ، اجهزة الاقتصاد الدولي ، ترجمة صليب بطرس ، دار الجيل للطباعة والنشر ، مصر،١٩٧٥.

٤٤. كولتسانس،نظرية الاقتصاد القياسي ، ترجمة محمد عبد العال واخرون ، دار الحكمة للطبع والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ .

٤٥. مايلر ، جيرالد ، التجارة الدولية والتنمية ، ترجمة د.احمد سعيد دويدار، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٨.

٤٦. مايلر ، جيرالد وروبرت بولداوين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة يوسف عبد الله صائغ ، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٦٨ .

٤٧. محي الدين ، عمر ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٧٧.

٤٨. مصطفى ، عز العرب ، النظرية البحتة في التجارة الخارجية ، الدار المصرية ، ١٩٨٨.

٤٩. مطر ، موسى وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .

٥٠. المعماري ، عبد الغفور حسن كنعان ، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي ، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٩٣.

٥١. نامق ، صلاح الدين ، نظريات النمو الاقتصادي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، مصر ، ١٩٦٥.

٥٢. نامق ، صلاح الدين ، محددات التنمية الاقتصادية ، سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٠-١٩٧١ .

٥٣. النجفي ،سالم توفيق ومحمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ،مديرية دار الكتب للطباعه والنشر، جامعة الموصل.١٩٨٨.

٥٤. نجم الدين ، حسن ، تطور الاقتصاد الدولي والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

٥٥. نويهض ، وليد،موقع الاقتصاد العربي في عصر التكتلات الاقليمية ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ .

٥٦. هاجن ، د. افيريت ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، تحرير وتدقيق عزمي طبه ، مركز الكتب الاردني،١٩٨٨ .

٥٧. هاشم ، جواد ، الحسابات القومية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت.

٥٨. هورزلتس ، برت ف ، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٦٠.

٥٩. الهيتي ، احمد حسين ، اقتصاديات النفط ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٠.

٦٠. وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، خطة دراسة وزارة التخطيط ، دراسة رقم ٢٠١ ، دور اقطاب النمو في استراتيجية التنمية الاقليمية في العراق ، كانون الاول ،١٩٨٤.

٦١. يسري ، عبد الرحمن ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠١.

٦٢. يونس وداد يحيى ، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٨٢.

٢- البحوث المنشورة

٦٣. الجلبي ،عصام ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الاول ، اكتوبر ،٢٠٠٥.

٦٤. جويد عدلي رامي ورغد يوسف الجزراوي ،الا بداع في ظل الظروف الاستثنائيه ،مجلة الاداره والاقتصاد ، الجامعه المستنصريه،العدد ٣٨ ،٢٠٠٢ .

٦٥. راوية عبد الرحيم ، معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاع الزراعي في الانتاج المحلي ، مجلة النفط والتنمية، السنة التاسعة ، العدد الخامس ، ايلول –تشرين الاول ،١٩٨٤

٦٦. علي ، مروان لطفي ، الاتجاهات الجديدة في العلاقات الاقتصادية العراقية العربية ، بيت الحكمة ، يناير ، ٢٠٠١.

٦٧. علي شنشول ، دراسة تحليلية للايرادات النفطية ودورها في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٧ اذار ، ١٩٩٥ .

٦٨. قاسملو ، عبد الرحمن ، دور النفط في الاسراع بالتنمية الاقتصادية ، دراسات في النفط ، المجموعة الكاملة للابحاث والدراسات التي قدمت في ندوة النفط العلمية العالمية في بغداد في الفترة ما بين ١١-١٤ تشرين الثاني ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٤.

٦٩. محمد ، عبد الكريم عبد الله ، اثر القطاع النفطي في نمو مملكة البحرين خلال مدة (١٩٨٠-٢٠٠٣) دراسة اقتصادية – قياسية – بحث غير منشور ، ٢٠٠٥.

٧٠. محمد ، عبد الكريم عبد الله ، منهج بديل لدراسة ظاهرة نمو الاجل الطويل ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٦٥ ،٢٠٠٧ .

٧١. محمد ، عبد الكريم عبد الله ، اثر نمو صادرات النفط على اقتصاد جمهورية العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٦٦، ٢٠٠٧ ، ص٨٨-٩٨

٧٢. هاشم ، رشا مهدي وحكمت سويري غالي ، تقويم اثر الصادرات النفطية في هيكل الاقتصاد العراقي ، تنمية الرافدين ، العدد.١٩٨٧،٢٢

٧٣. هاني ، ابراهيم رسول وكريم سالم الغالبي ، اقتصاد المعرفة ونظرية المعرفة الحديثة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، مجلة فصلية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد الثالث ، العدد التاسع /العاشر ، نيسان ٢٠٠٥.

٣-النشرات والتقارير و الدوريات

٧٤. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،النشرة السنوية (المؤشرات السعرية) لسنوات متفرقة .

٧٥. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط (سابقا)،الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة (١٩٧٠-١٩٩٣) .

٧٦. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،الناتج المحلي الاجمالي ،سلسلة معدلة ،(١٩٩٧-٢٠٠٤).

٧٧. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،اجمالي تكوين راس المال الثابت،سلسلة معدلة ،(١٩٩٧-٢٠٠٢).

٧٨. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،الناتج المحلي الاجمالي ،مديرية الحسابات القومية ،تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات متفرقة .

٧٩. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، تقارير تكوين راس المال الثابت ، لسنوات متفرقة .

٨٠. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الاحصائية السنوية لعامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦)

٨١. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الاحصائية السنوية لعام (٢٠٠٧) .

٨٢. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مديرية الارقام القياسيه ،الرقم القياسي لاسعار المستهلك .

٨٣. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مديرية الحسابات القومية ، النشرات الخاصة بالانفاق على الناتج المحلي الاجمالي لسنوات متفرقة .

٨٤. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،

٨٥. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦) .

٨٦. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ايلول ، ١٩٨١ .

٨٧. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ٧٥-٧٩ .

٨٨. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الاشتراكي والخاص لسنوات متفرقة .

٨٩. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال الثابت لسنوات متفرقة .

٩٠. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية لسنوات متفرقة .

٩١. دور احتكار النفط الدولي في العراق (الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عن احتكار النفط الدولي) ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، بلا .

٩٢. الريادية ، مركز المشاريع الدولية الخاصة (CIPE)، ٢٠٠٤.

٩٣. صندوق النقد العربي ،اسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربيه (لسنوات متفرقة).

٩٤. صندوق النقد العربي ،الدائرة الاقتصادية والفنية ،التجارة الخارجية للدول العربية ،(لسنوات متفرقة) .

٩٥. صندوق النقد العربي،دائرة الابحاث والاحصاء ،قسم الاحصاء ،الحسابات القومية للدول العربية (لسنوات متفرقة).

٩٦. مجلة عالم النفط ،المجلد (١٦) ، العدد (٤٦)،١٩٨٤.

٩٧. مجلة النفط والتنمية ، العدد ١٢ ، ايلول ، السنة الثالثة ، ١٩٧٨ .

٩٨. مجلة عالم النفط ، دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥.

٩٩. مجلة عالم النفط ،اذار مارس ، ١٩٧٥.

١٠٠. مجلة عالم النفط ،المجلد (١٦) ، العدد (٥٠)، ١٩٨٤.

١٠١. مجلة عالم النفط ،المجلد (٢٠) ، العدد (١٢)، ١٩٨٧.

١٠٢. مجلة عالم النفط ،المجلد (٢٠) ، العدد (٥)، ١٩٨٧.

١٠٣. مجلة عالم النفط ،المجلد (٢٠) ، العدد (٦)، ١٩٨٧.

١٠٤. مجلة عالم النفط ،المجلد (٢٠) ، العدد (٧)، ١٩٨٧.

١٠٥. مجلة عالم النفط ،المجلد (١٤) ، العدد (٢٦)، ١٩٨٢.

١٠٦. مجلة عالم النفط ،المجلد (١٤) ، العدد (٣٢)،١٩٨٢.

١٠٧. مجلة عالم النفط ،المجلد (١٤) ، العدد (٤٢)، ١٩٨٢.

١٠٨. مجلة عالم النفط ،المجلد (١٦) ، العدد (٤٧)، ١٩٨٤.

١٠٩. مجلة عالم النفط ،المجلد (١٦) ، حزيران ،١٩٨٤ .

١١٠. مجلة عالم النفط ،المجلد (٢٠) ، العدد (٤)، ١٩٨٧.

١١١. مجلة عالم النفط ،المجلد (٢١) ، العدد (٤)، ١٩٨٨.

١١٢. مجلة عالم النفط ،المجلد (٧) ، العدد (١٠)، ١٩٧٤ .

١١٣. مجلة عالم النفط ،المجلد (٢١) ، العدد (٣)،١٩٨٨.

١١٤. مجلة عالم النفط ،المجلد (٢٣) ، حزيران ،١٩٨٤ .

١١٥. مجلة عالم النفط ،المجلد (٧) ، العدد (٨) ،١٩٧٤.

١١٦. مجلة عالم النفط ،المجلد (١٤) ، العدد (٢٣) ، ١٩٨٢ .

١١٧. مجلة عالم النفط ، المجلد (٢٠) ، العدد (١٦) ، ١٩٨٧ .

١١٨. مجلة عالم النفط ، المجلد (٢١) ، العدد (٥) ، ١٩٨٨.

١١٩. وزارة التخطيط (سابقا) ، خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠.

١٢٠. وزارة النفط ، الشركة العامة لتسويق المنتجات النفطية (SOMO).

٤-الرسائل والاطاريح

١٢١. ثويني ، فلاح حسن ، دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق للمدة (١٩٧٥-١٩٩٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨.

١٢٢. الجبوري ، غفران حاتم علوان ، تحليل الارتباط بين الاستقطاب والاستثمار واثره في التنمية المكانية – العراق حالة دراسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.

١٢٣. جودت نضال شاكر ، العوامل المؤثرة على تجارة العراق الخارجية للفترة (١٩٧٠-١٩٨٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،١٩٩١.

١٢٤. حمد ، ضامن جهاد ، تطور هيكل التجارة الخارجية واثرها في التنمية الاقتصادية في العراق للسنوات (١٩٧٠-١٩٨٨)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٨.

١٢٥. غزال ، قيس ناظم ، محددات نمو صادرات العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢.

١٢٦. فاضل ،عبد الله ، تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، ١٩٩٠.

١٢٧. كزار فاضل كريعة ، صادرات العراق غير النفطية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادراة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.

١٢٨. هداب ، سرمد عبد الجبار ، اثر التجارة الخارجية في اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، ٢٠٠٥.

٥-الانترنيت

١٢٩. الربيعي ، فلاح خلف ، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والافاق المستقبلية ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات . www.siironline.org ، واشنطن.

١٣٠. الرميثي ،محمد ابراهيم. www.siiroline.org .

١٣١. الشهري ، ثريا ، ولكن ... ماذا عن نفط العراق ؟ www.siironline.org.

١٣٢. العمري سناء وقصي ابراهيم،القطاع الخاص في العراق (نظرة سريعه) ورقة نقاشيه معده الى مركز الدراسات الاقتصاديه،نيسان،٢٠٠٤

١٣٣. كبة ، سلام ابراهيم عطوف ، النفط والطاقة الكهربائية في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد ١٠٣٣ في ٢٠٠٤/١١/٣٠ .

ثانيا : المراجع الاجنبية

134. Chang A.C. "fundamental Methods of Mathematical Economics" -2 , 2nd edition , McCraw-Hill book company , New York , 1974.
135. Heller ,H. Robert, International trade , Prentice – Hall , Inc. , New Jersey , 1968 .
136. Hirschman , Albert O., the political Economy of import substituting industrialization in Latina America, The quarterly journal of economics ,1968.
137. Lewis , W. Arthur, Development planning ,New York : George Allen & Unwini Lto. , Sixth Impression , 1976 .
138. Lucas , R.E . On the Mechanics of Economic development , Journal of Monetary economics ,1988.
139. Mankiw , N.G. , D. Romer and D.N Weil .A Contribution to empirics of economic growth , quarterly Journal of economic , North (1994), National political economicy of development , across –national causality test of Development , 1992.
140. Meler , Gerald M. & Robert E. Baldwin , Economic Development . Theory , History , Policy , John Wiley & Sons, Inc. Fourth Printing , January , 1962 .
141. Miller , Rogeer Leray , Global Economic growth and Development ,2001, Addison Wesley Longman . Inc..
142. Myint , Hla , The Classical Theory Of International Trade And The Underdeveloped Countries , The Economic Journal , vol68 , June 1958.
143. Myint , Hla , The Classical Theory of International Trade and the Underdeveloped Countries .
144. OPEC organization of the petroleum exporting counters . Annul statistical Balletin 2005 .
145. OPEC organization of the petroleum exporting counters . Annul statistical Balletin 2006 .
146. Prager ,Janas, Applied Microeconomics , New York , Irwin . Inc., 1993.
147. Romer , P.M. . Endogenous technological change . Journal of Political economy , 98(5), 1990 .
148. Salvatore , Dominik, Development Economics , Schaum's Outline , McGraw-Hall , Book Company , New York , 1977 .

المقدمـــــــــــــــــــــة :

تحتل الصادرات اهمية كبيرة في النمو الاقتصادي . وقد اتضحت اهميتها بوصفها ماكنة النمو من خلال نمو صادرات قطاعات معينة تعد قطاعات قائدة (Leading Sector) لعملية ذلك النمو التي اقترن توسعها وتطورها برخاء ونمو الاقتصاديات الاكثر تطورا ولاجل استدامة ذلك النمو فقد لازمته مجموعة غير قليلة من عوامل النمو الداخلية (Endogenous Factor) والتي كانت عفوية التأثير في تلك المجتمعات .

وقد تجلت اهمية تلكم العوامل في العصر الحديث ، وذلك انها تمثل حالة شاملة متداخلة من التفاعلات والتأثيرات الواقعية ، مما استدعى الامر وضع مصفوفة دلائل النمو التفاعلية كأطار منهجي لنظرية النمو الاقتصادي (Economic Theory Growth) تستند إلى الدراسة التاريخية والاجتماعية والتحليلية – في المعنى الواقعي – ونقصد (بالتحليلية) دراسة التغيرات في محتوياتها ومدلولاتها الاقتصادية مما استدعى الامر بان هناك مشكلة في النمو الاقتصادي يتطلب علاجها دراسة تحليلية تاريخية ديناميكية . فهي تحليلية لاننا نسعى الى معرفة دور الصادرات في ظروف او مدلولات التداخل المعرفي في حصول ظاهرة النمو الاقتصادي ولكي يتم تفعيل ذلك الدور كان لابد من احتوائها داخل نظام ديناميكي لان هذا الدور لا يمكن فهمه وادراكه في اقتصاد استاتيكي ، ولابد اذن ان تتضمن هذه الدراسة فكرة تحليلية لواقع النمو في الاقتصادي الاوربي كجزء من دراسة الديناميكيا الاقتصادية . والتي تشير بصفة خاصة الى مدة تاريخية معينة او مدد معينة ، لانّ الحقائق التاريخية لابد ان توضع في موضع الاعتبار في دراستنا هذه من آن لآخر لغرض التدليل على الناحية التحليلية من الدراسة واثبات صحة فرضها ونتائجها ، لذلك كله تم التعبير عنها من خلال ثمانية وسبعين متغيراً تكون مرافقة لمتغير الصادرات في احداث النمو الاقتصادي ولكي يكون الانموذج ديناميكي تم استخدام مدد من التباطؤ زمنية مختلفة في تقدير اثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال انموذجات خطية ولوغارتيمية والتي تعبر عن التأثير غير المباشر في حين يعبر الانموذج الخطي عن علاقة خطية مباشرة ، ومن خلال ذلك كله اتضح الاثر الذي تمارسه ايرادات الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥) بواسطة درجة استجابة القطاعات المختلفة للتغير في ايرادات الصادرات النفطية والتي تعد القطاع القائد (Leading Sector) في عملية النمو الاقتصادي في العراق .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى :

١- توضيح طبيعة العلاقة بين ايرادات الصادرات النفطية ودورها في تحقيق عملية النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥) معتمدين في ذلك على عدد من المؤشرات التحليلية التي تعبر عن مضمون نمو الاقتصاد العراقي كالناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت والانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص.

٢- تقدير وتحليل العلاقة باستخدام نماذج الابطاء او التخلف الزمني .

٣- ايجاد اطار نظري يتماشى وواقع البلدان النامية في الدخول بعملية المتاجرة من خلال دراسة شاملة لواقع النمو في البلدان الاوربية .

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية مفادها : ان النمو الاقتصادي في العراق يعتمد اساسا على ايرادات الصادرات النفطية أي ان قطاع النفط يعد القطاع القائد والمحفز لعملية النمو وان تلك الصادرات تعد ماكنة النمو .

بيانات الدراسة :

من اجل تقدير الانموذج القياسي المعتمد ، فقد تم اللجوء الى استخدام البيانات الاحصائية الاتية معبرا عنها بالاسعار الحقيقية (الاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨) .

- الناتج المحلي الاجمالي وكذلك على المستوى القطاعي .
- الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي وكذلك على المستوى القطاعي.
- اجمالي تكوين رأس المال الثابت وكذلك على المستوى القطاعي.
- الصادرات النفطية .

وقد تم استخدام البرامج الاحصائية الجاهزة(SPSS – Excel 2003)في تقدير الانموذجات المعتمدة.

الاطار الزماني للدراسة :

شملة الدراسة المدة (١٩٧٠-٢٠٠٥) على المستويين الأجمالي والقطاعي .

منهجية الدراسة :

بغية ان تحقق هذه الدراسة هدفها الرئيس وتتحقق من الفرضية الموضوعة لها فقد قسمت الى ثلاثة فصول بالاضافة الى الاستنتاجات والمقترحات .

تناول الفصل الاول الاطار النظري لبيان الدور الذي أدته الصادرات في النمو الاقتصادي وقد جاء هذا الفصل بثلاثة مباحث ، خصص المبحث الاول منه لاعطاء لمحة تاريخية عن دور الصادرات في النمو في ظل الافكار الاقتصادية المختلفة ، اما المبحث الثاني فقد كرس لدراسة اثر الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، في حين سلط المبحث الثالث الضوء على دور وفورات الحجم في تحقيق الميزة التنافسية في ظل النظرة الحديثة في التجارة الدولية وكذلك التداخل المعرفي في تحقيق ظاهرة النمو طويل الاجل .

اما الفصل الثاني فقد تضمن دور القطاع النفطي في العراق في اطار التحليل للسنوات (١٩٧٠-٢٠٠٥) من خلال خمسة مباحث ، تناول المبحث الاول الاهمية النسبية لانتاج قطاع النفط ، في حين كان موضوع المبحث الثاني متعلق بالاهمية النسبية للصادرات بينما تناول المبحث الثالث الاهمية النسبية لاحتياطي النفط وكانت هذه المباحث تتعلق بالمقارنة بالنسبة للعالم ومجموع الدول الأعضاء لاوبك ، اما المبحث الرابع فقد تناول تحليل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حين تناول المبحث الخامس والأخير تحليل جانب الإنفاق على ذلك الناتج إثناء المدة المذكورة أعلاه .

اما الفصل الثالث والأخير فقد تناول بالتحليل والقياس والتقويم الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت على المستويين الإجمالي والقطاعي .

وقد اختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات توصلت إليها الدراسة إضافة إلى المقترحات التي ترى الدراسة ضرورة الأخذ بها عند رسم ملامح النمو الاقتصادي في العراق .

الدراسات السابقة : Previous Studies

لقد اجريت عدة دراسات وبحوث تناولت الموضوع في مراحل مختلفة لذلك لابد من القيام باستعراض سريع لاهم هذه الدراسات بهدف بيان الجدة والاختلاف عن الدراسات الأخرى إذ يمكن في هذا الصدد الاشاره إلى الدراسات الأتيه :

– دراسة الدكتور تقي عبد سالم ، والتي اكدت بشكل خاص على الجانب التخطيطي والتنظيمي للتجارة الخارجية إذ كان الهدف منها هو بيان دور التجارة الخارجية المخططة في الاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاد العراقي مستخدما الانموذج القياسي في تخطيطه للتجارة الخارجية[١] .

–دراسة فاضل كريعه كزار، وقد توصلت الدراسة الى ان صادرات السلع غير النفطية تواجه مشاكل عدة بسبب تأثرها بالظروف المناخية بألاضافة لكونها سلعأ غير معدة للتصدير ونتيجة لذلك فأن تنامي الفوائض في الميزان التجاري يعود الى (صادرات النفط) خلال مدة الدراسة باستثناء عام ١٩٨١–١٩٨٢ اما في حال استثناء الصادرات النفطية من الميزان التجاري نلاحظه يعاني من عجز دائم ، إذ ان صادرات السلع غير النفطية والتي تتألف في الغالب من سلع وسيطة واستهلاكية ومع اتباع كافة السبل لتشجيع مثل تلك الصادرات فما زالت دون المستوى المطلوب[٢].

–دراسة عبد الله فاضل والتي ظهر عن طريق ارتفاع نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي غير النفطي بألاضافة الى اعتماد التنمية في العراق على القدرة الاستيرادية والتي تتحدد هي الاخرى اساسأ بالقدرة التصديرية للنفط الخام، ومن خلال تأثيرها في معدل نمو الاستيرادات، عدة المحدد الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في القطر، وبما ان العوامل المؤثرة في حجم صادرات النفط ، تعد خارجية الى حد ما لذلك فهو ينصح بألاعتماد على الاسعار الجارية في حساب قيمة صادرات النفط بألاضافة الى تكيف العراق مع وضعه هذا ، لاعتماد عملية التنمية على مصادر النقد الاجنبي المتأتية من صادرات النفط الى ان يتمكن العراق من تحديد اعتماده على التجارة الخارجية [٣] .

١-تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية، اطروحة دكتوراه منشورة ، ط١ ، بغداد ، دار الرسالة للطباعة ، ١٩٧٩.

٢-فاضل كريعة كزار ، صادرات العراق غير النفطية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.

٣-عبد الله فاضل ،تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٠–١٩٨٥)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

–دراسة الدكتوره نضال شاكر جودة ، والتي اتضح عن طريق استمرار اعتماد العراق خلال مدة الدراسة على ايرادات الصادرات النفطية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وكذالك توصلت الدراسة ان للصادرات النفطية اثر ايجابي على ميزان المدفوعات حتى مع بلوغ صادرات السلع غير النفطية أعلى مستوى لها ويظهر ذلك بوضوح بعد ان حقق الميزان التجاري عجز مزمن في حال اعتماده على صادرات السلع غير النفطية ، وكذلك الاعتماد الكبير على استيراد العديد من مستلزمات الانتاج وذلك لعدم تمكن قطاع الصناعة التحويلية من سد حاجة السوق المحلية وأظهرت الدراسة ايضأ انه في حال زيادة الانتاج الزراعي والصناعي بمقدار ١% فأن ذلك الامر يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة ٠٠٩٧% يتضح من خلال ذلك هو عدم تمكن مثل تلك القطاعات من ان تتبوأ مكانة القطاع القائد في عملية النمو وذلك بسبب توجهها نحو صناعات استهلاكية للسوق المحلية مع عدم تمتعيها بمواصفات جيدة تؤهلها للدخول في منافسة مثيلاتها في الاسواق العالمية [١].

–وكذلك بحث الدكتور علي شنشول والذي اظهر ايضا اهمية صادرات النفط في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، اضافة الى اهمية النفط في تشغيل القوى العاملة في القطاع النفطي وفي بقية القطاعات الاقتصادية عن طريق تخصيص الايرادات النفطية للخطط الاقتصادية الاستثمارية وفي ايرادات الميزانية الاعتيادية ، وكذلك تشكيل نسبة عالية جدا في الناتج والدخل القومي والدخل الفردي اكثر من ٩٥% وتكون رأس المال الثابت والمساهمة في التنمية الاقتصادية في الدول العربية والدول النامية [٢].

ان غالبية هذه الدراسات كانت قد اشارت الى صادرات النفط كفرق ما بين اجمالي الصادرات وصادرات السلع والخدمات غير النفطية لعدم توفر بيانات دقيقه حول كميات واسعار النفط الخام .

اما دراسة الدكتور عبد الكريم عبد الله والتي اتضح عن طريقها الاهمية الكبرى لصادرات النفط في نمو الناتج بعد ان تم استبعاد إنتاجية قطاع النفط من ذلك الناتج وباستخدام الاساليب القياسية اظهرت الدراسة عدم وجود اختناقات هيكليه في قطاع النفط تعيق من درجة استجابته القطاعية للتغير في ايرادات النفط [٣].

وبالرغم من تلك الدراسات الا ان الجدة في هذه الدراسة هو استخدامها لايرادات فعليه (pure Values) للصادرات النفطية لاول مره وكذالك دراسة الاقتصاد العراقي على المستوى الاجمالي

---

١ - نضال شاكر جودت، العوامل المؤثرة على تجارة العراق الخارجية للفترة (١٩٧٠–١٩٨٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،١٩٩١.

٢ - علي شنشول ، دراسة تحليلية للايرادات النفطية ودورها في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العدد ١٧ اذار ، ١٩٩٥ ، ص١١٠–١٣٣ .

٣ - عبد الكريم عبد الله ، اثر نمو صادرات النفط على اقتصاد جمهورية العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٦٦ ، ٢٠٠٧ ، ص٨٨–٩٨ .

والقطاعي بالقيم الحقيقية لالغاء اثر التضخم (اذ تم استخدام ارقام قياسية مختلفة كلا حسب أهميته واوجه استخدامه) مع استخدام تباطؤات Lagecs تصل الى المدة السادسة والثلاثين في بعض الحالات .

توطئـــــــــة :

يعالج هذا الفصل بصفة اساسية اتجاهات الفكر الاقتصادي حول دور الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ابتداءً من مطلع القرن السادس عشر الميلادي ، وظهور ما يعرف بالمدرسة التجارية Marchantilin وانتهاءً بالتداخل المعرفي في حصول ظاهرة النمو الاقتصادي. ولكون هذا الفصل ، ليس دراسة مسحية ، فقد تناولنا بالعرض والتحليل والنقد والتقويم لمعطيات الفكر الاقتصادي الخاص بالعلاقة المذكورة . وذلك عن طريق عدد من المباحث إذ تناول المبحث الاول دور الصادرات في النمو في اطار الفكر الاقتصادي والذي جاء على شكل ثلاثة مطاليب ، جاء المطلب الاول لبيان دور الصادرات في احداث النمو لدى الفكر التجاري مركزا على دور الصادرات عن طريق الميزان التجاري الموجب مع التغطية لاهم المتغيرات التي رافقت عملية النمو في تلك المدة ، اما المطلب الثاني فقد جاء تحت عنوان دور الصادرات في احداث النمو في الفكر الكلاسيكي إذ نلاحظ انه في هذا المطلب جاءت الصادرات بموقف اكثر حزما في احداث النمو لكونها كانت القطاع القائد (Leading sector) في حركة النمو وما رافق ذلك من شيوع عدد كبير من متغيرات النمو الداخلي كانت الاساس في احداث الثورة الصناعية ، اما المطلب الثالث فقد خصص اثر المضاعف " مضاعف التجارة الخارجية " في نمو الناتج القومي وذلك لما احتلته فكرة المضاعف من اهمية كبرى لدى الدراسات الكنزية ، اما المبحث الثاني فقد تناول اثر الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية عن طريق مطلبين تناول المطلب الاول المجال السائد في دور التجارة الخارجية في نمو الاقتصاديات النامية اما المطلب الثاني فقد تناول دور الصادرات تحديدا في تحقيق النمو الاقتصادي ، في حين جاء المطلب الاول من المبحث الثالث والذي خصص لاعطاء صورة عن ديناميكية التجارة الخارجية بعلاقتها مع النمو الاقتصادي عن طريق اتجاه معاصر في التجارة الخارجية لإعطاء نظرة مهمة حديثة حول التجارة الدولية والانماط الصناعية واقطاب النمو الاقتصادي في احداث النمو الاقتصادي (Economic Growth) عن طريق ميزة وفورات الحجم الاقتصادية والترابطات ما بين القطاعات الاقتصادية في احداث دفعة قوية (Big Push) نحو النمو الاقتصادي ، اما المطلب الثاني من المبحث الثالث وهو الاخير فقد تناول العوامل الداخلية المرافقة والمساندة لعملية النمو الاقتصادي عن طريق فكرة جديدة وهي التداخل المعرفي في حصول ظاهرة النمو الاقتصادي عن طريق فكرة مصفوفة دلائل النمو التفاعلية في احداث النمو الاقتصادي والتي يمكن ان تعد منهجا يستطيع عن طريقه أي باحث في مسائل النمو الاقتصادي للبلدان النامية تعقب نمو تلك الدول والوقوف على اهم المتغيرات التي تعيق نمو تلك الدول .

المبحث الاول : دور الصادرات في النمو في ظل الفكر الاقتصادي :

تمارس الصادرات السلعية دورا هاما وحيويا في احداث النمو الاقتصادي لكونها تمثل ماكنة للنمو والتي توضحه المطالب الاتية :

المطلب الاول – دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر التجاري .

المطلب الثاني – دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي .

المطلب الثالث – دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر الكنزي .

المطلب الاول : دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر التجاري

لقد شاع استخدام كلمة (تجارة) منذ اقدم العصور وإن كان يكتنفها بعض الغموض، فنلاحظ مثلا ورود عبارة تمكار التاجر* في العديد من النصوص الخاصة بمسلة حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) مما يشير الى قدم عملية المتاجرة [١]، وعلى الرغم من ذلك فهي لم تدعم بسياسة تجارية يعتمد عليها وإن وجدت فانها كانت مبهمة لحين مجيء اراء التجاريين Mercantilism في القرنين السادس عشر والسابع عشر والتي سيطرت على السياسات الاقتصادية والتجارية ، اذ إن هذه الاراء والافكار كانت تتميز عن سابقها بانها مركزة وواضحة . كما لم يتكون هذا التيار دفعة واحدة ، ولم يظهر برمته وتتحدد معالمه بوضوح في وقت واحد بل خضع لتطور طويل إذ تشكلت اراء كل كاتب بالظروف وبالمصالح الخاصة لبلده . ولكن بالرغم من ذلك كله يمكن القول بان هناك افكارا مشتركة بين الكتاب كافة بصرف النظر عن اختلافاتهم الجزئية وإن هذه الافكار المشتركة هي التي يمكن استخلاصها وتسميتها بافكار أو بمذهب المدرسة التجارية Merchantilism [٢].

ومن ذلك فهناك اختلاف كبير في المواضوعات التي ناقشها هذا المذهب في ازمان مختلفة وبلدان مختلفة *.

---

* شم تمكار ، وتعني إذا التاجر .

تمكار شو وتعني ذلك التاجر .

١- نائل حنون ، شريعة حمورابي ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣، ص٤٢٢-٤٥٣ .

٢- غازي صالح محمد ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩ ، ص٤٦ .

*فنلاحظ مثلا إن كل دولة قد طبقت سياسة مختلفة عما طبقته الدولة الأخرى، فطبقت اسبانيا السياسة المعدنية وهي الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات مباشرة . اما فرنسا فقد طبقت السياسة الصناعية إذ تنسب هذه السياسة الى الوزير الفرنسي كولبير ، اما بريطانيا فقد طبقت السياسة التجارية إذ قامت بالحصول على المعادن النفيسة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين البلدان المختلفة مستخدمة في ذلك اسطولها التجاري . (انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٨)

إلا إن جميع الكتاب تقريبا اقترحوا انظمة من شأنها المساعدة على تحسين الوضع. ومهما كان التباين بين تلك الانظمة في المدة ما بين ١٥٥٠م و ١٧٥٠م وبين المؤلفات الاقتصادية السابقة واللاحقة إلا انها كانت معنية بمشكلات السكان وتنمية الصناعة وتنظيم التجارة[١].

ويقدر علماء الفكر الاقتصادي إن فلسفة التجاريين قامت عموما على اربعة مبادئ اساسية :

١-إن زيادة النمو الاقتصادي للدولة يعتمد على زيادة السكان .

وجد الميركانتليون إن مجموع الدخل القومي في بلد ما ، مرتبط ارتباطا مباشرا بحجم القوة العاملة فيه . وعندها شعروا بان زيادة السكان تعد وسيلة واضحة لزيادة الدخل القومي الاجمالي وبالنتيجة زيادة قوة الدولة[٢]. وكانت دعوتهم هذه مستندة الى ظروف سكانية – اقتصادية في حينها ، وهي إن الدول الاوربية كانت تعاني من نقص في الاعداد السكانية بسبب الحروب الصليبية في العصور الوسطى وانتشار وباء الطاعون الذي لم يكن له علاج وقتذاك كما إن الاكتشافات الجغرافية (الامريكتين) كان لها الدور ايضا في إنقاص اعداد السكان لاقترانها بالهجرة على نطاق واسع من اوربا الى البلاد الجديدة المستعمرات خاصة[٣]، والتي كانت تعد المنفذ الرئيس للفئات غير المرغوب بها من العاطلين والمجرمين[٤]، وفي ظل هذه الظروف التي تميزت بانخفاض حجم السكان فقد كان من الصعب إن يتوسع حجم النشاط الصناعي والتجاري من دون زيادة في حجم السكان فعن طريق اهتمامهم بعنصر العمل وهو العنصر الرئيس في الانتاج الكلي الذي يتوقف على النمو الذي يطرأ على القوة العاملة في البلد – أي نمو السكان- ، فالزيادة السكانية ستؤدي الى اتساع المدن وتوافر الايدي العاملة في الصناعة وينتج عن ذلك التخصص العمالي وعندها يصبح في الامكان تطبيق العلم والمعرفة الفنية في المجال الصناعي مما يؤدي ذلك الى الهدف النهائي وهو توسع رقعة السوق . كما عمل التجاريون على تشجيع هجرة العمل الماهر الى داخل انكلترا فهي في رأيهم تزيد من حجم القوة العاملة وتزيد من الكفاية الانتاجية والفن الانتاجي ومن ثم فهي ذات أثر مباشر على النمو الاقتصادي[٥].

وأراء التجاريين هذه تناقض ما جاء به روبر مالثس في كتابة (رسالة في السكان عام ١٧٩٨) بافتراضه إن زيادة السكان تكون بنسبة متوالية هندسية في كل جيل – أي كل خمسة وعشرين عاما بينما زيادة الطعام تكون بنسبة متوالية عددية ، متجاهلا بذلك كل دور للابتكارات والاختراعات واكتشاف معادن جديدة قد تؤدي الى زيادة وتطور الصناعة ابان الثورة الصناعية خصوصاً ومثل هذا التشاؤم لم يكن له ما

١- برت ف هوزلتس ، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص١٠ .

٢- عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الاقتصادي ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٧٤ ، ص١٦٧ .

٣- عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص١٤٤ .

٤- صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، مصر ، ١٩٦٥ ، ص٣٧.

٥- صلاح الدين ، نظريات النمو ، المصدر نفسه، ص٢٨-٣٤.

يبرره عند التجاريين ، لتمكنهم من الحصول على المواد الاولية والمنتجات السلعية والزراعية رخيصة الثمن من المستعمرات الخاصة بها . فاذا ما زادت هذه الموارد زيادة مستمرة ودائمة وبمعدلات أكثر ارتفاعا من معدلات الزيادة السكانية – عندئذ فقد يهمل الفكر الاقتصادي مشكلة السكان برمتها لتصبح في خبر كان[١]، اما إذا حدث العكس كما هو الحال بالنسبة الى الدول التي تعاني من فيض سكاني كالهند والباكستان والفلبين إذ يزداد السكان بمعدل أكبر لا يتناسب مع معدل الزيادة في موارد الثروة القومية فان لهذا التشاؤم ما يبرره .

٢–ان مقدار الذهب والفضة الذي تملكه الدولة يحدد نموها :

لقد اعتقد التجاريون من إن قوة الدولة تتوقف على مقدار ما تمتلكه من ذهب و فضة بالمقارنة مع دولة اخرى[٢]. بالاضافة الى إن النمو الاقتصادي يمكن إن يسير قدما إذا كانت اسعار الفائدة منخفضة ، على اساس إن سعر الفائدة هو ثمن استخدام النقود (الذهب والفضة)[٣] في العملية الانتاجية وسينخفض هذا السعر إذا زاد المعروض من النقود فاذا زادت كمية النقود وانخفض سعر الفائدة فان هذا يشجع على زيادة النشاط الاقتصادي ويقترب هذا الرأي من النظرية الحديثة لسعر الفائدة[٤].

٣–ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية وجعل الميزان التجاري موجب Positive:

وذلك عن طريق العمل على تشجيع صناعة الصادرات بمختلف الطرائق كتقديم الدعم اللازم لصناعة الصادرات ، واحداث احتكارات تجارية خارجية *، فقد كان ايمان مصممي الدولة القومية يكمن في اتساع حجم اسطولها البحري ومقدار الذهب والفضة الذي تحصل عليه من التجارة[٥].

وبما أنه لا يمكن للدولة التي لا تمتلك مناجم الذهب والفضة إن تحصل على هذين المعدنين إلا عن طريق تجارتها الخارجية مع الدول الأخرى وتكوين فائض من هذه التجارة لصالحها (عن طريق زيادة الصادرات على الواردات) يكون من شأنه قدوم المعادن النفيسة اليها ، فقد نظر التجاريون الى التجارة الخارجية على انها الوسيلة الوحيدة في هذه الحالة للحصول على الثروة ومن ثمّ احتلت هذه التجارة مكانة مرموقة في كتاباتهم الاقتصادية من بين وجوه النشاط الاقتصادي القومي كافة[٦]، ومن ذلك تبنى

١– صلاح الدين نامق ، محددات التنمية الاقتصادية ، سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٠–١٩٧١، ص٦٨ .

٢– احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٣ .

٣– صلاح الدين ، نظريات النمو الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٣٣ .

٤– عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص١٤٥ .

- لقد قامت الدول بمنع الاجانب من التجارة في سلع معينة أو مناطق معينة فقد حرمت البرتغال مثلا على اية دولة اجنبية إن تتاجر مع مستعمراتها في الشرق ولتنفيذ تحقيق هذه السياسة تلجأ الى استخدام اسطولها الحربي، كما وقد احتكرت هولندا تجارة مستعمراتها في الهند الشرقية بالكامل .

٥– ارثر ادوارد بيرنز واخرون ،علم الاقتصاد الحديث ،ترجمة برهان الديجاني وعصام عاشور،دار صادر، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص٤٩–٥٢ .

٦– احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصدر سابق ، ص ٤.

الميركانتليون Mirchantilism فكرة مفادها ان على الحكومة إن تنمي الصادرات وتقيد الواردات[١]، خاصة الكمالية منها مع ازالة القيود على التجارة الداخلية لتحقيق الهدف الشامل للسياسة الاقتصادية[٢]، فقد كان التوسع في الاسواق الخارجية في رأيهم – اهم واجدى من تقدم تيار النمو الاقتصادي في الاسواق الداخلية [٣]، إذ يوجد فارق اساس بين التجارة الداخلية والخارجية عند انصار المذهب التجاري : فالتجارة الداخلية ليس من شأنها تحقيق أي زيادة في مقدار المعادن النفيسة التي تملكها الدولة ، في حين انه يمكن بفضل التجارة الخارجية تحقيق مثل هذه الزيادة ، ومن هنا كانت دعوة التجاريين الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالذات في مجال التجارة الخارجية [٤].

٤–إن التجارة والصناعة يعدان النشاط الاكثر اهمية من الزراعة في الاقتصاد القومي

لقد كانت النظرة حول رجال التجارة نظرة خاصة تعكس ما اعتقده التجاريون من إن التجارة والصناعة يمثلان الطابع الحركي الاستراتيجي في الاقتصاد القومي[٥]، فقد اتضح من قبل إن المنطق من وراء الدعوة للتدخل في التجارة الخارجية كان لتحقيق المصلحة الاقتصادية وهي تكوين فائض من المعدن النفيس . إذ لا يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل تلقائي . بعبارة اخرى إن السياسة التجارية الميركنتالية Mirchantilism اكدت على تدخل الدولة لتقييد الواردات من جهة والعمل على انعاش تجارة الصادرات وتحقيق اكبر مكسب ممكن منها من جهة اخرى فقد تبلور ذلك في تشجيع الصادرات من السلع المصنعة بكافة الوسائل الممكنة من قبل الدولة والعمل على اكتساب اسواق خارجية جديدة وعلى الاخص في البلدان المكتشفة حديثا .

وفيما كانت بعض صناعة الصادرات تعجز عن مواجهة المنافسة الاجنبية عندها فالدولة تلجأ الى تقديم المساعدات المالية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق فرض ضرائب كمركية مرتفعة على بعض صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنعة والتي تلزم للصناعة التي يدر تصدير منتجاتها المعدن النفيس . وهكذا اسهمت الدولة الماركنتالية بتقوية المركز التنافسي لصناعتها القومية في الاسواق الخارجية هذا وقد تنبه المركنتاليين الى ضرورة تخفيض تكاليف انتاج الصادرات من السلع عن طريق الدعوة الى تخفيض اجور العمال لخلق جواً تنافسياً بالاضافة فانه يكون مدعاة لبذل جهد اكبر من اجل اكتساب دخل أكثر [٦] .

١– دومنيك سلفادور ، ملخصات شوم ، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي ، ترجمة د.محمد رضا علي ، دار ماكجوهيل للنشر، ١٩٨٣ ، ص١٠.

٢– ارثر ادوارد ، علم الاقتصاد الحديث ، مصدر سابق ، ص٥٢–٥٦ .

٣– صلاح الدين ، نظريات النمو ، مصدر سابق ، ص ٣٥.

٤– احمد جامع ، مصدر سابق ، ص٤.

٥– صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٢٧.

٦– انظر : ١–آرثر ادورد بيرنز واخرون ، علم الاقتصاد الحديث ، مصدر سابق ، ص ٤٩–٥٤.

٢–صلاح الدين نامق ، نظريات النمو ، مصدر سابق ، ص٢٧ .

المطلب الثاني : دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية Classical Theory International trade في اواخر القرن الثامن عشر ، واوائل القرن التاسع عشر . ومن اهم ما قدم في هذا الخصوص هو نظرية الميزة المطلقة Absolute Advantage Theory التي قدمها آدم سمث Adam Smith ونظرية الميزة النسبية Theory Comparative Advantage من قبل دافيد ريكاردو David Ricard محاولا إن يفسر فيها كيف يكون التبادل الدولي ممكنا بين دولتين وفيما بعد حاول جون ستوارت ميل John Stuart Mill عن طريق نظرية القيم الدولية Theory of International Values إن يوضح النقطة التي يكون عندها التبادل بين الدولتين ممكنا . وقد اعاد هابرلر C. Haberler وهو من الكلاسيك الجدد صياغة النظرية مستخدما تحليل تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost Theory ومتخليا عن افتراض نظرية العمل في تحديد القيمة Labor Theory of value التي يقوم عليها تحليل كل من ريكاردو وجون استوارت ميل J.S. Mill [١].

ويبدو إن الوقائع الاقتصادية قد سبقت التنظير الفكري لدى الكلاسيك فالافكار جاءت لتحلل الوقائع "الديمغرافية" بعد حصولها فجمعوا بذلك رفاة عقول التجاريين وصاغوها في قالب فكري له خصائصه المميزة . فقد كانت دعوة التجاريين نحو الزيادة السكانية ، إذ اكدوا على اتباع الطرائق والوسائل التي من شأنها إن تؤدي الى الاقلال من معدلات الوفيات وتخفيض سن الزواج وزيادة نسبة المتزوجين واستقطاب العمل الماهر[٢].

إذ ادت تلك السياسة الداعية الى زيادة اعداد السكان وذلك لتأمين الدفاع عن الدولة والحصول على جيش قوي من ناحية وتوفير العمل اللازم للانتاج من ناحية اخرى وكذلك توفير السكان لمدن الاستيطان الجديدة [٣].مما سبب نمو السكان هذا قلقا للعديد من الكتاب امثال مالثس Malthus والذي كان يرى من إن السكان يتزايد بمتوالية هندسية بينما الغذاء يزداد بمتوالية عددية [٤].

١- رعد حسن الصرن ، اساسيات التجار الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، سلسلة الرضا للمعلومات ، ج١، ٢٠٠٠، ص١٥١.

٢- صلاح الدين ، نظريات النمو ، مصدر سابق ، ص٢٩.

٣- عبد الرحمن يسرى ، تطور الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٢٠٤ .

٤- للمزيد حول اراء مالثس بالسكان انظر :

-اريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة ، د. راشد البراوي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ،١٩٦٨ ، ص١٨٨.

-عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص١٦٦ .

وفي الواقع فان مالثس Malthus عاش مرحلة تزايد فيها السكان بسبب ارتفاع معدلات المواليد عندما تحسن مستوى المعيشة بفضل بدء الصناعة ، وكذلك بسبب تزايد السكان الذي نادى به التجاريين[١] .

فقد بلغت الزيادة السكانية في بريطانيا خلال المدة (١٦٥٠م-١٧٥٠م) مليون نسمة إلا انها قد تضاعفت خمس مرات اثناء الخمسين سنة اللاحقة (١٧٥٠م-١٨٠٠م) [٢].

وعندها لم تكن اثار الثورة الصناعية Industrial Revolution قد ظهرت بعد ، وفي هذا تطبيقا لروح النظرية إن لم يكن لنصوصها ، ولم تكن تمضي عشرون عاما من القرن التاسع عشر حتى بدأت الثورة الصناعية من قلب الاوضاع خلافا لما جاء به مالتس Malthus إذ لم يكن قادراً على إن يستشف ويتنبأ بدور الالات والمعدات والمخترعات التي تؤدي الى زيادة الانتاج[٣].

كما ويشكك العديد من الكتاب بملائمة كلمة الصناعية "Industrial" في مصطلح (الثورة الصناعية) كما انهم باتوا يستعظمون كلمة الثورة "Revolution" ، فلم تكن التحولات في التنمية الصناعية وفي التنظيم الصناعي بين اعوام (١٧٦٠م-١٨٣٠م) ظواهر فريدة لا جذور لها في الماضي، بل كان قد سبقها مقدار ضخم من التفكير العلمي(Scientific thought and economic activity) والنشاط الاقتصادي في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، إلا انه على الرغم من ذلك فان هنالك بعض التبرير لاعتبار العقد الستيني من القرن الثامن عشر حدا تاريخيا خاصا، إذ تلازمت فيه التطورات (التغيرات) النوعية في التنظيم الاجتماعي مع التغيرات العددية في الاقتصاد، وبدأ الاقتصاد البريطاني في منتصف القرن بالاتساع المتزايد السرعة ، تلاحم اثنائها نمو السكان والتقدم التكنولوجي والتراكم الرأسمالي معا في عملية التنمية والتطور[٤].

بالاضافة الى التحسن في الاجراءات الطبية واسلوب الغذاء وظروف المعيشة ، اسهم ذلك كله في انخفاض معدل الوفيات ، فاذا عددنا هبوط معدل الوفيات بفضل التحسينات الطبية والوقائية السبب الاول في نمو السكان ، فمن الجائز إذا عدّ السكان عاملا خارجيا (External factor) والنظر الى الثورة الصناعية كحدث جاء في الغالب نتيجة نمو السكان الذي لم يكن له مثيل في التاريخ[٥].

١- عبد المنعم راضي ، مبادئ الاقتصاد ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٦٤٩.

2 -Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development . Theory , History , Policy , John Wiley & Sons, Inc. Fourth Printing , January , 1962 , Ch.7 , P.149.

٣- صلاح الدين ، محددات التنمية ، مصدر سابق ، ص٧٤ .

4 - Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development , op. cit , P.148-149.

5 -Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development , op. cit , P.151.

وبهذا يمكن عدّ النمو الاقتصادي دالة في الزيادة السكانية ، ولكن بشرط إن يرافق ذلك تحسن في الشروط الصحية والتقدم التكنولوجي بالاضافة الى وجود الدافع للابتكارات او التجديد عن طريق الدور الفاعل للرواد في الاقتصاد ، فليس هنالك أكثر مما يشير الى التقدم التكنولوجي . كحالة التقدم التي شهدتها انكلترا في تلك المدة . وكان ذلك واضحا في صناعة النسيج خاصة .

ومع استعمال الطاقة البخارية اصبح من الممكن انشاء مصانع ضخمة فبدأت الثورة الصناعية في قطاع المنسوجات القطنية ، إذ كانت الاختراعات تتوالى الواحدة بعد الأخرى خلال مراحل قصيرة من الزمن ، وقد شمل الانقلاب الصناعي فروعا جديدة ، وكانت اهم الاختراعات في قطاع التعدين وبخاصة بعد الاستعاضة عن فحم الخشب بفحم الكوك في صناعة الحديد . فلم تكن تلك الاختراعات وليدة الصدفة ، فهي كانت استجابة لمختلف الحاجات الاقتصادية بعد أن تهيأت الظروف البيئية لظهورها ، فبعد إن توسعت الاسواق عن طريق التجارة وتحسن وسائل النقل وزيادة الطلب الذي رافق النمو السكاني فقد تزايد السكان من دون إن يهبط الدخل الفردي الحقيقي ، اذ لقي الطلب المتزايد المقترن بنمو السكان والطلب الخارجي استجابة من جانب الانتاج (العرض Supply) الذي ارتفع معه ، وكان ارتفاع مستويات الاستهلاك حافزا للانتاج، انتاج صناعة المنسوجات خاصة. إذ يعكس الطلب المتزايد على المنسوجات بصورة خاصة في الاختراعات العديدة التي تحققت في صناعة النسيج وبهذا فقد تولدت عملية تراكمية من الاختراعات [١].

وكان من ابرز الاسباب المؤدية الى هذه الاختراعات هو التخصص وتقسيم العمل الذي اكد على دوره آدم سمث Adam Smith فكان اتساع مدى التخصص وتقسيم العمل يؤدي الى زيادة المهارة وتوفير الوقت والجهد والمساعدة على اختراع الوسائل والالات التي تسهل العمل . فيرى بذلك من إن تقسيم العمل يعد احد اسباب اختراع الالات وقيام التبادل وإن قيام الاسواق الواسعة عن طريق التجارة الخارجية ، يخلق الظروف المؤاتية لتخصص المنتجين وارتفاع انتاجية العمل[٢].

فقد اكد على أن النمو الاقتصادي مسألة تراكمية ، فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الانتاجية ولاسيما عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال (effective demand) والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي الى ارتفاع الدخل الحقيقي ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان لانه سيعد حافزا أو دافعا له . وما إن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو يزداد الطلب ويتسع السوق ويعقب ذلك زيادة الادخار

١- انظر في ذلك :

- Ibid , P.148-169.

-اسماعيل سفر ، عارف دليلة ، تاريخ الافكار الاقتصادية ، مطبعة قمحة اخوان ، ٢٠٠١ ، ص٢٣٣-٢٣٩ .

٢- صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٥٣-٥٨.

بوصفه عاملا يتأثر بزيادة الدخل[١]. وبذلك استطاع إن يعرض أنموذجا حركياً عناصره الاساسية في نظرية النمو الاقتصادي هي التركيز على البحث في تراكم رأس المال والنمو السكاني وكذلك التركيز على الانتاجية [٢] .وكذلك يرجح سمث التبادل الى ميل طبيعي لدى الانسان[٣]. وبذلك يعطي التبادل دورا بارزا في الغاء الأثر السالب للاقلال من تكوين رأس المال مؤكدا بذلك على الدور المهم الذي ادته طبقة التجار الانكليز في نهاية القرن الثامن عشر في النمو الاقتصادي [٤]، اما بالنسبة لنموذج مالثس فانه يرى من أن النمو الاقتصادي يكون دالة لزيادة السكان بشرط أن يرافق ذلك خلق طلباً فعالاً[٥]. بالاضافة الى التقدم التكنولوجي فقد رافق ذلك وجود حافز التجديد لدى "الرائد المبتكر " الذي اولاه شومبيتر Schumpeter دورا رئيسا في نشوء الرأسمالية الحديثة فالبيئة الطبيعية في القرن الثامن عشر كانت ملائمة للنمو ، إلا أن الامر كان يتطلب ايضا افرادا يرغبون بالمجازفة (Risky) الملائمة للابتكار سعيا وراء جني الارباح [٦]، وقد اوضحت التجربة ان الدول التي تدعم المبادرين ذوي الافكار المبتكرة والذين يتمتعون بجرأة وشجاعة في تنفيذ افكارهم هي الدول التي نمت وازدهرت خلال العقود السابقة[٧]. فمسألة ظهور الرواد وتزايد اعدادهم مسألة تستحق اهتمام علماء النفس والاجتماع ، إذ يوضح مان Mann وجود ارتباط سالب بين الميل الى المحافظة Conservatism والريادة ، أي إن يكون الرائد أكثر ميلا الى التحرر والتقدمية في الاراء [٨]، فالحقيقة الاساسية هي إن الرواد الاقتصاديين (Innovating Entrepreneur) كثيرا ما يأتون من بين فئات الاقليات التي تشتد بينها روح المناهضة والخروج على رأي الاكثرية أو معتقدها [٩]. وبهذا تكون اعمال الاقتصاديين التقليديين اول محاولة من مفكرين جادين لربط اسباب النمو الاقتصادي الذي حصل في اوربا الغربية نتيجة ثورة تقنية ، يعد امراً مرغوباً فيه ايضا

١- سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مديريه دار الكتب للطباعه والنشر، جامعة الموصل ،١٩٨٨، ص٦٢.

٢- محمد القريشي ، ناظم احمد نوري ، مبادئ علم الاقتصاد ، مديريه دار الكتب للطباعه والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ،ص ٥٢٢ .

٣- اسماعيل سفر ، تاريخ الافكار الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص١٧٧ .

٤- صلاح الدين ، نظريات النمو ، مصدر سابق ، ص٥٨.

٥- محمد صالح ،مبادئ الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٥٢٢.

٦- Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development ,op.cit , Ch.4 , P.86-89.

٧- الريادية ، مركز المشاريع الدولية الخاصة (CIPE)، ٢٠٠٤ ،ص٥.

٨ – فؤاد السبهي السيد ، سعد عبد الرحمن ، علم النفس الاجتماعي ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٩ ، ص٢٨٤ .

9- Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development ,op.cit ,Ch.8 , P.168.

في بلدان العالم الثالث [١]، إذ اكد التقليديون على ضرورة التوسع في الاسواق الخارجية لخلق طلباً امام المشاريع الصناعية الكبيرة ، مما يتيح استمرارية النمو [٢].

وكذلك استغلال أكثر للموارد وزيادة رفاهية الشعوب وتوفير السلع والخدمات والتي لا تمكنها ظروفها الطبيعية والمكتسبة لدولة من انتاجها [٣].

وإذا نظرنا الى النظرية الكلاسيكية بصورة أكثر تعميما فان H. Myint قد اعطت نظريتين مختلفين في التجارة الدولية وهي نظرية منفذ الفوائض ونظرية الانتاجية إذ تربط نظرية الانتاجية التنمية بالتجارة الدولية وذلك بتفسيرها للتجارة على انها قوة حركية تعمل على توسيع السوق ومديات تقسيم العمل ، كما انها ترفع مهارة وابداع العاملين ، وتشجع على الابداع التكنولوجي والتغلب على التكنولوجيا غير القابلة للتجزئة . وتمكن البلدان الداخلة بالتجارة من التمتع بزيادة العوائد والتنمية الاقتصادية [٤]. وبذلك فان وضع السكون يمكن تأجيل حدوثه لظهور الاختراعات في القطاع الزراعي خاصة لما لها من دور لايقاف فعل قانون الغلة المتناقصة [٥] (Decreasing Return To Scale) ، ويمكن الدولة من المتاجرة بغلة متزايدة ونمو اقتصادي [٦].

وهذه المكاسب والتي يجب إن تحسب كمنافع من المقام الاول والتي عبر عنها جون استيوارت ميل John Stuart Mill بـ التأثيرات غير المباشرة للتجارة ولتي يصفها بانها منافع حركية ذات اهمية كبيرة [٧].

إذ تشير الاحصاءات المتاحة إن التجارة الدولية في المدة (١٨٠٠م-١٩١٣م) قد تميزت بناحيتين الاولى نمو وتزايد حجم التجارة الدولية من ناحية وتزايد معدلاتها بنسب تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من ناحية اخرى ، فاذا ما قارنا بين معدلات نمو الناتجين نجد أن معدلات نمو نصيب الفرد من التجارة الدولية بلغ ٣٣% لكل ١٠ سنوات بينما بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٧,٣% [٨].

١- محمد الفريشي ، مبادئ الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٥٢١ .

٢- حسن نجم الدين ، تطور الاقتصاد الدولي والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا ، ص٣.

٣-موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ط١ ، ص١٤-١٧ .

4- Hla Myint , The Classical Theory Of International Trade And The Underdeveloped Countries , The Economic Journal , vol68 , June 1958 , P.321-337.

٥- صلاح الدين ، نظريات النمو ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

٦- جيرالد مايلر ، التجارة الدولية والتنمية ، ترجمة د.احمد سعيد دويدار، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص١٥٦.

٧-المصدر نفسه ، ص١٥٤.

٨- حسين نجم الدين ، تطور الاقتصاد الدولي والتنمية ، مصدر سابق ، ص ٩-١١.

اما فيما يتعلق بالواردات فقد نمت الواردات البريطانية بمعدل يفوق نمو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الاخرى [١]. فحتى نهاية عام ١٩١٣ بلغت نسبة الواردات ما يقرب من ١٥,٩% من التجارة العالمية لتحتل المواد الغذائية النسبة الرئيسة وبهذا تكون انكلترا قد فوضت باقي بلاد العالم امر الاهتمام باطعامها . وعندها كانت بريطانيا تحصل على هذه الواردات باسعار مناسبة مما أثر في اجور وزيادة مقدرة الصناعة الانكليزية على المنافسة . فساعد هذا الوضع على أن تؤدي انكلترا دور (الورشة الصناعية) وقد ادته بدرجة اقل كل من الدول الثلاث فرنسا والمانيا والولايات المتحدة [٢]. وقد ادى الطلب المتزايد على المواد الغذائية والخام على اقامة تقسيم دولي للعمل " International Labour Division" مبنيا في اساسه على الامكانيات الطبيعية الخاصة بكل بلد وانتقال فوائد التنمية بين البلدان الاوربية . فنمو الطلب على السلع الاولية وبخاصة في بريطانيا ، ساعد هذا الوضع على نمو انتاج المحصول الواحد سواء في مجال الزراعة أم التعدين في البلدان التابعة والمستعمرة وبخاصة بعض المستعمرات مثل استراليا وكندا والجزء الشمالي من الولايات المتحدة* [٣].

ففي الاوقات التي كانت فيها (الحرية الاقتصادية) هي السياسة الرسمية المعلنة أو على الاقل تخفيض الرسوم الكمركية التي نادت بها انكلترا نظرا لمركزها التنافسي فقد تمكنت كل من المانيا والولايات المتحدة من حماية انتاجها [٤].

إذ قامت كل دولة بانتاج السلعة أو السلع التي تستطيع توفيرها بطريقة اقل كلفة من الدولة الأخرى ، والتي بدورها (الدول الأخرى) تتخصص بانتاج السلع الأخرى التي يتوفر لها ميزة في انتاجها ، واجراء المبادلة (trade off) فيما بينها بالشكل الذي يحقق اقصى عائد من هذا التبادل التجاري [٥].

وليس كما كان سابقا في عهد الميركنتليين ، اذ ان الحصول على المعادن الثمينة (Precious mantels) لا يترتب عليها امكانية المحافظة على الفائض في الميزان التجاري (Surplus in trade balance) فزيادة كمية المعدن الثمين داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة لاصرار التجار على تكوين فائضاً مستمراً في الميزان يعمل على رفع مستويات الاسعار في النهاية [٦].

١-اجناتس زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد صبحي الاتربي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩ ، ص ٣٥ .

٢-اندرية كورفيه ، جيرارفيات ، اجهزة الاقتصاد الدولي ، ترجمة صليب بطرس ، دار الجيل للطباعة والنشر ، مصر،١٩٧٥ ، ص٥١-٥٧.

٣- اجناتس زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ٤١-٤٤ .

٤- اندريه كورفيه ، اجهزة الاقتصاد الدولي ،مصدر سابق ، ص٦٠ .

٥- عز العرب مصطفى ، النظرية البحتة في التجارة الخارجية ، الدار المصرية ، ١٩٨٨ ، ص٦٩.

٦-عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص١٧٠ .

فالغرض الاساس من النقود في النظام الاقتصادي هو تمكن التجارة من أن تتم باكبر سهولة ممكنة مع تحقيق اوجه التخصص المثالى Optimum specialization ، وما يترتب على ذلك من زيادة الانتاجية [١].

ونتيجة لذلك فقد ادت التجارة الخارجية foreign trade وبخاصة الصادرات (exports) دور القطاع القائد (Leading sector) في عملية التنمية الاقتصادية ، نتيجة لزيادة الطلب على الصادرات في السوق الدولية وتأثيرها في معدل النمو الاقتصادي [٢]، في كل من الولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا ونيوزلنده ، وجنوب افريقيا نتيجة طلب انكلترا المتزايد على الغذاء والمواد الاولية[٣].

وبهذا يكون العامل الدافع لنمو الصادرات في هذا النموذج هو زيادة الطلب المستمر على الصادرات [٤]، إذ تمثل ذلك بالزيادة الحاصلة في الصادرات وانعكاسها على معدل النمو الاقتصادي، ويطلق على الصادرات في هذه الحالة بالصادرات المحفزة للطلب Demand induced export [٥]، أو كما يعبر عنها هيرشمان Albert O. Hirchman بالنمو المحفز عن طريق الصادرات – Export propelled growth [٦]، وكذلك يمكن إن نستنتج من دراسة لـ كيندل بيرغر Kindleberger عن الدور الفعال للتصدير في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد مما يؤدي الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي G.D.P لذلك البلد[٧].

والمثال الواضح على ذلك حالة بريطانيا فحتى عام ١٩١٣م كانت الصادرات تحتل نسبة ١٣,٥% من اجمالي التجارة العالمية إذ شكلت فيها صادرات المنسوجات نسبة ٤٩% وبذلك فقد تبوأت المنسوجات مكانة مرموقة في صادرات المنتجات المصنعة التي تضاعف حجمها خلال المدة ١٨١٧م–١٨٣٥م لتحقق فيها معدل نمو سنوي مقداره ٦,٨% في المدة ١٨١٩م–١٨٤٠م مما ادى الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي [٨].

١–سامي خليل ، النقود والبنوك ، مؤسسة الكميل ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص٣٥ .

٢–شاكر موسى عيسى ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق (١٩٤٦–١٩٦٨) ، مطبعة الزهراء ، بغداد، ١٩٧٣ ،ص٢–٣.

3- Dominik Salvatore , Development Economics , Schaum's Outline , McGraw-Hall , Book Company , New York , 1977 , ch.8 .

٤–شاكر موسى ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق ، مصدر سابق ، ص٣.

٥–عبد الله فاضل ، تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق ، مصدر سابق ، ص١٤ .

6- Albert O. Hirschman , the political Economy of import substituting industrialization in Latina America, The quarterly journal of economics , vol.82 , No.1-4 ,Feb.1968 , p.3.

٧– قيس ناظم غزال ، محددات نمو صادرات العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ ، ص١٩.

٨–انظر :

وفي هذه المرحلة عدت الصادرات محرك للنمو Engine of growth كما يعبر عنها ارثر لويس W.Arthur Louise [١].

لذا فقد كان دور قطاع التصدير بالغ الاهمية في توسيع الاسواق الخارجية بدل من الاعتماد الكلي على الاسواق المحلية الضيقة وهذا الاتساع يسمح للمنتجين بان يستفيدوا من التوفيرات التي ترافق التوسع في داخل الصناعة ، وإن يزيدوا من نشاطهم الى المدى الذي يحفز نمو صناعات اخرى. وبفضل الوفورات الخارجية (External Economies) تصبح الاتجاهات الطويلة الاجل في الانتاج والاستثمار والتصدير شديدة الترابط فيما بينها ، فتوجه الصناعة نحو التصدير للاسواق الخارجية يقلل من ضرورة الاستثمار في رأس المال الاجتماعي ، فالاسواق الداخلية تخضع للعديد من القيود ، كالدخل الحقيقي ومستوى المواصلات ، وكذلك فان تنافس صناعات التصدير مع الصناعات المنتجة للسوق المحلية للحصول على المواد قد يحفز صناعات السوق المحلية على السعي لاستنباط الابتكارات التي ترفع الانتاجية والكفاية [٢]، ولم يقتصر أثر الصادرات في توسيع الانتاج فحسب بل إن السوق البريطانية لم تكن قادرة على استيعاب انتاج الصناعة النسيجية باكملها لو لم يكن هناك تصدير، بالاضافة الى سحب الفائض العمالي من القطاع الزراعي وبعض الزيادة السكانية لتلبية حاجة القوة العاملة فيها ، فان تخصص بريطانيا في الصناعة النسيجية رفع الدخل القومي بمقدار يزيد عن المقدار الذي كان سيرتفع إليه لو امتصت الزراعة ذلك الفائض . وبتأثير المضاعف ادت زيادة الدخل المستحصل من صناعة النسيج الى توسيع صناعات اخرى فقد توجه قسم من ذلك الدخل نحو سلع استهلاكية ، فحفزت تلك التوجهات على التوسع في انتاج الصناعات الأخرى ، وبفضل قيام اصحاب هذه الصناعات على انفاق جزءاً من دخولهم المتزايدة على السلع الاستهلاكية ، تزايد الانتاج مجددا ، وهكذا الى أن استنزفت عملية المضاعف نفسها تدريجيا ، وكذلك خلق تزايد الدخل القومي فرصا للاستثمار في صناعات جديدة مثل الحديد والفحم والمكائن والنقل والبناء. فبعض القطاعات عندما تنمو تحرك الاقتصاد ، كما اكد شومبيتر (Schumpeter)، من أن توسع قطاع ما يؤدي الى نمو قطاع اخر مما يحفز بدوره قطاعا ثالثا على النمو بسبب عامل المضاعف [٣] ،غير أن صادرات بريطانيا من المنسوجات لم تستمر في النمو بالمستوى السابق نفسه فبعد أن انخفضت الى نسبة ١,٥% في سنة ١٩١٣م لتشكل نسبة ٤٩% بعد أن كانت تشكل نسبة ٨٧% لسنة ١٨٤٥م بسبب ظهور دول اخرى منافسة كفرنسا والمانيا على مسرح

١-اندريه كوفيه ، اجهزة الاقتصاد الدولي ، مصدر سابق ، ص٥٠-٥٧,

٢-شاكر موسى عيسى ،التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق ، مصدر سابق ، ص٢-٤.

1- W. Arthur Lewis , Development planning ,New York : George Allen & Unwini Lto. , Sixth Impression , 1976 , p.38 .

2- Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development , op.cit, Ch.11 , P.225.

3- Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development, op.cit, P.224-229.

التجارة العالمية لتحتكر ما نسبته ٢٩,٦% من اجمالي التجارة الدولية ، ولولا تحول بريطانيا نحو قطاعات تصديرية جديدة (كتحولها نحو الصناعات الثقيلة) لكان ذلك الامر قد يؤثر في معدلات التنمية فيها[١].

وحقيقة إن تفاؤل الكلاسيك بالدور الذي تؤدية الصادرات ، فقد تم تأييد هذا الدور في الكثير من الحالات في دفع عملية التنمية لعدد من الدول التي تعد اليوم من اغنى دول العالم ، والمثال الواضح حالة السويد في تجارة الاخشاب والالبان واليابان في تصدير الحرير وكذلك الحال بالنسبة لسويسرا في تصدير الساعات والدانتيلا [٢].

ومن الجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي ارتبط تاريخيا ومنذ نهاية القرن الثامن عشر بحركة الاختراعات التكنولوجية التي ساعدت اوربا وانكلترا خاصة إذ صاحب هذه الحركة ارتفاع معدلات الانتاج التي انتشرت ايضا خارج اوربا في اطار مفهوم النمو الاقتصادي (Economic Growth)[٣].

١-اندريه كوفيه وجيرارفيات ، اجهزة الاقتصاد الدولي ، مصدر سابق ، ص٥١-٥٧.

٢-جيرالد مايلر ، التجارة الدولية والتنمية ، مصدر سابق ، ص١٥٨ .

٣-اسماعيل حسن عبد الباري ، ابعاد التنمية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ،مصر، ط٢ ، ١٩٨٢ ،ص٨.

المطلب الثالث : دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي في الفكر الكنزي

يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل القومي . فمن ناحية تؤثر تغيرات الصادرات في الدخل القومي فيزيد بزيادتها وينقص بنقصها ؛ لان الصادرات تمثل عنصراً من عناصر الاضافة أو التدفق حالها حال الاستثمار تماما. بسبب ما يترتب عليها من اضافة الى تيار الانفاق النقدي الكلي . فهي أي الصادرات لا تختلف عن الاستثمار [١]، فكلاهما بمثابة حقن (Injection) في الدخل القومي ترسل سلسلة (متناقصة) من التغيرات في حجم هذا الدخل تزيد بمجموعها على قيمة – الحقنة الاولى– وذلك ان الزيادة المبدئية في الدخل تكون اكبر بنسبة الزيادات المتلاحقة في الدخل القومي تكون مجموعها اكبر من – الحقنة الاولى [٢]– وتكون هذه الزيادة أو النقص في العادة بمقادير مضاعفة بناء على الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) وتقوم الفكرة الاساسية في نظرية المضاعف على اساس انه عند حدوث زيادة مبدئية في الاستثمار أو التصدير . فان الزيادة الكلية في الدخل القومي تكون اكبر سبب الزيادات المضاعفة وهكذا يترتب على زيادة مبدئية في الانفاق زيادة مضاعفة في الدخل القومي ويطلق اسم (المضاعف Multiplier) على نسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية التي احدثت هذه الزيادة الكلية . إذ يعبر عنه بـ (التسرب الكلي/١) . فاذا كان الميل الحدي للاستيراد يعادل (٣/١٠) والميل الحدي للادخار يعادل (١/١٠) فان التسرب الكلي يعادل (٤/١٠) وفي هذه الحالة فان نسبة المضاعف تعادل (٢,٥) فاذا زادت الصادرات زيادة مبدئية بقيمة مليون دينار فان هذه الزيادة كفيلة في احداث زيادات متلاحقة تكون في مجملها بعد ان تستنزف عملية المضاعف نفسه ما يعادل (٢,٥) مليون دينار في الدخل القومي . وبعبارة اخرى فان زيادة الصادرات بمقدار مليون دينار تمكن البلد المعني وهو في طريقه الى التوازن من استيراد ما قيمته (٧٥٠) الف دينار ، ويلاحظ ان الزيادة في المدخرات والزيادة الحاصلة في الواردات لابد وان تعادل الزيادة المبدئية في الصادرات . ومعنى ذلك ان زيادة الواردات لا يمكن ان تزيد بمقدار الزيادة المبدئية في الصادرات لوجود الميل الحدي للادخار [٣].

والمحور الرئيس لنظرية كنز في الدخل القومي وعلاقته بالتجارة الخارجية، هو التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي بحيث تزيد الصادرات لانعاش السوق الداخلية وهو في هذا الرأي لا يذهب بعيدا عن سياسة التجاريين القديمة . والتي تنادي بتشجيع الصادرات ما امكن لتحقيق الميزان التجاري

١– محمد عبد العزيز عجيمة ، الاقتصاد الدولي ، بورسعيد ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص١٨٣–١٨٤ .

٢– صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية ، مصدر سابق ، ص١٧١.

٣– محمد عبد العزيز عجيمة ، الاقتصاد الدولي ، مصدر سابق ، ص١٨٥–١٩٠.

الموافق الا انه يبدي حلولا عصرية مستحدثة في تبرير هذه السياسة [١]. ويبدو ان بعضهم قبل آراء كنز في حين رفضها اخرون هذا فيما يتعلق بحال البلدان النامية خصوصاً .

اذ ان المشكلة الاساسية التي تعاني منها البلاد النامية هي عدم توافر الجهاز الانتاجي الكفء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مرحلة معينة او مستوى معين الى مرحلة ومستوى اخر اكثر تقدما [٢].

لذلك فان آلية المضاعف تكون غير فاعله بالنسبة للبلدان النامية كما هو الحال في البلدان المتقدمة ، إذ يتحدد اثر الصادرات عن طريق عمل آلية المعجل (Accelerator)[٣] بسبب ما تمتع به البلاد النامية من انتشار البطالة المقنعة ، وسيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يتوقف على الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب[٤].

١- صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية ، مصدر سابق ، ص١٥٩-١٦٠.

٢- صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص١٤١.

٣- حازم الببلاوي ، نظرية التجارة الدولية ، شركة الاسكندرية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٨ ، ص٢٦٦.

٤- للمزيد حول اراء كنز في التوظيف الكامل . انظر : صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، مصدر سابق، ص١٣٨-١٤٧.

المبحث الثاني : موقع الصادرات في التجارة الخارجية في البلدان النامية :

تؤدي الصادرات دورا هاما في تعزيز الدخل القومي ، إذ تساهم زيادة الصادرات في نموه . كما وتساهم عوائد تلك الصادرات بصورة مباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية كوسيلة للتغلب على ضيق السوق المحلية . كما وتشكل المصدر التمويلي الهام للحصول على الاستيرادات الضرورية وانطلاقا من ذلك فقد تناولنا في هذا المباحث المطاليب الاتية :

المطلب الاول – التجارة الخارجية ودورها في نمو الاقتصاديات النامية .

المطلب الثاني – دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية .

المطلب الاول : التجارة الخارجية ودورها في نمو الاقتصاديات النامية

يبدو جليا لنا الدور الذي تؤديه صادرات المواد الاولية في توفير مقومات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فهي لا تشكل فقط نسبة ٩٠% من حصيلة الصادرات ، بل يحتل قطاع التصدير مكانا متميزا في الاقتصاد القومي . إذ تتجاوز نسبة الدخل القومي المتولد عن الصادرات في المعتاد نسبة ما يتولد من الدخل القومي عن الاستثمار الوطني أو الانفاق الحكومي . بل يربو في كثير من البلدان النامية نصيب الصادرات في توليد الدخل القومي عن نصيب الاستثمار الوطني والانفاق الحكومي مجتمعين . كما لم يستمر النظر الى كل من مستوى الاستثمار الوطني ومستوى الانفاق الحكومي على انها متغيرات مستقلة ؛ لاعتمادها بدرجة كبيرة على الظروف السائدة باسواق الصادرات اذ يؤدي انتعاش الاحوال باسواق الصادرات الى ارتفاع مستوى الاستثمار الوطني ، وذلك في قطاع التصدير على الاقل . ومن ناحية اخرى تتوقف الايرادات الحكومية ، ومن ثم الانفاق الحكومي ، بدرجة كبيرة على الاحوال السائدة باسواق الصادرات[١].

إذ يرى Moisels اثر تغيرات القدرة الاستيراديه في معدل النمو الاقتصادي عن طريق تأثير تلك القدرة في الاستثمار عن طريق تأثير تغيرات تلك القدرة في ما يمكن توفيره من السلع الرأسمالية المستوردة ، وهكذا يبدو دور التجارة الخارجية في اقتصاديات البلدان النامية عن طريق ما تولده الصادرات من مصدر عام لتمويل الاستيرادات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية مما يجعل من ادخال التجارة الخارجية كمتغير رئيس مؤثر في انموذجات النمو الاقتصادي وذلك لاعتبارين اساسيين [٢].

١. الاعتبار الاول : ان التجارة الخارجية تعد احد المحددات الاساسية للنمو في الدول النامية .
٢. الاعتبار الثاني : ان التخصص الدولي امر ضروري لزيادة الكفاية الانتاجية بعد ارساء الاساس الصناعي للدول النامية.

١– محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ،القاهره ،ط٢ ،١٩٦٧،ص٢١٤.

٢– تقي عبد سالم ، مصدر سابق ، ص٦٤–٦٧.

وفيما يتعلق بالاعتبار الاول ، فان الدول النامية عند اتباعها سياسة تصنيعية يفترض عليها الاعتماد بشكل اساس على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة وعلى ذلك تعتمد قدرة هذه الدول على النمو الى حد كبير وعلى مدى مقدرتها على الاستيراد ، ومن هنا كان الاهتمام بزيادة صادراتها والحيلولة من دون تدهور معدلات تبادلها التجاري ، حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة .

لذلك لا يبدو غريبا ان نلاحظ وجود معامل ارتباط واضح بين القدرة التصديرية للدولة وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم معدل النمو [١]، ويتجسد هذا الارتباط في العلاقة القوية بين الصادرات النفطية والاستثمار في البلدان المصدرة للنفط ، وتعد مثل هذه الملاحظة الاساس في نقد نموذج هارود دومار Domer Harrod والذي يرى من ان معدل النمو يساوي نسبة الادخارات مقسومة على معامل رأس المال الحدي ($\frac{S}{K}=\frac{\text{نسبة الادخارات}}{\text{معامل رأس المال}}$) أي ان النمو يمكن ان ينظر اليه بوصفه دالة للميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال الانتاجي[٢].

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{الانتاج}}$$

وحقيقة الامر انه في ظروف دول نامية كثيرا لا يتوقف الادخار (الاستثمار) على الدخل وحده وانما على حجم الصادرات بمعنى انه كلما زادت نسبة صادرات الدولة النامية كلما كانت هذه الدولة اقدر على زيادة الاستثمار ومن ثم على زيادة معدل النمو الاقتصادي . وذلك لعدم مقدرة الدول النامية على سد حاجة السوق من السلع الاستثمارية الا عن طريق استيرادها [٣].

ويجب ان نشير هنا الى ان دور التجارة الخارجية في زيادة معدل النمو والناتج في الدول النامية يختلف اختلافا جوهريا عن دوره في البلدان الاوربية والذي يعمل عن طريق مضاعف التجارة الخارجية والدور الذي تمارسه في الاقتصاديات المتقدمة والذي يتخذ القيمة الاتية :

$$M_T = \frac{1}{1-b+e-m} \quad \text{..... (1)}$$

إذ : M_T : مضاعف التجارة الخارجية

b : الميل الحدي للاستهلاك

e : الميل الحدي للصادرات

m : الميل الحدي للاستيرادات

١- حازم الببلاوي ، نظرية التجارة الخارجية ، مصدر سابق ، ص٢٦٦ .

٢- سالم توفيق النجفي ، محمد صالح القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مصدر سابق ، ص٧٧.

٣- تقي عبد سالم ، تخطيط التجارة الخارجية ، مصدر سابق ، ص٧٤.

فالمضاعف الكنزي في الدول المتقدمة يعمل في اطار يختلف تماما عن الدور الذي يؤديه في الدول النامية . فوجود طاقة انتاجية معطلة يتم تفعيلها عن طريق تحفيز الطلب الفعلي . في حين نجد ان الدول النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الانتاجي والذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التفعيلات وبالتالي فان اثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفا في مثل هذه الدول . ولكن بإمكان التجارة الخارجية ان تزيد من طاقة الدولة الانتاجية عن طريق الاضافة الى رأس المال الثابت مما يزيد من القدرة على الانتاج في المدة اللاحقة ، ولذلك فان الدور الانمائي الذي تمارسه التجارة الخارجية بالنسبة للبلدان النامية يتم عن طريق علاقة من نوع المعجل Acceleration وليس من قبل علاقة المضاعف Multiplier [١]، فاذا افترضنا ثبات مستوى التقنية السائدة فان أية زيادة اضافية في الناتج بعد استعمال رأس المال المتوفر استعمالا كاملا يحتاج الى سلع رأسمالية اضافية جديدة [٢].

ومن المعروف ان النمو الاقتصادي يتطلب استثمارا واسعا ، وينعكس هذا الوضع على ميزان المدفوعات فتزداد الواردات الاستثمارية ، ولا يمكن الاستمرار في زيادة الواردات الا عن طريق تدعيم الصادرات عن طريق تقديم الدعم الحكومي للصناعات المخصصة في التصدير ولذلك فان الدول النامية تسعى دائما نحو زيادة صادراتها بشتى الطرائق ومنها تخفيض الاسعار ، الا ان الطلب على الصادرات تلك الدول يعد طلبا غير مرنٍ ، أي لا يستجيب بدرجة كبيرة للتغيرات السعرية ، ومع ان الطلب على صادرات تلك الدول غير مرن الا انه يمكن تخفيض السعر الى الحد الذي يزيد كمية الصادرات فقط ، ومع ذلك فان سياسة تخفيض السعر سياسة ذات حدين فهي اما ان تؤدي الى زيادة الايرادات في حال كون التغير في الصادرات اكبر من التغير في السعر وإما العكس *، ويجب عدم الاعتماد عليها في زيادة الصادرات [٣].

ومع انخفاض مرونة الطلب السعرية على صادرات البلاد النامية فهناك رؤية اكثر اشراقا لمثل ذلك الواقع فمع انخفاض مرونة الطلب السعرية لسلعة معينة (النفط) ، فان الايراد الكلي يزداد عند

١- انظر :

-حازم الببلاوي ، التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة النهضة الجديدة، مصر ، ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، ص٢٩-٣٠.

-حازم الببلاوي ، دروس في النظرية النقدية ، المكتب المصري للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص٢١٢-٢١٣.

٢- عبد المنعم السيد علي ، المدخل في علم الاقتصاد ، ج٢، مديرية مطابع الجامعة ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص٨١-٨٤.

* انظر طارق العكيلي ،مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،٢٠٠١ ،ص٣١-٣٥ .

٣- عبد الغفور حسن كنعان المعماري ، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٩٣ ، ص ١٨٦-١٨٧ .

ارتفاع الاسعار ؛ لانّ ارتفاع السعر يكون دافعا نحو تخفيض الكمية المطلوبة بنسبة اقل من النسبة التى ارتفع بها السعر[١] .

هذا بالاضافة الى ان معرفة درجة المرونة الدخلية لبعض المنتجات الاولية المصدرة من قبل البلدان النامية تعاني من مرونة دخلية منخفضة نسبيا ويعبر عنها بالنسبة المئوية للزيادة في الكمية المطلوبة وهي اقل من النسبة المئوية للزيادة في الدخل ، لكن مثل هذا الامر لا ينطبق على جميع هذه الصادرات فبعض الصادرات تكون ذات مرونة دخلية مرتفعة مثل صادرات النفط [٢].

وللنمو الاقتصادي المتأتي من تصدير المواد الاولية (primary product) ثمة فوائد ومنها تحسين استغلال الموارد الموجودة (عناصر الانتاج) وتوسيع حجم المنتج واخيرا تعزيز الروابط مع القطاعات الاخرى في الاقتصاد الوطني . وهذا ما اكدته H. Myint عن طريق نظرية منفذ الفوائض. ففي اول الامر اثارت Myint مسألة المعاملات المنبثقة من قطاع الزراعة التقليدية ، ففي ذلك الوقت رأت Myint ان الصادرات تأتي اساسا من فائض الارض والايدي العاملة التي كانت غير مستغلة لعدم وجود الاسواق . ومن هنا اصبحت الصادرات "وسيلة لتصريف الفائض" Surplus rent fer ، على خلاف الاقتصاديين الاخرين ، لم ترغب ماينت في التخلي عن صادرات المنتجات الاولية حتى يمكن تحقيق النمو . ان نظرية منفذ الفوائض يمكن ان تعد تحليلا اكثر دافعية للتجربة التاريخية للبلدان الاقل تطورا في مجال المساهمة في التجارة الدولية [٣].

وبهذا حققت الدول ذات المعدلات المرتفعة في التصدير معدلات مرتفعة في نمو الانتاج [٤].

١- طارق العكيلي ، مصدر سابق ،ص٣٢ .

٢- سالم توفيق ومحمد صالح ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مصدر سابق ، ص١٧٠.

3- see
Hla Myint , The Classical Theory of International Trade and the Underdeveloped Countries , op.cit, pp.317-337.

٤- انظر :

جان س. هو حيندرون ، ويلسون ب براون ، الاقتصاد الدولي الحديث ، ترجمة د.سمير كريم ، دار الجبل للطباعة ، مصر ، ١٩٨٤ ، ص٨٠٣.

المطلب الثاني : دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية

لاشك ان التجارة الخارجية تعد احد الوسائل الاساسية التي تعتمد عليها الدول النامية في سبيل رفع معدلات التنمية فيها عن طريق زيادة صادراتها بصفة عامة [١].

ونظرا للطاقة المحدودة للسوق الداخلية والتي لا تكون كافية بالدرجة التي تسمح بتوسيع الانتاج الصناعي . إذ تشكل التجارة الخارجية اكبر نسبة من الدخل القومي ، كما ويعتمد المستوى العام للنشاط الاقتصادي في هذه الدول اعتمادا كبيرا على الاحوال السائدة في اسواق صادراتها من جهة وعلى وارداتها من جهة اخرى [٢].

فوجود علاقة قوية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية سواء كان النمو الاقتصادي نتيجة لنمو عوامل الانتاج المختلفة أم بسبب التقدم الفني والتكنولوجي ومما لاشك فيه ان التجارة تتأثر بالنمو الاقتصادي كما يتأثر النمو الاقتصادي بالتجارة والتبادل. هذا وان كانت كثيرا من الدول النامية اليوم تشكو من عدم الاستفادة من التجارة الدولية في عملية التنمية الاقتصادية كما كان الحال في القرن التاسع عشر إذ استفادت الدول الصناعية بدرجة كبيرة من التخصص وتقسيم العمل الدولي [٣]، فقد ادت في حينها الصادرات دورا فاعلا في النمو الاقتصادي في البلدان الاوربية ولا يمكن ان تؤدي الدور الذي ادته في تلك المدة باستثناء صادرات الدول المصدره (للنفط)[٤] ويظهر هذا الدور بشكل واضح عن طريق ما شكلته الواردات الرأسمالية كنسبة مئوية من اجمالي الاستثمار، ومع ارتفاع هذه النسبة نلاحظ تحول بعض الدول النامية الى اتباع سياسات اقتصادية معينة منها التحول نحو انتاج بدائل الواردات ، مما يجعل مثل تلك الدول عرضة للتقلبات في الاسواق الخارجية وتتحول من (اقتصاد تصديري) الى اقتصاد (حساس للواردات) باستثناء عدد قليل من الدول المصدرة للبترول والتي يمكنها ان تدير اقتصادياتها التصديرية بدرجات متفاوتة من النجاح [٥].

هذا بالاضافة الى ان البلاد التي تستطيع أو تتمكن من استيعاب التكنولوجيا الحديثة المتطورة ، تستطيع ان تحقق معدلات نمو اعلى مما سجلته البلاد الصناعية في الماضي حين كانت التكنولوجيا ما

١- محمد عز العرب ، النظرية البحتة في التجارة الخارجية ، مصدر سابق ، ص٢٣٣.

٢- زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٧٢.

٣- احمد الصفتي ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مطبعة الجامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص١٢٠،

4- see

-Dominick Salvatore , Development Economic , op.cit, Ch8.

٥- زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٧٢-٧٥.

تزال في المهد [١]، كما ان المعرفة والتنظيم والخبرة ليست حكرا على فريق من الدول من دون الاخر، فكلها عوامل مكتسبة تحاول دول العالم باكملها اكتسابها في طريقها الى النمو الاقتصادي بل انه بصرف النظر عما يقتضيه التصنيع من دأب وجهد ووقت ، فان البلاد النامية اقتصاديا اليوم لها ميزة كبرى على البلاد التي اقبلت على التصنيع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وذلك لامكانية الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة ، كما ان بالامكان تجنب الاخطاء التي مرت بها الدول المتقدمة في طريقها الى اكتساب المعرفة [٢] والتي يعد نقصها معوقا اكثر شمولا للتنمية من أي عنصر اخر . إذ يمكن التغلب على مثل هذا النقص عن طريق الاتصال باقتصاديات اكثر تطورا عن طريق استيراد الخبرة والمهارة الفنية والتي لا يقتصر اثرها فقط في التغير الاقتصادي ، ولكن يتجسد اثرها كذلك في التقدم السياسي والاجتماعي والثقافي،والذي يكون تهيئة ضرورية لتقدم اقتصادي واجتماعي[٣].

في حين ان جهل الجماهير وعدم معرفة الحركة الاجتماعية فانهما في الحقيقة وجهان مختلفان لمشكلة واحدة ، فإدخال الاساليب الحديثة في الانتاج يحتم توفير فرص التعليم والتدريب وسهولة الاستفادة من هذه الفرص ، كما يحتم ايضا تهيئة الظروف التي تسمح بارتقاء أكفأ الناس في جميع المستويات الاجتماعية والمناصب القيادية [٤]،ويرى جون استورت ميل J. Mill انه يمكن التغلب على مثل هذه المشكلة عن طريق الاثار غير المباشرة للتجارة الدولية فيرى ان أي اتجاه للتوسع في السوق يؤدي الى تحسين طرائق الانتاج ، فالدولة التي تنتج لسوق اكثر اتساعا من سوقها المحلية تستطيع توسيع دائرة تقسيم العمل ، كما تستطيع ان تزيد من انتفاعها من الآلات ، والقيام باجراء تحسينات في طريقة الانتاج ، اما عدم مرونة الحركة الاجتماعية من وجهة نظر Mill فهي تكون ناتجة عن حالة الركود والتراخ وعدم الثقافة التي قد يعاني منها افراد المجتمع . أو ان اذواقهم كانت قد اشبعت تماما أو لم ترتق بتاتا ، بحيث يفشلون في ابراز طاقاتهم المنتجة باكملها نتيجة لافتقارهم الى اهداف تحقيق رغباتهم ويرىMill انه وعن طريق التجارة الخارجية ، يمكن تعريف المجتمع بسلع جديدة واغرائهم بسهولة الحصول عليها تعمل احيانا كمولد لثورة صناعية في دولة لم تنم مواردها من قبل بسبب نقص الطاقة والطموح عند المواطنين وحملهم على بذل المزيد من العمل والجهد لاشباع اذواقهم الجديدة [٥].

١- رؤول بربيش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ترجمة د. جرجس عبده مرزوق ، مراجعة د.رفعت المحجوب، الدار المصريه للطباعة والترجمه ، ١٩٦٦، ص١٥٥.

٢- محمد زكي الشافعي ، مصدر سابق ، ص١٦.

٣- جيرالد مايلر ، التجارة الدولية والتنمية ، مصدر سابق ، ص١٥٦ .

٤- رؤول بربيش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، مصدر سابق ، ص١٦٢.

٥- جيرالد مايلر ، التجارة الدولية والتنمية ، مصدر سابق ، ص١٥٤-١٥٥.

ومن الخطأ افتراض ان البلاد النامية سوف تقتصر على تصدير المنتجات الصناعية البسيطة والتي تكون فيها التكنولوجيا بدائية فهذا الافتراض يؤدي في الواقع الى استمرار الوضع الحالي في حين ان الصادرات بجانب هدفها الاساس – ان تكون اداة فعالة في تطوير التقدم التكنولوجي ، فإنها تكون وسيلة لتغيير بنية الانتاج ، وعلى الرغم من وجود انواع من التكنولوجيا المتقدمة والتي لا تزال بعيدة عن متناول البلاد النامية . الا انه برغم ذلك يوجد انواع اخرى يمكنها الوصول اليها في مدة وجيزة من الزمن [١].

فاذا قيل ان تخصص الدولة في انتاج سلعة معينة انما يتوقف على توافر عوامله ، فان المقصود هو التخصص في اللحظة الراهنة أو في لحظة معينة من الزمن ، ولا يجوز ان نفهم من ذلك ان هذه العوامل قاصرة على مجموعة من الدول لا يتسنى لغيرها اكتسابه [٢]، إذ ان ما سبق ان قامت به التجارة الخارجية من تجارب الماضي من نقل النمو يمكن ان تحققه في الوقت الحاضر للدول النامية اذا ما توفرت القوى المحلية اللازمة لدفع النمو ، إذ تقوم التجارة في هذه الحالة بتسهيل عملية التنمية ومساندة جهودها عن طريق ما تحققه من مكاسب عن طريق التجارة ، اما G.Habrelen فيوضح اسهام التجارة الخارجية في التنمية عن طريق ما يؤديه نشاط التجارة من منافع حركية تزحف عن طريق جبهة الانتاج على وفق ما تشير اليه نظرية التكاليف النسبية من حركة الانتشار الى الاعلى والى الخارج ، ويؤكد هابرلر تلك المنافع عن طريق ما توفر من الوسائل المادية للتنمية في شكل سلع رأسمالية ووسيطة ، بالاضافة لامكانية التوصل الى المعرفة التكنولوجية والمهارات البشرية وتشجيع تدفق رأس المال الاجنبي الى الداخل لاغراض الاستثمار المحلي [٣].

١–رؤول بربيش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، مصدر سابق ، ص١٦٢ .

٢–محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصدر سابق ، ص١٦.

٣– انظر :

–ضامن جهاد حمد ، تطور هيكل التجارة الخارجية واثرها في التنمية الاقتصادية في العراق للسنوات (١٩٧٠–١٩٨٨)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٨ ، ص٣٠ .

–جيرالد مايلر ، التجارة الدولية والتنمية ، مصدر سابق ، ص١٥٧ .

–سرمد عبد الجبار هداب ، اثر التجارة الخارجية في اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، ٢٠٠٥ ، ص١٥ .

المبحث الثالث : النظرة الحديثة في التجارة الدولية ودور التداخل المعرفي

يحاول هذا المبحث القاء نظرة جديدة حول نظريات التجارة الدولية خصوصاً بعد ادخال وفورات الحجم بالنسبة للبلدان المصدرة وبخاصة لبعض الانواع من السلع المصدرة ليؤكد على الدور التنموي للصادرات الاقتصادية ، كما يؤكد على ضرورة تفهم عملية النمو الاقتصادي عن طريق فكرة التداخل المعرفي والتي كانت حالة عفوية مرت بها البلدان الاوربية لذلك جاء هذا المبحث ليؤكد على اهمية فكرة وفورات الحجم وكذلك التأكيد على دور التداخل المعرفي كقاعدة اساسية يمكن ان تكون اساسا مرجعيا للبلدان النامية وسيتناول هذا المبحث المطاليب الاتية :

المطلب الاول – نظرة جديدة حول التجارة الدولية والانماط الصناعية واقطاب النمو .

المطلب الثاني – التداخل المعرفي في حصول ظاهرة النمو الاقتصادي .

المطلب الاول : نظرة جديدة حول التجارة الدولية والانماط الصناعية واقطاب النمو

إن السؤال الذي يدور في هذا المجال هو : هل تستطيع التجارة الخارجية أن توفر اساسا رئيساً للنمو الاقتصادي في البلدان الاقل تطور وبالاخص عن طريق صناعات معينة خاصة ؟ وهل ما زالت تحمل معها الى الآن ميزاتها ومأخذها السابقة ؟

لقد اجابت المباحث السابقة على تلكم الاسئلة بالتأكيد على أن التجارة ضرورة للنمو engine of grow وقد ادت دور ماكنة النمو على اساس استغلال الموارد المتاحة في القطر عن طريق الميزة النسبية ، كما أن جيرالد مايلر يوصي الدول النامية بعدم تناسي الدراسات الكلاسيكية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي [١].

غير أن هذه الفكرة غالبا ما كانت تواجه نقدا من قبل العديد من الكتاب اساسه انها تتعامل مع وضع السكون او التحليل الساكن (Static Analysis) بمعنى عدم الاشارة الى المتغيرات عن طريق الزمن في مجمل العوامل السائدة في القطر نتيجة التجارة نفسها[٢] . ان نظرية التجارة الدولية في اغلب الكتابات كانت تقتصر على ما يعرف بالتحليل الستاتيكي أو الساكن ، في حين إن نظريات النمو الاقتصادي لا تهتم إلا بالجوانب الديناميكية منها مثل دور الصادرات في دفع الانتاج أو دور الواردات في جلب أو اقامة صناعة جديدة وفن انتاجي حديث ، وعلى وفق ذلك فان التوفيق بين نظرية التجارة الدولية وبين نظرية التنمية الاقتصادية يقتضي ادخال بعض التعديلات على نظرية النفقات النسبية بحيث تكون

١–جيرالد مايلر ، التجارة الدولية والتنمية ، مصدر سابق ، ص٥ .

٢–عبد المنعم سيد علي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨.

قادرة على الاحاطة بالجوانب الديناميكية [١]. وانطلاقا من ذلك ، نفترض ديناميكية القوى ووضع حركة الاقتصاد ومتغيراته في محتواها الاجتماعي وتحليلها عن طريق القوى الحركية لها أثناء الزمن في الاجل الطويل [٢].

إذ يرى H. Chenery وهو اقتصادي امريكي الى ضرورة تعديل مبدأ الميزة النسبية [٣].ولان بعض الفروع الانتاجية وبصفة خاصة الصناعية تعرف مزايا الانتاج الكبير إذ تنخفض التكاليف بزيادة حجم الانتاج ، فانه عند تقدير المزايا النسبية بصدد توزيع الاستثمارات فيجب وضع هذه المزايا في الاعتبار .

ولعل الوفورات الخارجية الناجمة عن الترابط بين الصناعات تعد من المسائل الاساسية في زيادة النمو الاقتصادي والتي تهملها عادة نظريات النفقات النسبية أو الميزة النسبية [٤]. لقد ادت الزيادة الكبيرة في التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة التجارة ما بين الدول الصناعية المتقدمة وتحول شروط المنافسة الكاملة perfect competition الى أنموذجات المنافسة غير الكاملة والتي وصفها كل من كروجمان Krugmon وهلبمان Helpman انها النظرية الجديدة في التجارة الدولية والذي عدهم بالدوين Baldwin بانهم المنظرون الجدد لهذا التحليل فقد قدم كروجمان انموذجاً بسيطاً يرجع فيه السبب في التجارة الى اقتصاديات الحجم بدلا من الفروق التكنولوجية ، أو درجة وفرة عناصر الانتاج وقد عدت هذه الانموذجات أن المنشأة لكي تظل تعمل في سوق المنافسة التامة لابد ان تكون وفورات الحجم خارجة على المنشأة .

ففي بحث قدمه عام ١٩٨٠م افترض فيه وجود تزايد غلة الحجم في الانتاج ، على نقيض الافتراض الذي تقوم عليه نظرية هكشر–اولين ، إذ تفترض النظرية ان انتاج السلعة يخضع لظروف ثبات غلة الحجم ، مما يعني تحول هيكل الاسواق الى انموذج المنافسة الاحتكارية والذي تتمتع فيه كل منشأة ببعض القوى الاحتكارية ، فان قيام التجارة بين دولتين يكون لدى كل منهما الخصائص أنفسها المنافسة الاحتكارية سالفة الذكر وان تزايد غلة الحجم سيساعد على قيام التجارة ، وتحقيق منافع مشتركة ، حتى لو تطابقت فيها الاذواق وتقنيات الانتاج ودرجة وفرة عوامل الانتاج .

إن ما حل بنظرية التجارة الدولية منذ اواخر السبعينيات يتمثل في اضافة دور اقتصاديات الحجم في انموذجات تتطابق الى حد كبير مع واقع التجارة الدولية في عالمنا المعاصر الذي لا يمكن القبول

١–حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية ، مصدر سابق ، ص٢٦٢–٢٦٣ .

٢–عبد العزيز عبد الله آل فارس القطيفي ، النمو الاقتصادي نظريات النمو : الديناميك والمنهج الرياضي ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ،١٩٩٩،ص٤٢.

٣–عبد المنعم سيد علي ، المدخل في علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٢٣٩ .

٤–حازم الببلاوي ، نظريات التجارة الدولية ، مصدر سابق ، ص٢٦٤ .

بانه يتصف بالمنافسة الكاملة أو ثبات غلة الحجم بأيه صورة من الصور فعالمنا اليوم يتسم اساسا بالتجارة القائمة على المنافسة الاحتكارية واقتصاديات الحجم وجميعها عوامل يمكن أن تضيف ابعادا جديدة للميزة النسبية [١]،وما يترتب على اقتصاديات الحجم أو ما يسمى بوفورات الحجم الكبير من انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة وان الشرط اللازم لتحقيق هذه الوفورات هو – كبر حجم السوق – ولعل هذه هي المشكلة التي تعاني منها البلدان النامية نتيجة لصغر حجم السوق فيها [٢]. وللتغلب على مثل هذه المشكلة لابد من فتح اسواق البلاد الصناعية امام المنتجات الصناعية للبلاد الاخذة في النمو وذلك عن طريق زيادة صادراتها (دور الصادرات) للتمكن من توسيع نطاق اسواقها[٣]. ولعل خير مثال على دور الصادرات في تحقيق امكانية الاستفادة من وفورات الحجم هو الصناعة النفطية (oil industry) .

وذلك لما تتميز به هذه الصناعة من بنود لتكاليف ثابتة تفوق في غالبيتها التكاليف المتغيرة مما يفرض على هذه الصناعة ضرورة انتاج كبير وذلك لتخفيض متوسط التكاليف الكلية (Average Total cost) [٤].

إذ نلاحظ أن مثل هذه الصناعة لا يمكن إن تنتج للسوق المحلية ؛ وذلك لمحدودية استيعاب الاسواق المحلية لاستيعاب هذا الانتاج الكبير بالاضافة الى عدم مرونة اسواق البلدان النامية وبذلك يبرز دور الصادرات في استقطاب الانتاج الكبير الذي تفرضه مثل هذه الصناعة لتخفيض متوسط التكاليف وتصريفه للاسواق الخارجية عن طريق التصدير. وهنا تتجلى اهمية التصدير في استيعاب فائض الانتاج الذي لم تتمكن السوق المحلية من استيعابه لمحدوديتها .

لقد ساد في عقد الخمسينيات المقولة التي تؤكد على تصدير المواد الاولية كي تتمكن البلدان من استخدام مواردها المتاحة وزيادة وفره المواد أضافة الى اثر الترابطات التي تحصل في ما بين القطاعات الاقتصادية سواء كانت امامية أم خلفية .

إذ ادت الصادرات الزراعية الى تحسين استخدام الموارد المتاحة وذلك عن طريق استغلال اراضي شاسعة كانت غير مستغلة مع ارتفاع غلة الفدان الواحد فاذا كانت لدى الدولة عناصر انتاج غير مستغلة قبل التجارة فانه يمكنها الاستفادة منها بدرجة اكبر بعد التجارة. اما فيما يخص زيادة وفرة الموارد فقد كان

١-رعد حسن الصرن ، مصدر سابق ، ص٢٣٠-٢٣٨.

٢-سامي خليل ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة الصباح ، مكتبة النهضة العربية ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ط٢ ، ص٢٦٥- ٢٦٦ .

٣-راؤول بربيش ، نحو سياسات تجارية جديدة للتنمية ، مصدر سابق ، ص١٥٣ .

٤- محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول ،مديريه دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص١٦٢-١٦٥.

لتدفق المستثمرين الاجانب القصة المألوفة في جميع صناعات المعادن التصديرية والعديد من صناعات المنتجات الاستوائية إذ كان لكل من الاستثمار والمهاجرين الاجانب دور كبير في عملية تنمية الاراضي الجديدة الامريكية والاسترالية في القرن التاسع عشر ، فالتوسع السريع في الطلب على القمح الكندي سبب تدفقا للايدي العاملة الى اراضي القطر الفارغة بصورة اساسية عن طريق الهجرة وشجع على تدفق راس المال والزيادة في تكوين ونمو المحصول وزيادة في انتاجية القطاعات غير الزراعية عن طريق الترابطات المختلفة [١].

اما عن تأثير الترابطات فتعني ان المدة التي يحصل فيها النمو عن طريق التصدير تسبب بعض الانتعاش في الصناعات الأخرى التي لا يمكنها النمو والتوسع إن لم يكن قطاع التصدير موجود[٢].

إذ يشير هيرشمان الى إن التنمية السريعة لصناعة واحدة أو أكثر يؤدي الى زيادة عملية التوسع في الصناعات الأخرى المرتبطة بالقطاعات التي بدأت تنميتها فقد يكون الارتباط خلفيا لصناعة النسيج إذ يؤدي الى استثمار في انتاج القطن ومواد الصباغة أو ارتباط امامي اذ يشجع التوفير النسيجي المحلي الاستثمار في صناعة الملابس [٣].

يشير الادب التنموي الى ان عملية التنمية الاقتصادية يجب إن تتم على مراحل عن طريق تركيز الاستثمار في احد القطاعات الرائدة حسب الوضع الاقتصادي في تلك الدولة المعنية وحسب اهمية القطاع المعني [٤].

إذ يرى إن سبب مواجهة البلدان النامية لمجموعة من العوائق السائدة فيها لا تستطيع إن تنفذ أو تدير برنامج استثماري شامل يغطي معظم قطاعات المجتمع .ولهذا يجب عليها إن تقوم بتوجيه دفعة قوية (Big Push) في بعض الصناعات أو القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني [٥]. إن فكرة القطاعات القائدة (Leading sectors) تعني الترابطات التي تخلفها تلك القطاعات ، فقد لاحظ كوزنتز بان مثل هذه الصناعات تتغير على طول المدة الزمنية نتيجة تغير الظروف التقنية ففي المدة (١٧٨٠م-

---

١-د. افيريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، تحرير وتدقيق عزمي طبه ، مركز الكتب الاردني،١٩٨٨، ص٢٢٤ .

٢-مالكوم جبلز ومايكل رومر ، اقتصاديات التنمية تعريب د.طه عبد الله منصور ، مراجعة د.محمد ابراهيم منصور ، تقديم د.سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،١٩٩٥ ، ص٦٥٩ .

٣-مالكوم جبلز ، اقتصاديات التنمية ، المصدر نفسه، ص٨٥٢.

٤-مبارك ابراهيم احمد و عوض الكريم ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، معهد الادارة العامة ، الكويت ، ١٩٨٢ ،ص٣٣ .

٥-فايز ابراهيم حبيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٩٨٥ ، ص١٣٩.

١٧٩٠م) كانت لصناعة القطن وانتاج الحديد المصهور في بريطانيا الدور الريادي اما في المدة (١٨٦٠م-١٨٧٠م) فكان لصناعة الفولاذ القيادة اما في المدة (١٨٨٠م-١٨٩٠م) فكان لصناعة النحاس اما مدة (١٩٣٠م) فكانت صناعة فحم الانتراسايت ثم التحول نحو الفحم القاري في (١٩٤٠م) في الولايات المتحدة وفي مدة (١٩٦٠م) برزت الصناعة البترولية[١].

والتي عبر عنها شومبيتر G. Schumpeter عن طريق فكرة الهدم البناء Creative destruction من أن الاقتصاد الصحي والطبيعي لم ينمُ بصورة مستقرة. بل انه كان دوما في حالة من التغيرالدائم بسبب حركة الابتكارات والتي تعرف احيانا بموجات كوندراتيف Kondratieff waves وبعد وفاة شومبيتر عام ١٩٥٠ تم اضافة الدورة الصناعية المبنية على النفط والغاز الطبيعي والالكترونيات والسفر الجوي [٢].

فالنمو الاقتصادي لم يتخذ شكل نمو جميع القطاعات في الوقت نفسه *. بحيث يترتب على نمو هذا القطاع أو تلك الصناعات وتوسيعها أن تجذب ورائها في عملية النمو بقية قطاعات الاقتصاد القومي . وهكذا فان مفهوم (القطاع القائد) أو (اقطاب النمو) أو (مراكز النمو) يحتل مركزا اساسيا في استراتيجيات النمو غير المتوازن [٣].

وتعود نظرية اقطاب النمو للاقتصادي الفرنسي فرانسو بيرو F. Perroux إذ تفترض هذه النظرية إن وحدات اقتصادية ، أو صناعات معينة تشكل اقطاب للنمو بسبب ما تتوفر فيها من شروط اقتصادية وفنية،تمنحها خاصية دفع صناعات اخرى نحو النمو[٤].

وقد عبر فرانسيس بيرو عن اقطاب النمو بأربع أو خمس صناعات ديناميكية قائدة، تتطلب طاقات بشرية ومادية فريدة من نوعها وتتضمن في الوقت نفسه انتاجية وفيرة تتمثل هي بالصناعة النووية ، والالكترونيات ، والصناعة الكيمياوية ، وصناعة الالات وصناعة السيارات [٥].

١-د.افريت هاجن ،اقتصاديات التنمية ، مصدر سابق ، ص١٨٤.

2-Rogeer Leray . Miller , Global Economic growth and Development, Addison Wesley Longman . Inc. Chapter 9 ,2001, p.207.

*انظر تطور اقتصاد الولايات المتحدة من ١٧٥٠-١٨٥٠ ، سامي خليل ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ، ص٨١٠-٨١١.

٣-عمر محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٧٧، ص٣٠٦.

٤-عبد العزيز عبد الله آل فارس ، النمو الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٤٧.

للمزيد حول نظرية اقطاب النمو انظر :

-جاك ر. بودفيل ، الحيز واقطاب النمو ، مجموعة ابحاث ، ترجمة أ. كامل كاظم بشير الكناني ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد،بلا، ص١١٥-١٣٢.

٥-اجناتس زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ،ص١٧٦.

فمن طريق تحليل آلية عمل اقطاب النمو نلاحظ أن بيرو قد ركز على الصناعات القائدة ذات المعدلات العالية للنمو ، اذ انه يعتقد أن الحافز الرئيس لحصول التغيرات البنيوية ينشأ عن طريق الهدم البناء بسبب وجود هذه الصناعات ، منطلقا في ذلك من الفكرة التي جاء بها شومبيتر .

إلا أن ما يهمنا من ذلك كله هو أثر قطب النمو في توليد ظاهرة الانتشار ومن ثم تحقيق التنمية للمناطق المحيطة بفعل اثار الانتشار أو ما يطلق عليها بالاثار الطافحة للقطب (Spill over effect).

إذ نلاحظ مثلا أن النمو السريع في الصناعات الرئيسة هو نمو متصاعد لاستقطاب وحدات اقتصادية اخرى الى قطب النمو مما يؤدي الى تدفق الموارد الطبيعية والبشرية الى النشاط الاقتصادي والعمل على زيادة تمركزه في مراكز حضرية [١]. ومدن تقع ضمن حيزه المستقطب وذلك بحكم قدرته الاقتصادية التي تقاس بكمية معاملاته في تبادل السلع والخدمات مع الاطراف التابعة مما يجعله مركزا لما يبثه من منتج ويستلمه من مستخدمات تشكل بمجموعها عملية الاستقطاب [٢].

بالاضافة للتأثيرات الايجابية لاقطاب النمو ويطلق عليها تأثير الانتشار Spreed effect وهذه التأثيرات لا تحدث إلا عندما يتشبع القطب التنموي ، ويصل مرحلة الزخم التنموي ، وهنا كما يرى فريدمان ستظهر اشعاعات التنمية أي أن التطور الذي يحصل في قطب التنمية ستنتشر اثاره الى المناطق المجاورة بعد بلوغ القطب مرحلة معينة من النمو .ونتيجة التوسع داخل القطاع ووجود التداخلات القطاعية عن طريق التشابكات الامامية والخلفية ونتيجة الاثار الطافحة والتي تعني بها إنه وبعد وصول القطاع الى اقصى درجة من التنمية والتطور ستبدأ تنتشر ثمار هذا التطور الى المناطق المحيطة به في المراحل اللاحقة .

هذا بالاضافة الى انجذاب عناصر الانتاج الى الصناعات القائدة في تأثير الاستقطاب في جذب فعاليات ومشاريع صناعية متنوعة اضافة الى خدمات البنى الارتكازية بفعل مزايا موضوعية تتمتع بها بعض المواقع . وإن عملية الاستقطاب هذه تشمل ضمنيا تكتل الوفورات الاقتصادية الخارجية ومحققة للفوائد من تكتل الوفورات الاقتصادية ومحدثة استقطاب للانشطة الاقتصادية الأخرى نحو الموقع الاصلي [٣].

١-وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، خطة دراسة وزارة التخطيط ، دراسة رقم ٢٠١ ، دور اقطاب النمو في استراتيجية التنمية الاقليمية في العراق ، كانون الاول ،١٩٨٤ ، ص٩.

٢-عبد العزيز عبد الله آل فارس ، النمو الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٤٦.

٣- انظر:

-عبد الكريم عبد الله محمد ، اثر القطاع النفطي في نمو مملكة البحرين خلال مدة (١٩٨٠-٢٠٠٣) دراسة اقتصادية – قياسية – بحث غير منشور ، ٢٠٠٥ ، ص٦-٨.

ونتيجة للافكار التي ظهرت في الستينيات والسبعينيات فقد خلقت مناخا مليئا بالشكوك حول فاعلية نظرية التجارة الدولية التي اصبح بالامكان القبول بفكرة إن التخصص الدولي لا يمكن رده الى الاختلافات في الميزة النسبية التي تعود لدرجة عوامل الانتاج وهي الميزة التي تدفع الدول للقيام بالتجارة حتى يمكنها من تحقيق الاستفادة من تلك الاختلافات وتعظيم منافعها وفوائدها . والامر الهام هو إن دخول مثل هذه الافكار لم ينف استمرار اهمية الميزة النسبية التي تعود الى الفروق في درجة وفرة عوامل الانتاج والفروق الناتجة من اختلاف التكنولوجيات الانتاجية ، لكن اضافة وفورات واقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية تضفي اهمية جديدة الى الميزة النسبية في اهمية التخصص الدولي [1].

-غفران حاتم علوان الجبوري ، تحليل الارتباط بين الاستقطاب والاستثمار واثره في التنمية المكانية – العراق حالة دراسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤-٣٤.

-وزارة التخطيط ، دراسة رقم ٢٠١ ، مصدر سابق ، ص٤-١٤ .

-عبد العزيز عبد الله آل فارس ، النمو الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص٤٦ .

١- رعد حسن الصرن ،اساسيات التجارة الدولية ، مصدر سابق ، ص٢٣٧ .

المطلب الثاني : التداخل المعرفي في حصول ظاهرة النمو الاقتصادي

يهدف هذا البحث الى الغوص تحت ظواهر الامور والحالات الخاصة لجعل عملية النمو اكثر فهما وادراكا . ولتبيان كيفية عمل القوى الرئيسة التي تسيطر على هذه العملية . وعلى ذلك فلا يجوز لنا ان نكتفي بوصف تنظيم اقتصاد ما أو مجرد سرد تحركات التاريخ الاقتصادي لبلد ما . واذا جاز لنا استعارة نص دراماتيكي من مجال الأدب لقلنا اننا لن نكتفي بسرد القصة (النمو) بل سنحاول تلمس مقصدية الكاتب عن طريق حبكته الدرامية التي تنظم علاقات القوى الفاعلة في مجرى قصة (النمو) . وذلك عن طريق طرح ومناقشة منهج التداخل المعرفي في النمو الاقتصادي . وقد يصح ان نصف هنا مهمتنا بانها مهمة فرض نهجاً أو نمطاً مرتباً قائماً على مجموعة من الحقائق المبعثرة ابتداءً من اراء التجاريين ثم الكلاسيك فآدم سمث والذي يعد بحثه الذي جاء تحت عنوان (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations) أنموذجا اكثر شمولية لنظرية النمو الاقتصادي بالرغم من تعارض اراءه تلك مع العمل الذي كان يؤديه إذ كان قد قضى اخر ١٣ عاما من حياته مديرا لكمارك اسكتلندة ، وتعد هذه احدى الاشياء التي ميزت آدم سمث عن باقي الاقتصاديين الذين سبقوه إذ وضع افكاره تلك في قالب اقتصادي اعتقد انه اكثر ملائمة من الناحية الواقعية لزيادة الرفاهية المادية والثروة [١].

وهو في بحثه هذا يشير الى العوامل الصريحة التي تؤدي الى استدامه نمو الاجل الطويل ، فهو يرى في النمو الاقتصادي عملية تراكمية تعتمد على مجموعة من العوامل المترابطة والتي تمارس دورا رئيسا في عملية التنمية الاقتصادية في البلد فقد اضاف الى شرط توفر مقدار معين من التراكم الرأسمالي وحجم معين من الصادرات ، التخصص ، كلفة الوقت ، وفورات الحجم الخارجية ، اثر الترابطات، التقدم التكنولوجي [٢]. ويمكن احتوائها ابتداءً من التخصص تحت تعبير العوامل المؤسساتية (Institutional Factors) بالاضافة الى العوامل الاجتماعية والمتعلقة بارتفاع معدل السكان المرتبط بارتفاع الدخل والذي يؤدي بالتالي الى ارتفاع معدل الادخار . ونمو السوق وتقدم التكنولوجي ثم مزيد من التخصص ورفع انتاجية العمل ولكنه يرى من ان مفهوم التنمية هذا يحمل في داخله عناصر الديمومة (ضمن حدود) وذلك لسيطرة فكرة قانون الغلة المتناقصة (Decreasing return to scale) لعدم تمكن الكلاسيك من تفهم دور التقدم التكنولوجي من الحد من تناقص الغلة تلك

١- عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص١٨٥-١٨٧.

٢- جيرالد مايلر ، وروبرت بولدوين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة يوسف عبد الله صائغ، مكتبة لبنان ، بيروت ،١٩٦٤ ، ص٥٤-٦٢.

[١]. واستنادا الى اراء Smith فان البيئة الطبيعية تحدد النمو الاقتصادي بعد مستوى معين . فانخفاض معدلات الارباح وفرص الاستثمار المربحة ومحدودية الارض الموهوبة كلها عوامل تمارس دورا في تقييد النمو الاقتصادي [٢]، ليس لها ما يبررها ، لانها تركز على افتراضين حول مجرى الحياة الاقتصادية في العالم الغربي بعيدة عن الواقع في هذا العالم بالذات . وبالاضافة الى ذلك فان الاقتصاديين الكلاسيك كانوا قد عجزوا عن ان يقدموا تحليلا مرضيا لمشكلة الحفاظ على مستوى عال من الطلب الفعال (Effective demand) لذا جاءت الانموذجات اللاحقة والتي على غرار انموذج كنز Keynes من تأكيد على السياسات الحكومية والتي يمكن ان يكون لها اثر في معدل نمو الاجل الطويل للناتج الحقيقي في الاقتصاد ، وكذلك فيما يخص متغير السكان والذي عده كينز حافزا للنمو الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة الشرائية وتفعيل الطلب الكلي على ان يرافق ذلك المتغير تقدم تكنولوجي يكفي لرفع انتاجية العمل وقدرة الطلب على العمل لمواكبة تزايد السكان [٣]* . اما الانموذجات النيوكلاسيكية فقد أظهرت مجموعة من العوامل المتضافرة (دلائل النمو Growth Indicators) فيما بينها لاحداث عملية النمو الاقتصادي ، اذ يشيدون انموذجا يمت بالصلة لتحليل التنمية في البلدان الغربية الرأسمالية ، إذ يفترضون ضمنيا توفر مجموعة من الدلائل المترابطة والتي تتمثل بالاستقرار السياسي والرغبة الاكيده لدى الشعب للتطور ، والميل للادخار ، ونمط معين من الاذواق وعرض واف من العمل الماهر والخبرة الادارية ، ومنافسة حرة ، وحرية تنقل عناصر الانتاج داخل البلد ، وسرعة تنقل المعلومات ، والتقدم التكنولوجي ، الا ان هذا التحليل ظل ضيقا لتعذر قياس درجة الاستقرار السياسي ، وميول السكان بالاضافة الى توفر نظام قانوني ، واسواق تنافسية واستقرار نقدي وحرية تجارية ، وحماية حقوق الافراد وقاعدة دستورية تحمي الحقوق ومصالح دافعي الضرائب [٤]، إذ غالبا ما يعتمد الاقتصاديون على مجموعة العوامل الكمية وذلك لسهولة التحكم وقياس اثرها [٥].

١- المصدر نفسه ، ص٩٣-٩٤.

٢- عبد الكريم عبد الله محمد ، منهج بديل لدراسة ظاهرة نمو الاجل الطويل ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٦٥ ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ .

3-Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development , op.cit, Ch.5, P.114-115.

* وفي هذا يشير كينز ان التزايد السكاني ليس امرا ذا اهمية بحد ذاته (Not what is signification)، وانما الاهم هو تزايد القدرة الشرائية إذ يشير هنا الى ان تزايد عدد الفقراء لا يؤدي الى اتساع السوق .

4-Ibid, Ch.3 , P.82-83.

للمزيد انظر :

-جيمس غوارتني واخرون ، الاقتصاد العلم القائم على الفطرة ، ترجمة عباس ابو التمن ، منشورات منتدى بغداد الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص٦٣-١١٣.

٥-جيرالد مايلر ، التجارة الدولية والتنمية ، مصدر سابق .

إذ تفترض تلك الانموذجات ضمنيا بيئة اقتصادية ذات درجة عالية من الثقة والعقلانية [١]. وكذلك وجود حكومات ثابتة وفعالة تفرض الامن والنظام وترعى الملكية الخاصة [٢]. تلك العقلانية التي افترضها علم الاقتصاد مسبقا [٣].

الا ان شومبيتر Schumpeter يرى ان الثورة الصناعية (Industrial Revolution) ، مع ما اتت به من تحولات في العوامل الاقتصادية اوجدت فرصة لا سابق لها لتوسع نطاق العقلانية "Rationalism" [٤]، والتي لا تفترض ضمنيا انعدام كل المقاييس غير العقلانية (Non-rational) في عملية اتخاذ القرارات . بل تعني التوسع المستمر لنطاق الفكر العقلاني ، ويصل هذا الموقف بدوره الى كل فروع الفكر – الدين – الفن – العلم والطب .إذ يؤكد شومبيتر على دور الابداع والابتكار (Innovation) من تقليل القدرة التدميرية لموجات التجديد (Innovational Waves)، لذا فقد اعطى دورا متزايدا للرواد الاقتصاديين في احداث النمو [٥]، في حين يعطي كل من Romer و Lucas وكذلك الحال بالنسبة لـ Man Kiw والذين يعدون من مؤيدي نظرية النمو الداخلية "Theory of endogenous Growth" لاستثمار رأس المال البشري " Human capital "* دورا رئيسا في استمرار عملية النمو الاقتصادي من دون حدود معينة ، وبناء على ذلك فان التقدم التكنولوجي Technological Progress يحصل لكونه نشاطاً اقتصادياً هادفاً جاء نتيجة من الاستثمارات في البحث والتطوير ورأس المال البشري أو البنية التحتية التكنولوجية التي تضمن التغذية الذاتية لعملية النمو الاقتصادي [٦].

1-Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development , op.cit , P.83.
2-Ibid, Ch.6 , P.122.
3- Janas Prager , Applied Microeconomics , New York , Irwin . Inc., 1993 , P.9-12.
4-Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development , op.cit, Ch.4, P.97.
5- Ibid , Ch.4, P.92-96.

* للمزيد انظر :

-ابراهيم رسول هاني وكريم سالم الغالبي ، اقتصاد المعرفة ونظرية المعرفة الحديثة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، مجلة فصلية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد الثالث ، العدد التاسع /العاشر ، نيسان ٢٠٠٥، تموز ٢٠٠٥ ، ص١-١٥.

6 -see

-Romer , P.M. Endogenous technological change . Journal of Political economy , 98(5) , 1990, 71-102.
-Lucas , R.E . On the Mechanics of Economic development , Journal of Monetary economics , 1988, 22(1)3-32.
-Mankiw , N.G. , D. Romer and D.N Weil (1992) .A Contribution to empirics of economic growth , quarterly Journal of economic , 107(2) , 407-437 , North (1994) , National political economic of development , across –national causality test of Development.

إذ يلاحظ ان اغلب الدراسات التطبيقية في مجال النمو والتنمية تركز فقط على مجموعة العوامل الخارجية (Exogenous Factors) وتعد التجارة احدها، والتي تؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق معادلة الانحدار البسيطة وان هذه الدراسات عادة ما تركز على دراسة السببية الاحادية الاتجاه (One–way causalities)والتي تبدأ من انحدار المتغير الاقتصادي المعتمد على معدل نمو حصة الفرد من الناتج الحقيقي (المتغير المستقل) متجاهلا اكثر العوامل الداخليةEndogenous factors فالنمو الاقتصادي يعد موضوعا ذا طبيعة معقدة لا يمكن التنبوء به الا عن طريق معادلة انحدار مفرده [١]. فمتغير كمعدل الحياة مثلا لا يمكن رده فقط الى الخدمات الطبية، بل يمكن ان يعكسه مجموعة من العوامل الكثيرة ، من بينها درجة التعليم ظروف السكن، ونظام التغذية ومستوى الدخل وطريقة استخدامه . فهذه العناصر تعبر عن علاقة متبادلة مع احتمال الحياة تفوق العلاقة مع عدد الاطباء، وقد استطاع معهد البحوث للانماء الاجتماعي (UNRISD) من ان تقدم انموذجاً قائماً على قاعدة دونالد ماك غراناهان Donald M. Granahan من احتواء عدد كبير من المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية (دلائل النمو) بهدف شرح عملية النمو، وبالرغم من ضخامة العمل التطبيقي وتميز بعض نتائجه الا ان الجزء الكبير من هذه الانحدارات من الصعوبة ايجاد تفسير لها. إذ لاحظ ان احتمال الحياة للدول الداخلة في الانموذج ومنها الدول المصدرة للنفط،لا يتعدى في السعودية ٤٥ بينما في العراق فيشمل٥٢ وذلك لبدء الصناعة النفطية في العراق في وقت مبكر جدا،أي ان هناك فارقاً بمعدل ٢٨ سنة بين احتمال الحياة في العراق واحتمال الحياة لدى الفرنسي أو الكندي و ٣٥ من استهلاك الوحدات الحرارية و ٤٨ من استهلاك البروتين أي ان العراق كان يستهلك ما مقداره ٥٣ ، في حين لاحظ الانموذج وجود نتائج رديئة جدا فيما يتعلق بشبكة المواصلات والطرق والصحافة [٢] ، والتي تمثل مجموعة من عناصر النمو الداخلي ، ان مفهوم النمو الداخلي وكما يشير في الأدب الاقتصادي الى النمذجة الصريحة للعوامل التي تؤدي الى استدامة نمو الاجل الطويل ، والذي يتم الحصول عليها من السلوك المثالي للعوامل في الانموذج وان الطريقة المعتمدة في كتابات النمو هو تقدير انحدار نمو دخل الفرد كمتغير معتمد على العديد من المتغيرات المتعلقة بالموضوع لكونها متغيرات مستقلة [٣]. والتي تمثل دلائل النمو التي نعني بها مجموعة العوامل ذات الترابط المتبادل والتي تشكل عناصر مهمة في عملية الانماء، لذلك فان هذا المبحث يركز على اهمية المنهج التداخلي لفروع المعرفة عن طريق مجموعة واسعة من الترابطات بهدف الامساك باغلب التداخلات المهمة ما بين النمو الاقتصادي وعوامل الانتاج والتخصص وكذلك الحال بالنسبة

١– عبد الكريم عبد الله محمد ، منهج بديل لدراسة ظاهرة نمو الاجل الطويل ،مصدر سابق ، ص ١–٢.

٢– عبد القادر وسيد احمد ، الاوبيك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٠ ، ط١ ، ص١٥–٢٥.

٣– عبد الكريم عبد الله ، منهج بديل لدراسة ظاهرة نمو الاجل الطويل ، مصدر سابق ، ص ٦.

للتقدم التكنولوجي والخصائص السكانية والثقافية والمؤسساتية وتوزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي والسياسي والسياسات الحكومية والصادرات هذا بالاضافة الى توفر نظام قانوني يحمي الملكية الخاصة ، وكذلك توفر شرط حرية التجارة ، وتقيد دور الحكومة عن طريق الدستور وكذلك الحال بالنسبة للمشرعين؛ لأنّ عدم التقيد يفضي بهم لخلق عجزاً في الموازنة ،وجعل المنافسة قوة انضباطية على الحكومات اللامركزية (حكومات الولايات أو الحكومات المحلية) لدعم التقدم الاقتصادي [1]. وكمحاولة اولى نفترض ارتباطات باتجاهين ما بين العوامل المستقلة ونمو الاجل الطويل ، ولاغراض الايضاح قمنا بدمج مجموعة من العوامل المتفاعلة مع النمو ضمن اثني عشرة مجموعة ، تضم المجموعة الاولى من العوامل المستقلة تتضمن جانب العرض (Supply-side) مثل التراكم الرأسمالي والزيادة في خزين العمل والاستثمار الاجنبي المباشر والهجرة، اما المجموعة الثانية (التكنولوجيا) فتضم التعليم بالممارسة وتكوين رأس المال البشري والتعليم ، وجهود البحث والتطوير ، اما المجموعة الثالثة (العوامل السكانية) فتضم معدل الخصوبة والتحكم في الولادة والمشاركة في قوة العمل ، اما المجموعة الرابعة فتضم (العوامل الجغرافية والمناخ) فتمثل الجغرافية والمناخ والموقع وهبة الموارد في البلد . اما المجموعة الخامسة (العوامل الثقافية) فتضم دور الدين والاخلاق واللغة وحافز الابداع والابتكار لدى الرواد . في حين تضم المجموعة السادسة (التخصص) على اساس الميزة النسبية أو المطلقة اما المجموعة السابعة (العوامل المؤسساتية والديمقراطية) مستوى تطور المؤسسة والنظام القانوني والدستور والحريات . اما المجموعة الثامنة (توزيع الدخل) بين فئات المجتمع في حين المجموعة التاسعة تضم (السياسات الحكومية) والتي تتكون من السياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية (التدخلية / الحرية) والتعليم والصحة في حين المجموعة العاشرة فتشمل استقرار الاسعار والمؤشرات السعرية الاجمالية في حين المجموعة الاخيرة فتضم متغير الصادرات إذ يظهر وجود ٧٨ خلية تتفاعل فيما بينها لاحداث ظاهرة النمو الاقتصادي طويل الاجل ، يحددها اتجاه الاسهم في الخلايا فإتجاه السهم( ) مثلا يشير الى السببية الاحادية المتوقعة والسهم ذي الاتجاهين ( ) يشير الى السببية الثنائية والتي تشير الى التأثيرات المشتركة الاقوى بالمقارنة مع الاسهم المتقطعة . في حين تشير الدوائر الى التفاعلات الضعيفة أو التي تكاد تكون مهملة، والمصفوفة شكل (١) تشير الى التداخلات المعرفية في حصول ظاهرة النمو على وفق المدارس التي تناولناها في هذا الفصل ، إضافة الى ذلك ، انها تعد المنهاج الذي يمكن الركون اليه في احداث التنمية في البلدان النامية . اذ انها تمثل

١- للمزيد انظر :

-جيمس غوارتني واخرون ، مصدر سابق ، ص٣٦-١٥١ .

حالة مجتمعية (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، قانونية ، ثقافية ، سكانية ..الخ) إذ يمكن الوقوف على اثر تلك التفاعلات في تحقيق ظاهرة النمو الاقتصادي عن طريق تتبع تفاعل الخلايا .

شكل (١)

مصفوفة دلائل النمو التفاعلية في احداث النمو الاقتصادي

	رأس المال	التكنولوجيا	عوامل سكانية	جغرافية – تاريخية –مناخية	عوامل ثقافية	تخصص	مؤسسات وديمقراطية	توزيع الدخل	سياسات حكومية	الاستقرار	الصادرات	النمو
رأس المال	١											
التكنولوجيا	٢	١٣										
عوامل سكانية	٣	١٤	٢٤									
جغرافية– تاريخية–مناخية	٤	١٥	٢٥	٣٤								
عوامل ثقافية	٥	١٦	٢٦	٣٥	٤٣							
تخصص	٦	١٧	٢٧	٣٦	٤٤	٥١						
مؤسسات وديمقراطية	٧	١٨	٢٨	٣٧	٤٥	٥٢	٥٨					
توزيع الدخل	٨	١٩	٢٩	٣٨	٤٦	٥٣	٥٩	٦٤				
سياسات حكومية	٩	٢٠	٣٠	٣٩	٤٧	٥٤	٦٠	٦٥	٦٩			
الاستقرار	١٠	٢١	٣١	٤٠	٤٨	٥٥	٦١	٦٦	٧٠	٧٣		
الصادرات	١١	٢٢	٣٢	٤١	٤٩	٥٦	٦٢	٦٧	٧١	٧٤	٧٦	
النمو	١٢	٢٣	٣٣	٤٢	٥٠	٥٧	٦٣	٦٨	٧٢	٧٥	٧٧	٧٨

المصدر : من عمل الباحث

استنادا الى : بحث الدكتور عبد الكريم عبد الله ، منهج بديل لدراسة ظاهرة نمو الاجل الطويل ، مصدر سابق ، ص٨.

الخلايا (١٠ ، ٣٣ ، ٧٢ ، ٧٧) تشير على التوالي الى استقرار الاسعار اساس في التراكم الرأسمالي، اما (٣٣) فتشير الى اثر الزيادة السكانية في تفعيل الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره الى احداث النمو الاقتصادي ، اما الخلية (٧٢) فهي تعبر عن اثر السياسات الحكومية في الانفاق الحكومي والذي يؤدي بدوره الى تفعيل الطلب الكلي واحداث النمو والتي تناولها كينز عن طريق تحليله ، اما الخلية رقم (٧٧) فهي تشير الى مضاعف التجارة الخارجية .

في حين جاءت الخلية (٢) الى السببية الثنائية ما بين التقدم التكنولوجي والتراكم الرأسمالي ، اما الخلية رقم (٥) فهي تشير الى السببية الاحادية للثقافة في التراكم الراسمالي عن طريق دور الرواد الاقتصاديين ، اما الخلية (١٥) فهي توضح اثر التقدم التكنولوجي في الحد من الغلة المتناقصة في القطاع الزراعي خصوصاً . اما الخلية رقم (١٦) تشير الى السببية الثنائية ما بين العوامل الثقافية والتقدم التكنولوجي ، اما الخلية رقم (٥٠) فهي تشير الى اثر الرواد الاقتصاديين في احداث النمو الاقتصادي والذي اشار اليه لاول مره شومبيتر *، اما الخلية رقم (٧٥) فهي تشير الى السببية الاحادية لاثر الاستقرار في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، اما بالنسبة للخلية رقم (٦٣) تشير ان دعم الحكومة لحماية حقوق الافراد يوفر اساسا لتقدم الاقتصادي والنمو وكذلك الحال بالنسبة للخلية رقم (٧٠) والتي تشير ضرورة تقييد السياسات الحكومية عن طريق الدستور يكون دافعا الى الاستقرار الاقتصادي وبالعكس .

وتوضح الخلية (١١) دور الصادرات في احداث التراكم الرأسمالي (الذهب والفضة) وذلك عن طريق اتجاه السهم الذي يبين السببية الاحادية لاحداث التراكم الرأسمالي اما الخلية (٣٠) فتشير الى دور السياسات الحكومية المتبعة في تشجيع الزيادة السكانية اما الخلية رقم (٤٩) فهي تشير الى التأثير الخفيف للعوامل الثقافية التي ادت الى زيادة الصادرات نتيجة ظهور طبقة التجارة بعد ضعف سيطرة الكنيسة . اما الخلية رقم (٧١) تشير الى السياسات الحكومية المتبعة (تقيد الواردات) وتشجيع الصادرات للحصول على ميزان تجاري موجب ، اما الخلية (٧٤) تشير الى تأثير الصادرات في احداث الاستقرار في ميزان المدفوعات . اما الخلية رقم (٧٧) توضح السببية الثنائية ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي . والذي تم تناوله في اطار الفكر التجاري .

اما الخلايا (١٢، ١٣) واللتان تشيران الى السببية الثنائية ما بين النمو والتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي والتي اشار لها آدم سمث في حين الخلية رقم (٥٦) توضح اثر التخصص في زيادة الصادرات ، (٥٧) هذه الخلية ما احدثه التخصص من زيادة ونمو في الناتج ، اما الخلية رقم (١٧) فهي تشير الى اثر التخصص في احداث التقدم التكنولوجي والتي تناولها آدم سمث ، اما الخلية رقم (١٩) فهي تشير الى اثر التقدم التكنولوجي في رفع معدلات دخل الفرد في حين الخلية رقم (٢٩) تشير الى ان

* وكذلك انظر الريادة ، مصدر سابق ، ص ٧.

ارتفاع الدخل يكون دافعا نحو زيادة السكان . اما الخلية رقم (٣٦) فهي تشير الى العوامل الذاتية والمتمثلة بالعوامل المناخية والطبيعية المؤدية الى التخصص ، في حين ان الخلية (٣٣) توضح وكما اشرنا سابقا الى ان النمو السكاني * كان سببا في التقدم الاقتصادي بعد ان رافق النمو تحسناً في الشروط الصحية وتقدم تكنولوجي وتحسن في المستوى الثقافي والتي كانت تلك اهم متغيرات النمو لدى الفكر الكلاسيكي .

وبهذا يمكن للباحث والمتخصص في مجال النمو ان يتتبع عن طريق هذه المصفوفة والتي شملت على اهم المتغيرات التي رافقت عملية النمو في البلدان المتقدمة من الوقوف على اهم نقاط الضعف التي ترافق البلدان النامية والتي تعيق حصول عملية النمو في هذه البلدان.

* وللوقوف على اهم المتغيرات الداخلية التي رافقت عملية الثورة الصناعية في بريطانيا يرجى مراجعة موضوع :
- Gerald M. Meler & Robert E. Baldwin , Economic Development , Ch.7 , Stage in Economic Development , P.148-158.

توطئـــــــــــــــــة :

يؤدي القطاع النفطي ممثلا بايراداته من الصادرات النفطية دورا مهما في مختلف النشاطات الاقتصادية في العراق ، ويعد عاملا اساسيا ومؤثرا في الدخل القومي وتوزيعه ومساهمته في تحديد الاستثمارات ومن ثم في تحديد اتجاهات التنمية . اضافة لذلك فان للصادرات النفطية دورا فاعلا في هيكل التجارة الخارجية وتأثيرها الواضح في الميزان التجاري وميزان المدفوعات عن طريق الحساب الجاري .

وفي هذا الفصل سنهتم – فقط – بالدور الذي يمكن ان تؤديه عوائد الصادرات النفطية في عملية التنمية الاقتصادية ومدى تأثيرها في الاسراع في نمو الاقتصاد القومي في العراق [١]، والذي يمتاز اقتصاده بالتنوع الى جانب انتاج وتصدير النفط بكميات كبيرة ، وبالرغم من الزيادة المتتالية في السكان اثناء مدة الدراسة لاحظ الجدول (١٨) الا انه لم يكن يعاني من بطالة بل كان جاذبا لليد العاملة لغاية فرض الحصار الاقتصادي في آب ١٩٩٠ ، والذي يعد من الاقتصاديات النامية محقق موقعا لا بأس به بالنسبة لبلدان اوبك عن طريق مدة الدراسة وبخاصة لغاية ١٩٨٩ ، ثم عاد ليتعافى اقتصاده بشكل تدريجي اثناء المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤ [٢]. معتمدا في صناعته على الانتاج الواسع وبناء قاعدة انتاجية للتصدير .غير ان الحصار المفروض على وفق القرار ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٦ ادى الى تعميق الاختلالات الهيكلية في هذا الاقتصاد [٣].

وبالرغم من ذلك الحظر ، الا ان العائدات الاجمالية للصادرات النفطية العراقية قدرت في عام ٢٠٠٠ باكثر من (١٨,١٨٢,٦٧٦,٦١٨ $) أي ما يعادل بالدينار العراقي (٣,٥٠٩,٢٥٦,٥٨٦) ثلاثة ترليون وخمسمائة وتسعة مليارات ومائتان وستة وخمسون مليونا وخمسة مائة وستة وثمانون الف دينار ، وانتج العراق حتى قبل الغزو ما لا يقل عن (2 m/b/d) وطاقته التكريرية فاقت (500000/b/d) عن طريق اكبر عدد لمصافي النفط والتي بلغت – مقارنة بكل دول الوطن العربي – ١٢ مصفاة في عام ٢٠٠٠ وقد وصل اجمالي العائدات النفطية العراقية سنة ١٩٨٩ الى ٤,٤٦٨,٩٥٢ مليار دينار* شكلت ٩٩%

---

[١] –عبد الرحمن قاسملو ، دور النفط في الاسراع بالتنمية الاقتصادية ، دراسات في النفط ، المجموعة الكاملة للابحاث والدراسات التي قدمت في ندوة النفط العلمية العالمية في بغداد في الفترة ما بين ١١-١٤ تشرين الثاني ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٢٩-٣٠ .

[٢] –للمزيد من الايضاح راجع الجدول رقم (٢٩) في الملحق الاحصائي رقم (٢) والذي يمثل ميزان الحساب الجاري لدول اعضاء اوبك .

[٣] –مروان لطفي علي ، الاتجاهات الجديدة في العلاقات الاقتصادية العراقية العربية ، بيت الحكمة ، يناير ، ٢٠٠١ ، ص١٦٢-١٦٤.

* علما انه قد تم حساب الايرادات وفق سعر الصرف الرسمي أي ما يعادل ١٤,٨٠٧,٦٦ مليار دولار.

من دخل الصادرات [١]. والتي تزايدت اهميتها ولاسيما بعد عملية التأمين عام ١٩٧٢، متحدده بشكل واضح عن طريق حجم الطلب العالمي ومتطلبات التنمية الشاملة المتمثلة بحجم التخصيصات الاستثمارية [٢].

لذا يهدف هذا الفصل الى التصدي لدراسة واقع القطاع النفطي في العراق، فموضوع الدراسة اذن لا يتصل بالمشكلات داخل القطاع النفطي ، بل بالمشكلات خارج نطاق هذا القطاع ، ولهذا فان الطريقة المتبعة في هذا الفصل ، هي بحد ذاتها محاولة لجعل مساهمة هذا القطاع (انتاج ، صادرات ، احتياطي) بالنسبة لاوبك والعالم واضحة ومفهومة ، كما انها تقدم اطارا كاملا من البيانات اثناء سلسلة زمنية متكاملة للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥) تكون ذا فائدة خاصة لاولئك الذين يرومون البحث في المجال نفسه ، ولهذا الغرض فقد افرد المبحث الاول من هذا الفصل لعرض الاهمية النسبية لانتاج نفط العراق في اوبك والعالم ، مع تحليل لاهم الاحداث التي اثرت سلبا او ايجابا في ذلك الانتاج .

اما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الاهمية النسبية لصادرات نفط العراق في اوبك والعالم ولذلك فقد كان المبحث الثالث مخصص لدراسة نسبة الاحتياطي سواء بالنسبة للعالم أم اوبك ، والذي يعد العراق احد خمس دول مؤسسة للمنظمة بانعقاد الاجتماع التأسيسي لها في بغداد عام ١٩٦٠[٣].وان أي استعراض سريع لدور القطاع النفطي في العراق ، لابد من ان يسلط الضوء على العامل الخارجي لكونه الاكثر اهمية في تشكيل حاضر ومستقبل العراق . فمنذ نهاية القرن الثامن عشر ، كان الاهتمام متزايدا وبخاصة الاهتمام البريطاني في العراق . والذي كان خاضع للحكم العثماني انذاك[٤]. واثناء حكم السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٤ عندما اعلنت شركة كولبنكيان عن وجود النفط في العراق، فجاءت الاحداث متسارعة إذ تم تأسيس شركة النفط التركية في ٢٣ تشرين الاول عام ١٩١٢ والتي تحولت فيما

---

[١] -سلام ابراهيم عطوف كبة ، النفط والطاقة الكهربائية في العراق،الحوار المتمدن ، العدد ١٠٣٣ في ٢٠٠٤/١١/٣٠ . شبكة المعلومات الدولية .

[٢] -للمزيد انظر :

-رشا مهدي هاشم وحكمت سويري غالي ، تقويم اثر الصادرات النفطية في هيكل الاقتصاد العراقي ، تنمية الرافدين ، العدد ٢٢ ، ١٩٨٧ .

[٣] -عصام الجلبي ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، برنامج مستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الاول / اكتوبر ، ٢٠٠٥ ، ط١ ، ص١٦٩.

[٤] -فلاح خلف الربيعي ، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والافاق المستقبلية ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات www.siironline.org ، واشنطن .

بعد الى شركة نفط العراق عام ١٩٢٩ [١]، والتي شهدت اثناء تلك المدة حياة العراق الاقتصادية والاجتماعية بعض التطورات عن طريق ارتباطه بالسوق الرأسمالية ، إذ ارتفعت قيمة صادراته السلعية (غير النفطية) من (١٤٧) الف دينار اثناء المدة ١٨٦٤-١٨٧١ لتتضاعف الى اكثر من (٢٠,٤) مرة عن طريق اقل من نصف قرن إذ بلغت ما قيمته (٣) ملايين دينار اثناء المدة ١٩١٢-١٩١٣ نتيجة لسياسته التجارية المتبعة ومنها تخفيض التعريفة الكمركية على الصادرات ، والغاء الضريبة المفروضة على التجارة الداخلية ، وتطور تجارة الترانسيت .

كل ذلك ساعد على تطور ملحوظ في طرق المواصلات والملاحة النهرية وتقدم ملحوظ في وسائل النقل والملاحة البحرية ، وكذلك ترك تطور التجارة اثار اعمق في حياة المواطنين الاجتماعية والاقتصادية . فالطلب الخارجي على المنتجات الزراعية ادى الى انتعاش الزراعة وتوسع رقعة الارض المزروعة وتشجيع قبائل البدو على الاستقرار إذ انخفض معدل البداوة الى ١٣% عام ١٨٩٠ بدلا من ٣٥% عام ١٨٦٧ أي بمعدل انخفاض قدره ٢,٧% اثناء ٢٣ عاما . والتحول من مرحلة الانتاج الطبيعي الى مرحلة انتاج السوق ، كما ساعد تطور التجارة الى نمو المدن بالتدريج ونمو العلاقات الرأسمالية في المدن فمثلا ظهرت العديد من شركات تصدير التمور والصوف والحبوب في بغداد والموصل والبصرة . وقد ساعدت مجمل هذه الاحداث في التطور السياسي للدولة العراقية الحديثة [٢]. التي تم تأسيسها (١٩٢١-١٩٣٢) على اثر انهيار الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى وقد تم تحويل شركة النفط التركية الى شركة نفط العراق المحدودة [٣]. وما رافقها بعد ذلك من سياسات احتكارية مثل ما حدث عام ١٩٢٥ (خريطة الخط الاحمر) للحصول على النفط باسعار واطئة جدا اذ لم تكن تشكل مصدرا ماليا كبيرا للدولة [٤].

فالايرادات النفطية لم تكن تشكل مصدرا ماليا كبيرا للانفاق الحكومي إذ شكلت اثناء المدة ١٩٣١-١٩٥٠ ما نسبته ١٥% من دخل الدولة غير ان الزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية والتي تحققت ابتداءً من عام ١٩٥١ عندما توصلت الدولة العراقية والشركات الى دفع ٥٠% من الارباح الى الحكومة وبالفعل زادت ايرادات الدولة من النفط من ١٣,٩ مليون دينار عام ١٩٥١ الى ٤٠,١ مليون

---

[١] -دور احتكار النفط الدولي في العراق (الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عن احتكار النفط الدولي)، منشورات البيان ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، بدون تاريخ .

[٢] -مجلة النفط والتنمية ، العدد ١٢، ايلول ، السنة الثالثة ، ١٩٧٨ ، ص١٥٦ .

[٣] -للمزيد انظر :

-محمد لبيب شقير ، التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول ، بلا ، ١٩٦١ ، ص٦٨ .

[٤] -للمزيد انظر :

-الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية ، مصدر سابق .

دينار عام ١٩٥٢ و ٣٧,٧ مليون دينار عام ١٩٥٥ و ١٣٤ مليون دينار عام ١٩٦٥ لذلك حققت ٦٠% من مجمل ايرادات الدولة في ستينيات القرن الماضي بينما كانت لا تتجاوز ٤٠% عام ١٩٥١ [١]. وبسرعة فائقة توصل القطاع النفطي الى السيطرة على الاقتصاد العراقي عن طريق قانون ٢٣ في عام ١٩٥٠ والذي نص على توجيه كافة الايرادات النفطية نحو الاستثمار . ثم قانون رقم ٢٥ عام ١٩٥٢ إذ خصص ٧٠% للاستثمار و ٣٠% للمصاريف الجارية للدولة إذ تم اثناء المدة ١٩٤٩-١٩٥٣ استثمار ما قيمته ١٥٥,٤ مليون دينار لتتضاعف اثناء المدة ١٩٥٥-١٩٥٩ الى استثمار اجمالي بقيمة ٣٠٤,٣ مليون دينار عن طريق برنامج ليتل* الذي تم مضاعفة التخصيصات فيه الى نحو ٥٠٠ مليون دينار ليتسنى لهذه الخطة انشاء المستشفيات والعيادات ، وايصال المياه الصالحة للشرب واقامة معامل السكر ومعامل القطن بالاضافة الى اقامة معامل للورق وعصر التمور ، ومعامل الفولاذ والنسيج الصناعي ، لقد قامت ثورة ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم بإلغاء مجلس الاعمار بانتقادها اياه الاستثمارات الكبيرة الموجهة للاصلاح الزراعي والتربية والصحة على حساب الصناعة فحددت خطة ١٩٥٩-١٩٦٢ ما قيمته ٣٨,٧ مليون دينار نحو الصناعة فمع اضافة المبالغ المخصصة للاستثمار على وفق الاتفاق العراقي السوفياتي بلغت المبالغ المخصصة ٣٩٢,٩ مليون دينار اما الخطة الخامسة ١٩٦١-١٩٦٥ فقد بلغ الاستثمار في القطاع الصناعي ما قيمته ١٦٦,٧ مليون دينار وتوالت التخصيصات وفق الخطط المتلاحقة حتى خصص ما مقداره ١,٠٧٢,٣٩ مليون دينار منها ١٩,٨% للصناعة وكذلك للزراعة و ١٥% للسكن والاهتمام بالجانب الاجتماعي ، إذ كانت عوائد النفط المورد الرئيس لتمويل مثل تلك الخطط [٢].وبذلك فقد تزايد دور الدولة في الحياة منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي اثر ارتفاع العوائد النفطية بعد اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات الاجنبية [٣]. مما ادى ذلك الى نمو الدخل القومي ، وقد جاء النمو المتسارع في الناتج المحلي الاجمالي اثناء عقد السبعينيات والذي حقق معدل نمو قدره ١٠,٨% والذي حقق متوسط نصيب الفرد فيها معدل نمو قدره ٧,١٠٢% ياتي اصلا من نمو الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط وارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج GDP من ٢٧,٣١% عام ١٩٧٤ الى ٢٩,٥٤% عام ١٩٧٩ على اثر ارتفاع اسعار النفط مما ادى الى ارتفاع هذه الايرادات ، ثم سرعان ما انخفضت تلك الايرادات مطلع ثمانينيات القرن الماضي بسبب ظروف حرب الخليج الاولى وتعرض الناقلات الى القصف اثناء الحرب

---

[١] -عبد القادر سيد احمد ، الاوبيك ، مصدر سابق ، ص ٥٢-٥٥ .

* وهو برنامج مخصص لاعمار العراق من خلال انشاء عدد من المشاريع الانمائية من خلال التخصيصات الاستثمارية الخاصة بكل مشروع . انظر : -عبد القادر سيد احمد ، مصدر سابق ، ص٨٠.

[٢] -عبد القادر السيد احمد،الاوبيك ،مصدر سابق ص ٨٤-٩٢.

[٣] -سناء العمري وقصي ابراهيم،القطاع الخاص في العراق (نظرة سريعه) ورقة نقاشيه معده الى مركز الدراسات ألاقتصاديه ،نيسان ،٢٠٠٤، شبكة المعلومات .

انخفاضا استمر حتى عام ١٩٨٦ والتي كان فيها قبله الاسعار مرتفعة لكن قلة الصادرات ادى الى هبوط تلك الايرادات التي سرعان ما هبطت نتيجة للتدهور الذي شهده معدل سعر التصدير في حينها بسبب التخفيضات التي كان العراق مضطرا لتحملها بسبب ما تتعرض له الناقلات من مخاطر . والتي كانت ايرادات الصادرات النفطية تعد المورد الوحيد للنفقات الحربية والتي تأثرت بشكل كبير بظروف الحرب التي مر بها العراق سواء حرب الخليج الاولى أم الثانية أم الثالثة .

المبحث الاول: الاهمية النسبية لانتاج قطاع النفط في العراق في ضوء انتاج اوبك والعالم

لقد تم تأسيس منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (OPEC) بموجب قرار القمة العربية الذي عقد في الخرطوم في آب ١٩٦٨ اثر انتكاسة حزيران عام ١٩٦٧ وهي تهدف من بين ما تهدف الى اقامة تعاون نفطي بين اقطار المنظمة ، ويعد العراق من اول الاقطار المنضوية داخل هذه المنظمة[١]. والذي يمتاز اقتصاده باعتماده الكبير على النفط .

فاقتصاد العراق نفطي في المقام الاول . الا انه ليس المورد الوحيد كباقي اقطار دول الخليج العربي، والذي بدأت فيه الصناعة الاستخراجية منذ عام ١٩٢٥. مبتدأ في حقول كركوك ليتولى الانتاج في الحقول الاخرى بعد عامين من ذلك التاريخ ليتم تأميم الصناعة النفطية عام ١٩٧٢ [٢]،عن طريق عملية تصاعدية إذ قامت الادارة الحكومية بتكرير النفط عام ١٩٥٢ وانتظرت الحكومة حتى عام ١٩٦٤ لانشاء شركة النفط الوطنية العراقية المستقلة للدخول في مختلف مراحل الصناعة بما في ذلك المبيعات الخارجية ، ومن ثم الاستيلاء على عمليات التنقيب والانتاج . الا ان تم التوصل الى اتفاق مع الشركات الكبيرة شمل مسائل التعويض في عام ١٩٧٣ [٣]. مما ادى الى سيطرة الدولة على هذا المورد الهام ومن ثم زيادة الانتاج وهذا ما تعكسه الزيادة الحاصلة في عام ١٩٧٣ إذ بلغت تلك الزيادة ما مقداره (756419 1000b/d) بالنسبة للعالم عن عام ١٩٧٢ ، الا ان مثل هذه الزيادة في الانتاج لم تلبث ان تنخفض الى (0047.51000 b/d-*) وذلك بسبب الاجراءات التي قامت بها بعض الدول ومنها العراق لاستعادة التوازن العالمي بين العرض والطلب للمحافظة على اسعار النفط من دون انخفاض ، إذ جاء في التقرير الذي اعدته اللجنة الاقتصادية لمنظمة اوبك في فينا ان بعض من دول المنظمة قامت بتخفيض طوعي للانتاج للمحافظة على الاسعار ومن هذه الدول (العراق ، الكويت ، قطر ، لبيبا ، فنزويلا) ثم ناقش المؤتمر اجراءات من شأنها اجراء تخفيضا شاملا في انتاج اوبك [٤]. الى ان تم هذا التخفيض في عام ١٩٧٥ لاحظ الجدول (١) وقد كان من ضمن تلك الاسباب هي حظر التصدير بعد اندلاع حرب تشرين عام ١٩٧٣ وكذلك ارتفاع الاسعار ، ومواجهة شتاء دافئ للدول المستوردة، كل تلك الاسباب ادت الى انخفاض في الانتاج [٥].

---

[١] –احمد حسين الهيتي ، اقتصاديات النفط ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص٢١٨ .

[٢] –سلام ابراهيم عطوف كبة ، النفط والطاقة الكهربائية في العراق ،مصدر سابق.

[٣] – مجلة عالم النفط ، دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ ، ص٢٢.

*يمثل الفرق في انتاج العراق للنفط ما بين عامي ١٩٧٣–١٩٧٤

[٤] – مجلة عالم النفط ، المجلد السابع ، العدد العاشر ، ١٩٧٤ ، ص٤.

[٥] –المصدر نفسه ، العدد الثامن ، ص٨.

ثم عاود انتاج العراق ارتفاعه بعد عام ١٩٧٤ ليصل الى ما مقداره (2.261.7 1000b/d) مستمرا في الارتفاع حتى عام ١٩٧٩ والذي رافقه ارتفاعا مستمرا في الاسعار محققا بذلك زيادة عن بداية المدة مقداره ١٧,٢٥ دولار*،أي بنسبة ٧,٦٠٣% من انتاج اوبك وما نسبته ٣,٩٢٢% من انتاج العالم اثناء المدة (١٩٧٠-١٩٧٩) محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب مقداره٣٠,٣% في انتاج العراق ثم سرعان ما تراجعت تلك المساهمة اثناء عقد الثمانينيات من القرن الماضي بسبب ظروف الحرب في ايلول ١٩٨٠ مما اثرت في امدادات السوق النفطية ، الا ان نسبة الخسارة في امدادات السوق كانت متباينة تماما ، ذلك ان مجمل الخسارة تقريبا جاءت من الجانب العراقي لانّ الامدادات الايرانية كانت متدنية في الاصل.

وفي عام ١٩٨٢ جاء قرار اوبك بخفض الانتاج لنحو (18.5 m/b/d) وذلك بدعوة من السعودية خشية الاندفاع وراء ارتفاع اسعار النفط من دون ترو وضبط سيؤدي الى هبوط حاد في الاسعار ، ثم الى تخمة نفطية تصيب اوبك بالضرر الكبير [١]. وقد نجح العراق في حينها من تجديد عقود امدادات النفط مع زبائنه القدامى إذ اقدم العراق على عرض تخفيض اسعاره بما يعادل ٠,٢٥$ للبرميل الواحد للشركات اليابانية كتعويض عن زيادة تكاليف الشحن ورسوم قناة السويس بعد ان تعذر التصدير عن طريق الخليج العربي بسبب حرب الناقلات وانغلاق المنطقة [٢].وبذلك نجح العراق من رفع معدلات انتاجه بنسبة ٨٩% بعد ان خسرت اوبك مركزها كمنتج للنفط في العالم غير الشيوعي لنفس العام [٣].

اما الانتاج في السنوات (١٩٨٣، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥، ١٩٨٦) فلم يطرأ عليه تطور يذكر لاحظ الجدول (١) ، سواء باستثناء عام ١٩٨٤ الذي حقق الانتاج فيه ارتفاعا طفيفا نتيجة تحول الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا حاليا) من استيراد النفط الى العراق والسعودية بدل من ايران [٤].

وقد جاءت الزيادة الحاصلة في عام ١٩٨٧ في انتاج العراق لعدم تقيده بالحصة المقررة من قبل اوبك [٥]، إذ ناشد سوهاتو رئيس اندونيسيا السابق بلدان اوبك بعدم زيادة انتاجها النفطي وعدم اغتنام فرصة ارتفاع الاسعار ، إذ صرح في حينها وزير النفط الجزائري من ان العراق رفض منذ البداية تقييد

---

* انظر الفرق بين معدل سعر التصدير للمدة (١٩٧٠-١٩٧٩) عن طريق جدول(٢٣) الذي يمثل الايرادات الفعلية للصادرات النفطية .

١ – مجلة عالم النفط ، مصدر سابق ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني والثلاثون ، ١٩٨٢ .

٢ – مجلة عالم النفط ، مصدر سابق ، العدد السادس العشرين ، ١٩٨٢.

٣ – مجلة عالم النفط ، مصدر سابق ، العدد الثاني والاربعون ، ١٩٨٢.

٤ – مجلة عالم النفط ، المجلد السادس عشر ، العدد خمسون ، ١٩٨٤.

٥ – مجلة عالم النفط ، المجلد العشرون ، العدد السادس ، ١٩٨٧ ، ص١.

انتاجه الا اذا كانت حصته مساوية لحصة ايران [١]. وقد جاءت هذه الزيادة بشكل خاص ، اثر تحول العراق خط صادراته من الخليج العربي بسبب (حرب الناقلات) الى الاعتماد على النقل بالانابيب عبر الاراضي التركية ، وقد صرح في حينها عصام الجلبي وزير النفط الاسبق ان العراق مستعد لتخفيض الانتاج شرط ان تجعل اوبك حصته مساوية لحصة ايران، إذ حددت حصة العراق في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ بـ(1. 54 m/b/d) في حين ان حصة ايران تبلغ (2.612 m/b/d) واوضح الجلبي ان انتاج العراق حاليا يقارب (2.7 m/b/d) [٢].

اما عام ١٩٨٨ فقد جاء قرار وقف اطلاق النار بين العراق وايران وما رافقه من اعلان فنزويلا موقفا اكثر ليونة تجاه مطالب العراق بحصة موازية لحصة ايران مع عدم ممانعة ايران ما دام ذلك يؤدي الى خفض الكمية التي ينتجها العراق الى (2.4 m/b/d) وهي حصة ايران . ومع اعلان خافير دي كويار تفاصيل وقف اطلاق النار ارتفعت الاسعار فورا بمقدار ٠,٨% ، فقد استمر الانتاج الى ما هو عليه ولكن بانخفاض بسيط الى عام ١٩٨٩ وذلك لعدم تمكن العراق من زيادة انتاجه [٣]، إذ حقق العراق ما نسبته ٩,٦٤١% من انتاج اوبك اثناء المدة ١٩٨٠-١٩٨٩ وما نسبته ٣,٢٥% من الانتاج العالمي ومعدل نمو سنوي مركب مقداره ١٩,٣% لانتاج العراق اثناء المدة ١٩٨٠-١٩٨٩ .

وما ان حل عقد التسعينيات من القرن الماضي ، دخلت مرحلة جديدة ، بعد ان غزا العراق الكويت وتعرض منشآته النفطية انذاك اثناء حرب الخليج الثانية في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٩١ لدمار شامل بلغ في بعض المنشآت حوالي ١٠٠% وفرض الامم المتحدة حصارا شاملا على العراق منذ آب ١٩٩١ استمر بعدها لمدة ١٣ سنة الى حين الحرب على العراق في اذار (مارس) ٢٠٠٣ [٤]. إذ امتازت تلك المدة ولغاية ١٩٩٦ بانخفاض شديد في الانتاج والايرادات النفطية لم يشهدها العراق في أي مرحلة من مراحل الدراسة ، ليشكل ما نسبته ٤,٨٤% من انتاج اوبك وما نسبته ١,٩٥٥% من الانتاج العالمي محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب مقداره ٣٠,٨% لانتاج العراق اثناء المدة ١٩٩٠-١٩٩٩ .

أي بما لا يزيد عن ٩% من انتاج ما قبل الحرب ، ويتراوح الانتاج بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١ بين ١,٥ و ٢,٧ مليون برميل (نسبة تتراوح بين ٧٠,٣٥% من انتاج ما قبل غزو الكويت محققا اثناء المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ما نسبته ٧,٨٣٥% من انتاج اوبك وما نسبته ٣,٢٠٨% من الانتاج العالمي انظر الجدول (٢) نسب انتاج العراق الى اوبك والعالم .

---

[١] – مجلة عالم النفط ، المجلد العشرون ، العدد الرابع ، ١٩٨٧ ، ص١.

[٢] – مجلة عالم النفط ، المجلد العشرون ، العدد السادس عشر ، ١٩٨٧ ، ص٧.

[٣] – مجلة عالم النفط ، المجلد الواحد والعشرون ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ .

[٤] –عصام الجلبي ، مصدر سابق.

فبعد سقوط النظام كانت التوقعات تشير الى احتمال حدوث زيادة في الانتاج بعد عام ٢٠٠٣ الى ما

جدول رقم (١)

[١] –فلاح خلف الربيعي ، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والافاق المستقبلية ، مصدر سابق.

[٢] –ثريا الشهري ، ولكن ... ماذا عن نفط العراق ؟ www.siironline.org.

جدول(٢)

المساهمة النسبية لانتاج قطاع النفط في العراق بالنسبة لانتاج اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٧,٦٠٣٤٢٨
١٩٨٩-١٩٨٠	٩,٦٤١٠٢٢
١٩٩٩-١٩٩٠	٤,٨٤٩٢٩٧٨
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٧,٨٣٥٦٣٣٧

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (١)

جدول (٣)

المساهمة النسبية لانتاج قطاع النفط في العراق بالنسبة للانتاج العالمي للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٣,٩٢١٥٨٤١
١٩٨٩-١٩٨٠	٣,٢٥٠٠٦٣١
١٩٩٩-١٩٩٠	١,٩٥٥٦٤٧٩
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٣,٢٠٨٤٢٠٧

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (١)

جدول (٤)

معدل النمو السنوي المركب لانتاج النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٣٠,٣
١٩٨٩-١٩٨٠	١٩,٣
١٩٩٩-١٩٩٠	٣٠,٨
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٩,٩-

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (١)

- تم احتساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة التاليه :

$$Y = A * e^{rt} .....(1)$$

$$LNY = LNA + rt + Ui.....(2)$$

المتغير التابع=Y

معدل النمو السنوي المركب =r

المخطأ العشوائي=Ui / الزمن =T

R chang A.C.Fundamental Methods Of Mathematical Economics_ ٢ nd Edition- MGraw-Hill Book Company ,New York.

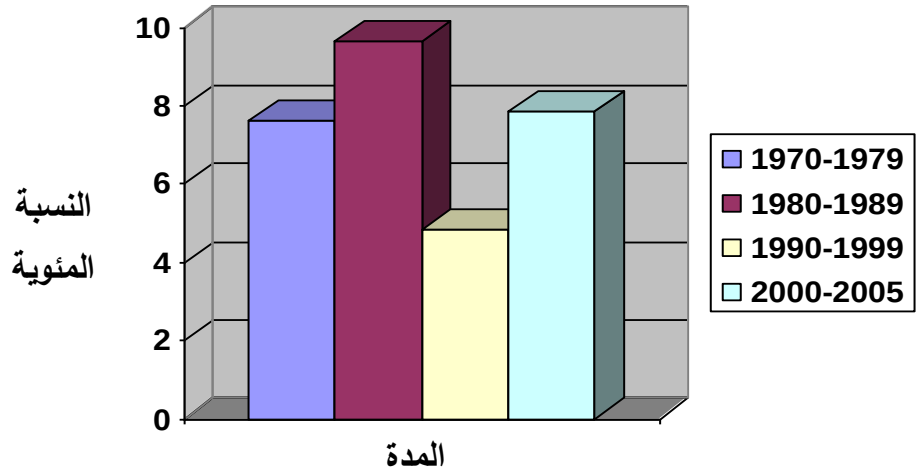

شكل (٢)

المساهمة النسبية لانتاج قطاع النفط في العراق بالنسبة لانتاج اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

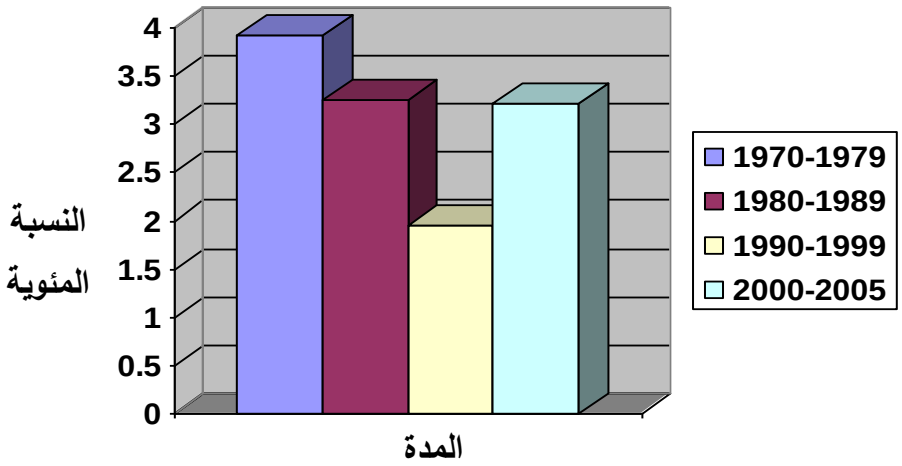

شكل (٣)

المساهمة النسبية لانتاج قطاع النفط في العراق بالنسبة للانتاج العالمي للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

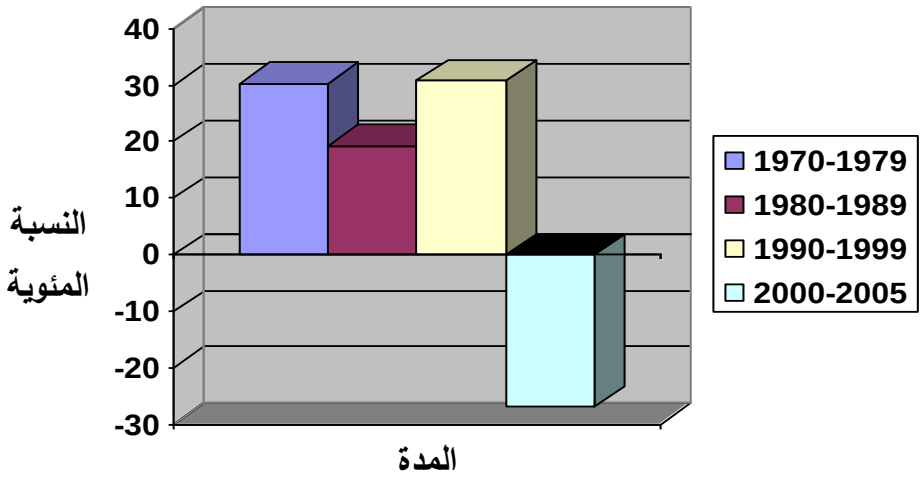

شكل (٤)

معدل النمو السنوي المركب لانتاج النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المبحث الثاني: الاهمية النسبية للصادرات والاحتياطيات النفطية في العراق

المطلب الاول : الاهمية النسبية للصادرات النفطية في العراق بالنسبة لصادرات اوبك والعالم

منذ الايام الاولى لانشاء اوبك والمحاولات مستمرة لاقامة نظام من التقنين النسبي للحد من الانتاج كوسيلة للحفاظ على الاسعار ، ولكن كما يمكن توقعه كانت هذه المحاولات تفشل كلما وصلت المسألة الى تحديد الامدادات التي يتوجب على كل بلد ان يلتزم بها. ولا تزال اوبك من حيث المبدأ تدعم فلسفة كبح الانتاج للحفاظ على ارتفاع الاسعار ولكن مع المزيد من تراجع الصادرات في عام ١٩٧٥ يتسع الخلاف في مواقف الدول المصدره وهو خلاف يعود بقسم منه الى مقدرة كل بلد على استعمال العائدات . إذ اعرب العراق عن قلقه المتزايد بالنظر لحاجته الى كل العائدات التي يمكن الحصول عليها لتمويل برامج التصنيع فيه . فبعد الانتعاش الذي دب في صفوف الدول المصدرة اثر ارتفاع اسعار النفط بما يقرب الستة اضعاف في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ [*] ، اصبحت هذه الدول اكثر اعتمادا على النفط لتنفيذ برامجها التنموية[١].والتي استمر التصدير فيها بالتراجع في معظم الدول المصدره ، ويعود ذلك الى حد كبير الى مقاومة المستهلك للاسعار المرتفعة والى شتاء معتدل ، وركود التجارة العالمية ، فالركود الاقتصادي الذي طال البلدان الصناعية ومن ثم الاقتصاد العالمي ، ادى منذ عام ١٩٧٤ الى انخفاض كبير في معدل نمو الطلب على النفط ، الذي اثر في الامكانيات الفائقة لانتاج اوبك [٢]. مما حملت تلك الامدادات الفائقة بعض الدول نحو تخفيض الانتاج للمحافظة على الاسعار ، وتمديد شروط تسهيلات الدفع منها لتنشيط الصادرات ، بينما نلاحظ ان صادرات العراق قد ارتفعت من ١٢٣٧,٤ الى (1262.2 1000b/d) ويعزى معظم الارتفاع البسيط لهبوط حاد في الكميات المشحونة عبر منطقة البحر الابيض المتوسط [*].اما الصادرات الاجمالية في بلدان اوبك فقد انخفضت في هذه السنة ١٩٧٤ وحدها نحو اكثر من مليون برميل يوميا عن السنة السابقة والتي كانت اعلى من سابقتها بحوالي ٤ مليون برميل يوميا [٣]. إذ لم تلبث صادرات العراق بالتصاعد على اثر ارتفاع الاسعار عام ١٩٧٤ والتي تضاعفت الاسعار لاكثر من خمس مرات واستمر على هذا الحال حتى عام ١٩٧٩ لتبلغ فيه ما

---

[*] انظر الجدول (٢٣) تطور معدل سعر التصدير .

[١] – مجلة عالم النفط ، آذار (مارس) ، ١٩٧٥.

[٢] –عبد القادر سيد احمد ، اوبيك ، مصدر سابق ، ص١٧٤ .

[*] ان اثر الانخفاض العالمي في طلب النفط جاء بسبب ركود مستوردات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من نفط الاوبيك من ٢٥-٢٦ عام ١٩٧٥.

[٣] –انظر :

– مجلة عالم النفط ، مصدر سابق ، ص٩٥ .

مقداره (3354.8 1000b/d)* والتي وصلت اسعار البيع في حينها١٩,٣٥ $ بعد ان كان معدل سعر التصدير ٢,٧٩ $ عام ١٩٧٣ ليرتفع الى ١٠,٥٦ عام ١٩٧٤ . وقد بلغت مساهمة صادرات العراق بالنسبة لصادرات اوبك ما مقداره ٦,٣٥٦% في حين بلغت تلك السنة ما مقدارها ٤,٤٦٩% بالنسبة للعالم لتحقق معدل نمو سنوي مركب قدره. ٦٩,٩% اثناء المدة من ١٩٧٠-١٩٧٩.

ومن متابعة حركة الصادرات النفطية في العراق نلاحظ انخفاضا حادا في تلك الصادرات تحت تأثير حرب الخليج الاولى ، إذ انخفضت تلك الكمية بما يعادل (1000/b/d 2470.2-) في عام ١٩٨١ عن عام ١٩٧٩ وقد جاء الانخفاض في عام ١٩٨٢ بسبب تعرض خط الانابيب العراقي المار عبر طرابلس في تل عباس الواقع في قضاء عكار اللبناني الى انفجار ، مما سبب ذلك انخفاضا واضحا في الصادرات [١]. ويبدو من اعلان ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب اسيا من أن " انتصار فريق على اخر غير ممكن عسكريا وغير مرغوب به استراتيجيا " يظهر مواقف ايجابية نحو الاتفاق ما بين العراق وايران عبر الامم المتحدة حول التوقف عن قصف المدن والاماكن الآهلة بالسكان والتوقف عن قصف ناقلات النفط لكلا الطرفين مما قد يسمح للعراق من تصدير النفط عبر منفذ الفاو [٢]. وما هي الا اسبوعين وقد عاد التشاؤم في منطقة الخليج بعد تجدد (حرب الناقلات) .

والذي رافقه انخفاض في انتاج اوبك إذ يظهر عن طريق الجدول رقم (٥) تطور صادرات مجموع الدول الاعضاء في منظمة اوبك ابتداء من عام ١٩٧٣ عندما سجلت اعلى مقدار لها إذ بلغت (1000 b/d ٢٩,١٩٢,٠)وكذلك عام ١٩٧٧ عندما بلغت (1000/b/d ٢٩,٠٦٠,٥) *.

والذي شهد انخفاضا مقداره (1000/b/d ٤٧٥,٩) في عام ١٩٧٩ ، وبعد ذلك شهدت هذه الصادرات انخفاضا متتاليا مقداره نحو ٤ مليون برميل باليوم لكل من السنوات الثلاث اللاحقة ثم تباطئ هذا الانخفاض الى ١,٥ مليون برميل باليوم في عام ١٩٨٤ [٣]. وفي هذه الاثناء تدنت صادرات النفط الايرانية نتيجة تحول المستوردات السوفيتية (روسيا حاليا) من ايران بتدهور العلاقة بين البلدين اثر الحملة التي شنتها ايران في حزب توده الشيوعي في عام ١٩٨٣ ، والتزود بحمولات نفط متزايدة مقابل مبيعات الاسلحة المتنامية الى العراق [٤]. إذ انعكس ذلك على ارتفاع صادرات العراق النفطية في عام ١٩٨٤ لتبلغ ما مقداره (1000b/d ٨٦٨,٠) .

---

* انظر الجدول (٢٣) بعد ان تم تقسيم الانتاج السنوي على ٣٦٠ ليتم التقييم بالايام .

١ –مجلة عالم النفط ، المجلد الرابع عشر ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٢ ، ص١١.

٢ – مجلة عالم النفط ، المجلد السادس عشر ، العدد ٤٧ ، ١٩٨٤ .

* انظر الجدول رقم (٥) تطور صادرات اوبك .

٣ – مجلة عالم النفط ، المجلد السادس عشر ، العدد ٤٦ ، ١٩٨٤ ،ص٨.

٤ – مجلة عالم النفط ، المجلد السادس عشر ، العدد ٥٠ ، ١٩٨٤ ، ص٢.

وبشكل عام جاء الارتفاع في انتاج اوبك في عام ١٩٨٦ على اثر الركود الذي اصاب انتاج الدول خارج منظمة اوبك ، وقد تأثر بعض المنتجين من غير اوبك ، مثل المكسيك ومصر ، بمبيعات النفط الارخص سعرا والتي اعتمدها اعضاء المنظمة ، في حين جاءت الزيادة في صادرات العراق عام ١٩٨٧ على اثر فتح خط الانابيب العراقي التركي الثاني والذي ينتهي في مرفأ بومورناليك على ساحل البحر الابيض المتوسط [١]. والذي لم يوقع العراق في حينها على اتفاقية حزيران (يونيو) الخاصة بتحديد الحصص للدول الاعضاء في المنظمة[٢]. وبمحاولة اولى للعراق لاعادة طاقته التصديرية الى ما كانت عليه قبل الحرب اقدم العراق على منح عقود بناء خط انابيب ليصدر النفط عبر الاراضي السعودية الى البحر الاحمر [٣]. وفي عام ١٩٨٨ تم الاتفاق على وقف اطلاق النار بين الطرفين ، اقدم العراق على تبني موقف اكثر حزما ، إذ اصر في حينها على البقاء خارج نظام الحصص او ان يعطى حصة مساوية لحصة ايران في التصدير [٤]. ويبدو ان قرار وقف اطلاق النار كان قد فسح المجال امام العراق وايران للدخول في مفاوضات كان العراق فيها يحاول الحصول على حصة مساوية لحصة ايران ، إذ اعلن الجلبي وزير النفط العراقي وقتذاك عبر صحيفة الوطن الكويتية ان بلاده لن تخفض انتاجها النفطي لانها بحاجة الى عائدات التصدير من اجل اعادة بناء الاقتصاد بعد حرب استمرت ثمان سنوات[٥]. وبهذا فقد حقق العراق ما نسبته ٨,٨٥٥% من صادرات اوبك وما نسبته ٤,٢٤٩% من صادرات العالم ومعدل نمو سنوي مركب قدره ١١,٦% اثناء المدة من ١٩٨٠-١٩٨٩ .

وما ان حل عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى جاء قرار الامم المتحدة المرقم ١١٦ في آب ١٩٩٠ بفرض الحظر الاقتصادي على العراق لايقاف صادرات العراق النفطية إذ ادى ذلك الحضر الى انخفاض تام في صادرات العراق النفطية مقتصرا الامر على ما تمكن العراق في حينها من تصدير كميات ضئيلة جدا لاحظ جدول (٥) إذ استمر الحال على ما هو عليه الى عام ١٩٩٧ والتي تمكن العراق في حينها من استئناف التصدير ويظهر ذلك بصورة واضحة عن طريق الجدول اعلاه والذي يبين نسبة صادرات العراق الى اوبك والعالم إذ يظهر عن طريق ذلك الجدول ان نسبة صادرات العراق الى اوبك بدأت بارتفاع وبصورة مستمرة نوعا ما بعد عام ١٩٩٧ باستثناء عام ٢٠٠٣ بسبب ظروف الحرب إذ نلاحظ ان نسبة صادرات العراق الى اوبك عام ١٩٩٦ كانت تشكل ٠,٤٦٨% في حين عام ١٩٩٧

---

[١] – مجلة عالم النفط ، المجلد العشرون ، العدد ٥ ، ١٩٨٧ ، ص٧.

[٢] – مجلة عالم النفط ، المجلد العشرون ، العدد ٧ ، ١٩٨٧ ، ص١.

[٣] – مجلة عالم النفط ، المجلد العشرون ، العدد ١٢ ، ١٩٨٧ ، ص٢.

[٤] – مجلة عالم النفط ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد ٣ ، ١٩٨٨ ، ص١.

[٥] – مجلة عالم النفط ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد٥، ١٩٨٨ ، ص٨.

شكلت ٣,٠٣٨% و ٦,٣٠% و ٨,٦٧% و ٨,١٠ %و ٧,٥٣% ٦,٢٥% على التوالي حتى عام ٢٠٠٢ ثم انخفضت تلك النسبة لتصل الى ٢,٣٨٣ عام ٢٠٠٣ ثم ما لبثت ان ارتفعت الى ٦,٠٥ عام ٢٠٠٤ لتواجه انخفاضا بسبب تعرض العديد من خطوط الانتاج لاعمال تدميرية والتي زادت في تلك المدة بشكل ملحوظ إذ انخفض التصدير الى ٥,٢% ، وكذلك الحال كان بالنسبة للمساهمة النسبية لصادرات العراق بالنسبة للعالم مع انخفاض الوزن النسبي والتي حقق عن طريقها العراق مساهمة بنسبة مقدارها ٢,٨٣٦% و ٥,٩٢٨٤% بالنسبة لصادرات اوبك اثناء المدة ١٩٩٠-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥ على التوالي ومساهمة نسبية بالنسبة للصادرات العالمية مقدارها ١,٣٥٩% و ٢,٥٦٣% بالنسبة للمدة ١٩٩٠-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥ على التوالي والذي اظهر معدل النمو المركب ارتفاعا للمدة ١٩٩٠-١٩٩٩ إذ بلغ ٤٢,٧% في حين جاء الانخفاض في هذا المعدل في المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ليحقق معدل نمو مركب مقداره (-٣٢,٣%) بسبب الاعمال التخريبية بعد عام ٢٠٠٣.

جدول رقم (٥)

جدول (٦)

المساهمة النسبية لصادرات قطاع النفط في العراق بالنسبة لصادرات اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٦,٣٥٥٦١١
١٩٨٩-١٩٨٠	٨,٨٥٤٧٨٥
١٩٩٩-١٩٩٠	٢,٨٣٦٣٧٥
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٥,٩٢٨٤٢٧

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (٥)

جدول (٧)

المساهمة النسبية لصادرات قطاع النفط في العراق بالنسبة لصادرات العالم للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٤,٤٦٩٠٥٩
١٩٨٩-١٩٨٠	٤,٢٤٩١٦٧
١٩٩٩-١٩٩٠	١,٣٥٩٨٤٣
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢,٥٦٣٥٢٨

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (٥)

جدول (٨)

معدل النمو السنوي المركب لصادرات النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٦٩,٩
١٩٨٩-١٩٨٠	١١,٦
١٩٩٩-١٩٩٠	٤٢,٧
٢٠٠٥-٢٠٠٠	-٣٢,٣

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (٥)

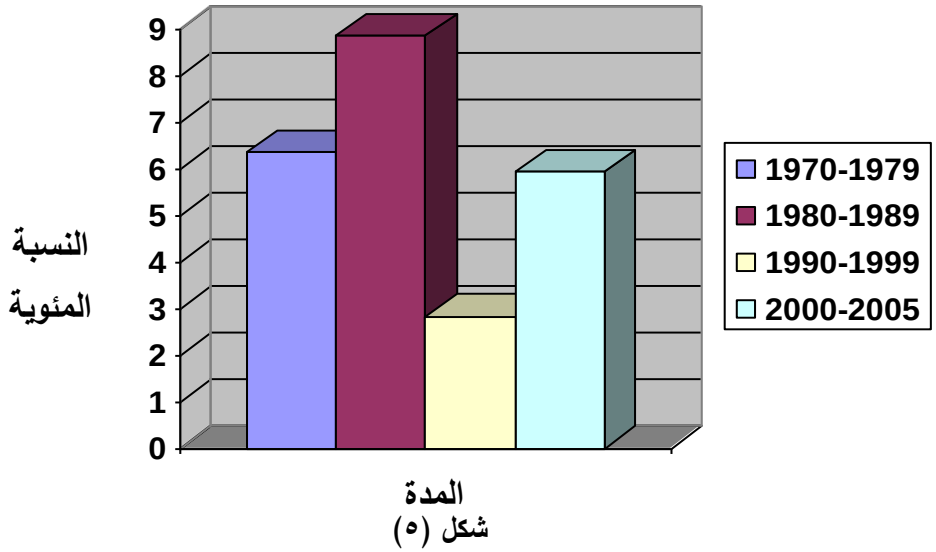

شكل (٥)

المساهمة النسبية لصادرات قطاع النفط في العراق بالنسبة لصادرات اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

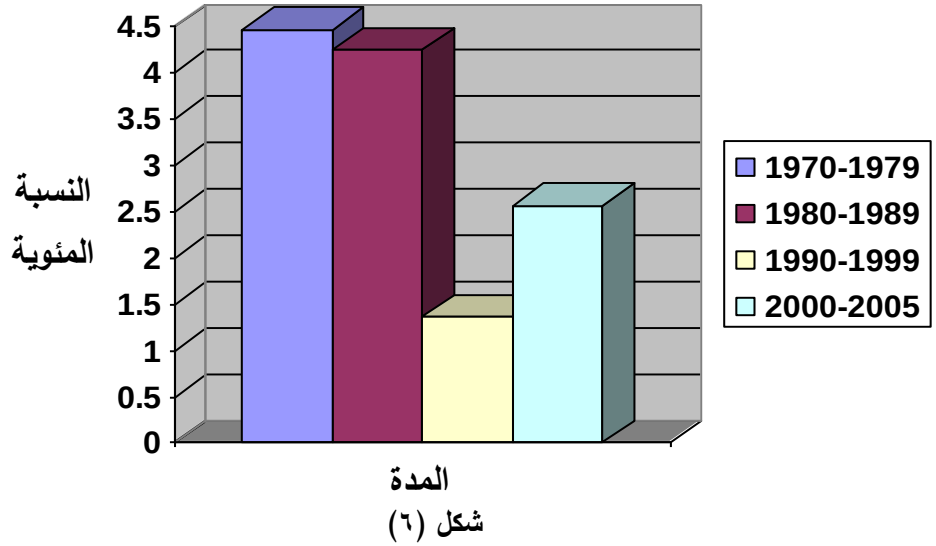

شكل (٦)

المساهمة النسبية لصادرات قطاع النفط في العراق بالنسبة لصادرات العالم للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

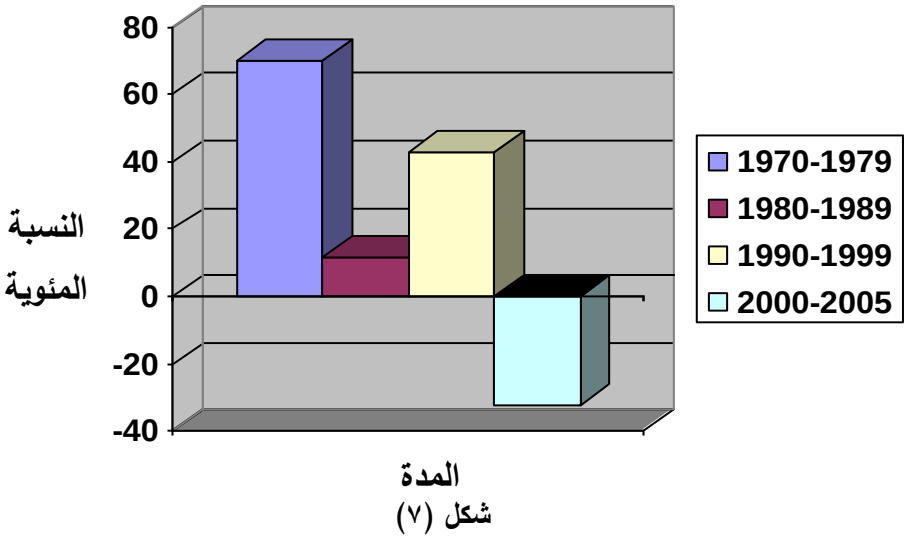

شكل (٧)

معدل النمو السنوي المركب لصادرات النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المطلب الثاني: الاهمية النسبية لاحتياطي النفط في العراق بالنسبة لاوبك والعالم

بالرغم من وجود تباين حول حجم الاحتياطيات النفطية المثبتة والمحتملة في العراق ، عن طريق متابعة الجدول (٩) إذ احتل العراق المرتبة الرابعة للمدة من ١٩٧٠ ولغاية ١٩٨٧ إذ جاء ترتيبه بالنسبة لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك بعد كل من حسب الترتيب في الاحتياطي السعودية والتي شغلت المرتبة الاولى وما زالت ثم الكويت ثم ايران اما بالنسبة للاقطار العربية فقد شغلت المرتبة الثالثة ، ثم ليشغل المرتبة الثالثة بالنسبة لاقطار المنظمة للمدة من ١٩٨٢-١٩٨٥ بعد كل من السعودية والكويت ، ثم الترتيب الخامس في عام ١٩٨٦ ، ثم ليشغل الترتيب الثاني بعد عام ١٩٨٧ -٢٠٠٥ بعد السعودية العربية، ولاشك في ان هذه الارقام ليست مستقرة وقد ارتفعت وهبطت في السنوات الاخيرة والذي يقدر حاليا بـ ١١٥ بليون برميل اذ يعد ثاني دولة عربية بعد السعودية ويتوقع البعض ان يرتفع الاحتياطي في العراق ويتفوق على دول العالم بعد اكمال عمليات البحث والتنقيب في الاراضي التي لم تلق مسحا جيولوجيا كاملا [١]. ومما يجب الاشارة اليه الى ان التكنولوجيا وأسس التقييم واساليب الحفر المعتمدة في تخمين حجم المخزون النفطي واحتياطيات العراق وحقوله تعتمد فقط على الأسس القديمة التي كانت متاحة امام شركة النفط الوطنية العراقية . وقد تعذر الحصول على التكنولوجيا الحديثة منذ اوائل الثمانينيات ولحد الان لاسباب تعود الى الحروب والحصار والظروف المالية الصعبة التي مر بها العراق منذ تلك المدة ثم انحسار القدرات الفنية العراقية بسبب الهجرة وضعف التدريب وغير ذلك [٢]، والذي تحكمت فيه الى حد ما حاجة السوق الدولية المتمثلة بحاجة الدول الصناعية السبع في الدرجة الاولى ويلاحظ ان الدول الاكثر انتاجا للنفط يوميا هي الدول الاقل احتياطيا قياسا بالدول المنتجة للنفط وغير المستهلكة [٣].فرغم انخفاض الاهمية النسبية العالمية لاوبك من حيث حجم الانتاج الفعلي . الا ان اهميتها النسبية تزداد من إذ حجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام [٤]. والتي تقدر احتياطياتها حتى عام ٢٠٠٥ ما مقداره (m/b) ٩٠٤,٢٥٤,٧ وهو ما يعادل ٧٨,٤ من اجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام والبالغ حوالي (m/b) ١,١٤٥,١٢٥,٣ والذي يتضح عن طريق الجدول (٩).

ان تطور احتياطي العراق والذي اظهر ارتفاعا بالغ للعيان بالنسبة لتطور احتياطي اوبك والاحتياطي العالمي إذ بلغ اعلى معدلاته اثناء المدة ١٩٩٠-١٩٩٩ .

---

[١] -فلاح خلف الربيعي ، قطاع النفط في العراق ، مصدر سابق ، www.siironline.org.

[٢] -عصام الجلبي ، صناعة النفط ، مصدر سابق ، ص١٢٤-١٢٨.

[٣] -وليد نويهض ، موقع الاقتصاد العربي في عصر التكتلات الاقليمية ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ ، ط١، ص٢٩-٣٤ .

[٤] -محمد ابراهيم الرميثي . www.siiroline.org .

جدول (٩)

جدول (١٠)

المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط في العراق بالنسبة لاحتياطي اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٧,٥٤٥٨٩٥
١٩٨٩-١٩٨٠	١١,٧٦٣٧٤
١٩٩٩-١٩٩٠	١٣,٢٩٩٠٦
٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٣,٠٧٤١٣

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (٩)

جدول (١١)

المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط في العراق بالنسبة لاحتياطي العالم للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٥,٤٢١١٨
١٩٨٩-١٩٨٠	٨,٤٣٨٠٠٩
١٩٩٩-١٩٩٠	١٠,٣٥٢٠٢
٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٠,٢٤٠٤٣

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (٩)

جدول (١٢)

معدل النمو السنوي المركب لاحتياطي النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المدة	النسبة المئوية %
١٩٧٩-١٩٧٠	٠,٤
١٩٨٩-١٩٨٠	٥٦,١
١٩٩٩-١٩٩٠	٦,٦
٢٠٠٥-٢٠٠٠	١,١

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (٩)

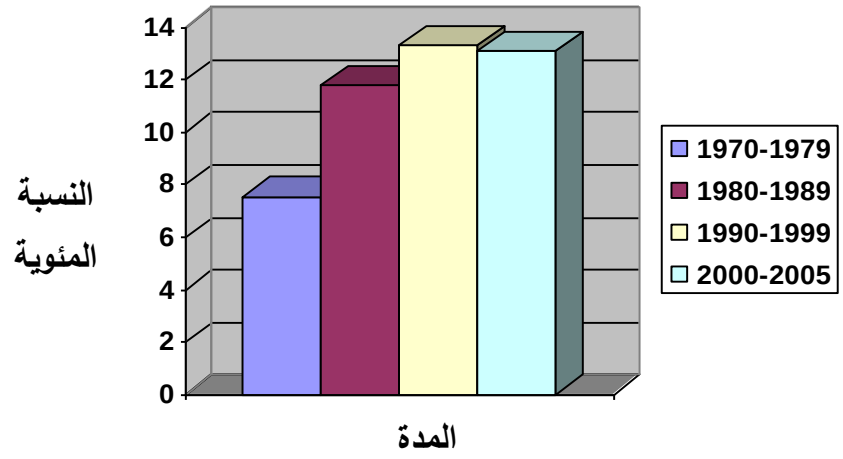

شكل (٨)

المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط في العراق بالنسبة لاحتياطي اوبك للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

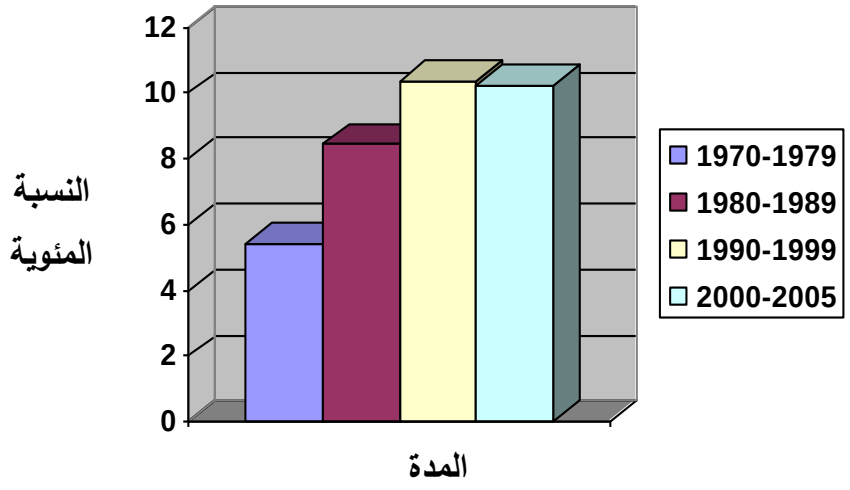

شكل (٩)

المساهمة النسبية لاحتياطي قطاع النفط في العراق بالنسبة لاحتياطي العالم للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

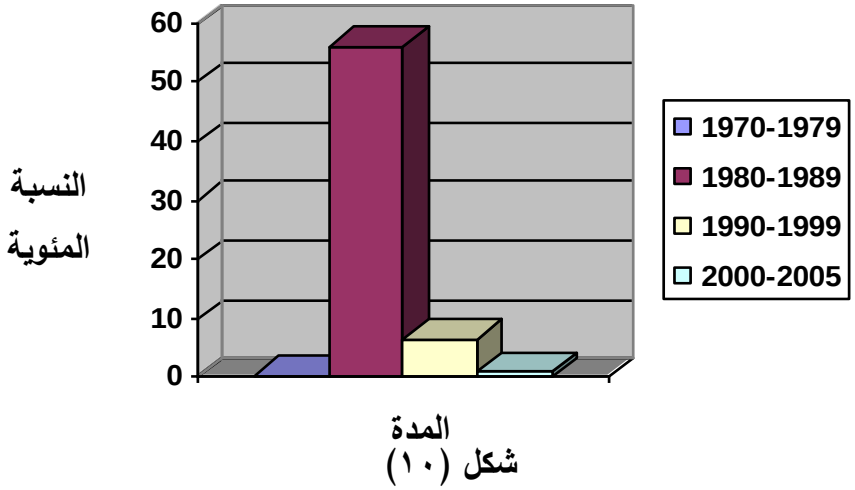

شكل (١٠)

معدل النمو السنوي المركب لاحتياطي النفط الخام في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

المبحث الثالث : تحليل جانب العرض

يعرف الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P" Gross Domestic Product") بانه مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في بلد ما ، اثناء مدة معينة هي كالمعتاد سنة وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسبة (Imputed bank service charge) ومن ثم فهو يعبر عن حصيلة النشاط الاقتصادي واحيانا ما يتم استخدام الارقام القياسية لاستبعاد اثر التغيرات في الاسعار (Changing prices) من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي والوصول من ثم الى احتساب التغير الذي لحق بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (أي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة (G.D.P in constant prices") والسبب في ذلك هو ان التغير في الناتج جاء نتيجة لتغييرين حدث التغيير الاول بسبب تغير الكميات المنتجة ، اما التغيير الثاني فقد حدث بسبب تغير المستوى العام للاسعار ، وللحصول على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة فان الانشطة الاقتصادية المكونة له والتي يتم تقييمها باسعار السوق للحصول على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (انظر ملحق (٤)) والتي يتم تقييمها بالاسعار الثابتة لسنة اساس معينة إذ تم اعتماد اسعار سنة الاساس ١٩٨٨ ، والتي تعد سنة منتصف مدة الدراسة وكذلك نهاية للمرحلة غير المستقرة وبداية لمرحلة اكثر اضطرابا ، وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء عن طريق الجدول (١٣) الى ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كان قد شهد تطورات غاية في الاهمية ، يكشف عنها الجدول (١٣) عن طريق تطور (G.D.P) بالاسعار الثابتة والذي شهد ارتفاعا ثابتا قدرة ٣٠٠ مليون دينار سنويا حتى نهاية عام ١٩٧٣ ثم سرعان ما ارتفع في عام ١٩٧٤ بمقدار ١١١٤ مليون دينار جاءت هذه الزيادة في الغالب من انتاجية القطاعات الاتية : قطاع البناء والتشييد مقدار الزيادة فيه ٢٨٦,١ مليون دينار ونسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي عن السنة السابقة ٢,٥% اما قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية فقد ساهم بتلك الزيادة بمقدار ٤٧٨,١ مليون دينار ونسبة مساهمته ٢,٧% عن السنة السابقة ، وقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق بمقدار ١٦٠,٦ مليون دينار بنسبة مساهمة ٠,٦% في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وقطاع النقل والمواصلات بمقدار ١١٦,٥ مليون دينار بنسبة مساهمة ٠,٥١% في تكوين الناتج عن عام ١٩٧٣، اما قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات فقد اسهم بمقدار زيادة قدرها ١١٢,٧ مليون دينار وبنسبة مساهمة ٠,٥٧% في تكوين الناتج عن السنة السابقة ، اما قطاع الزراعة والصيد والغابات فقد اسهم بمقدار ٣٣٩,٤ مليون دينار الا ان مساهمته النسبية قد انخفضت الى -٠,١٥% عن عام ١٩٧٣ إذ حقق الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) بالاسعار الثابتة وبمعدل

نمو سنوي* بالنسبة لعام ١٩٧٣ بمعدل ١٦,١% بمعدل تغير ٠,١١٧ عن عام ١٩٧٤ **، انظر جدول (١٤) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج .

تلك الزيادة في الناتج لعام ١٩٧٤ ادت الى حدوث ارتفاعا في متوسط نصيب الفرد بتغير مقداره ٠,١١٣ دينارا عن عام ١٩٧٣ والتي كانت اعلى نسبة تغير في حين بلغ مقدار التغير ٠,١٠٣ عن عام ١٩٧١ ***والتي وصل فيها متوسط نصيب الفرد فيها الى ٧٤٦,٣٠٧ دينار في عام ١٩٧٤ انظر الجدولين (١٧) (١٨) ، الذي رافق ارتفاع اسعار النفط والتي ارتفعت في تلك السنة بالذات الى خمس اضعاف ما كانت عليه في السنوات سابقة انظر الجدول (٢١) اذ حقق قطاع النفط في حينها انتاجا بمقدار ٢٣٢٧,٦ مليون دينار محققا بذلك ما نسبته ٢٧,٣% من مساهمة نسبية في تكوين (G.D.P) والذي رافقه زيادة في صادراته النفطية بتغير مقداره ٨,٩٢٨ مليون برميل بالنسبة لعام ١٩٧٣ والذي حققت فيه الايرادات النفطية ما مقداره (١٤١٥,٥٥٣١) مليون دينار بنسبة زيادة مقدارها (١٠٤٨,٩٠٥٧٥) مليون دينار****. والتي كان لها الاثر البارز في توجيه الانتاج والذي ارتفع في حينها قيمة قطاع البناء والتشييد وذلك لمحدودية الصادرات النفطية على اثر ارتفاع اسعار النفط***** تلك وبهذا فقد حقق القطاع النفطي ما نسبته ٣٠% اثناء المدة ١٩٧٠-١٩٧٤ جاء بعده في الاهمية قطاع الزراعة والغابات والصيد من المساهمة النسبية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) انظر الجدول (15) الذي حقق معدل نمو سنوي مركب اثناء المدة نفسها المذكورة والتي بلغت ١٥,٣ وبحسب الجدول (١٦) ومع استمرار ارتفاع اسعار النفط المصدر وزيادة اهمية القطاع النفطي في تكوين (G.D.P) ، نلاحظ انخفاضا بسيطا في قيمة الناتج المحلي لقطاع الزراعة والصيد والغابات ، مع ارتفاع واضح للعيان في قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية والتي ارتفعت قيمتها الى ٢٠٨,٦ مليون دينار عام ١٩٧٩ بعد ان كانت قيمتها ٩٢,١ مليون دينار عام ١٩٧٣ محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب للمدة ١٩٧٥-

---

* تم اعتماد الصيغة التالية في احتساب معدل النمو السنوي

$$R = \frac{Y_T - Y_t}{Y_t} * 100$$

إذ :

-معدل النمو السنوي = R

-سنة المقارنة = Y_T

-سنة الاساس = R_t

** معدل النمو السنوي لعام ١٩٧٤- معدل النمو السنوي لعام ١٩٧٣ = معدل التغير في النمو السنوي.

*** يمثل الفرق بين التغير في متوسط نصيب الفرد للاعوام المذكورة في اعلاه .

**** انظر الجدول (٢٣).

***** اذ لم ترتفع الصادرات بنفس النسبة التي ارتفع بها متوسط سعر التصدير وذلك بسب احداث حرب تشرين .

١٩٧٩ قدره ٣٣,٧% بعد ان كانت ٢٢,٢% للمدة ١٩٧٠-١٩٧٤ انظر الجدول (١٦) ليحقق متوسط مساهمة نسبية في تكوين الناتج قدرها ١,٣١٤ انظر الجدول (١٥) اما قطاع خدمات العقارات (ملكية دور السكن) فقد شهد معدلات نمو مرتفعة جدا والذي نما بمعدل ٤٤,٧% انظر الجدول (١٦) للمدة ١٩٧٥-١٩٧٩ ، أي بزيادة قدرها ٣٠,٩% من معدل النمو للمدة ١٩٧٠-١٩٧٤ ، والذي بلغت القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٩ ما مقداره ٧٩٣,٤ مليون دينار والتي شهد بعدها تراجعا بسبب ظروف حرب الخليج الاولى وتوقف حركة البناء في القطر والذي ارتفع بصورة تدريجية بعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٩ بمقدار ٥٧,٥ مليون دينار عن عام ١٩٨٨ محققا ما قيمته ٧٣٤,٣ مليون دينار انظر الجدول(١٣) . مما يظهر مدى تأثر هذا القطاع بظروف الحرب اما قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق فقد شهد ايضا نموا واضحا خاصة في المدة ١٩٧٨-١٩٨١ إذ بلغت فيه القيم على التوالي (١٢٢٧,٢ ، ١٨١٣,٦ ، ٢١١٣,٠ ، ٢٤٢٩,٥) مليون دينار بمساهمة نسبية مقدارها (٩ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٢) % انظر الجدول (١٤) على التوالي محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب [*]للمدة ١٩٧٥-١٩٧٩ بمعدل ٤٩,٨%.

اما قطاع النفط الخام فقد شهد نمو سنوي مركب قدره ٣٥,٧% للمدة ١٩٧٥-١٩٧٩ ، وبالرغم من ارتفاع معدل سعر التصدير انظر الجدول (٢١) الى ١٩,٣٥$ أي بمعدل نمو قدره ٥٣,٠٨% عن السنة السابقة الا ان الصادرات لم تنمو بالصورة نفسها والتي حققت في حينها الصادرات نموا بمعدل ٢٠,١% عن سنة ١٩٧٨ ، وذلك لاتباع العراق سياسة الحد من التصدير النفطي للمحافظة على ارتفاع الاسعار .

في حين نلاحظ ان قطاع النقل والمواصلات والذي شهد ارتفاعا في قيمته اثر ارتفاع ايرادات الصادرات النفطية خاصة بعد ارتفاع متوسط سعر تصدير النفط الخام عام ١٩٧٤ إذ نلاحظ ان معدل نمو ذلك القطاع اثناء المدة ١٩٧٠-١٩٧٣ انظر الجدول (١٣) لم يتعدى ٦,٨% والذي سرعان ما ارتفعت قيمته الى ٤٧٩,٢ مليون دينار عام ١٩٧٤ ليحقق معدل نمو سنوي اثناء المدة ١٩٧٥-١٩٧٩ بمعدل ٤٥,٣% والذي حققت قيمته في عام ١٩٧٩ ما مقداره ١٥٣٨,٧ مليون دينار في تكوين الناتج أي بزيادة قدرها ١,١٧٦ مليون دينار عن عام ١٩٧٣ في حين جاء قطاع النفط بزيادة قدرها ٢٤٨٩,٢ مليون دينار يليه في الزيادة قطاع البناء والتشييد بمقدار زيادة قدرها ١٧٢٢,٣ مليون دينار ثم قطاع تجارة الجملة والمفرد بزيادة قدرها ١٢٨٧,٦ مليون دينار ثم قطاع الخدمات بزيادة قدرها ١٢٤٢,٣ مليون دينار

[*] تم احتساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة التالية :

$$Y = A * e^{rt} .....(1)$$

$$LNY = LNA + rt + Ui.....(2)$$

فقطاع المال والتأمين بزيادة قدرها ٩٩٤,٦ مليون دينار ثم قطاع الزراعة والغابات بمقدار ٣٩٢,١ مليون دينار ، ثم قطاع الصناعة التحويلية وكان مقدار الزيادة في الناتج في حينها ١١٦,٥ مليون دينار عن سنة ١٩٧٣ والذي في حينها كان الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ ١٥٢٦٧,٦ مليون دينار والذي نما بمعدل ٣٠ % بنسبة الضعف عن ما كان عليه في المدة السابقة بزيادة عن عام ١٩٧٣ بما مقداره ٨٣٤٨,٨ مليون دينار ليبلغ فيها متوسط نصيب الفرد ما قيمته ١١٩٠,٨٢٧,٥٤٩ مليون دينار إذ حقق معدل نمو سنوي مركب للمدة ١٩٧٠-١٩٧٩ مقداره ٧,١٠٣% ومعدل نمو عن السنة السابقة مقداره ١٦,٩٤٧% ومقدار تغير قدره ١,١٦٩ عن سنة ١٩٧٨ انظر الجدولين (١٧)(١٨) . والذي استمر بالارتفاع حتى عام ١٩٨٣ على رغم من تزايد اعداد السكان . وما ان حل عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، فنلاحظ انخفاضا في الناتج المحلي لقطاع النفط الخام والذي انخفضت نسبة مساهمته في الانتاج بـ ١٠% عن السنة السابقة عام ١٩٨٢ بسبب ظروف الحرب وتعرض منشآت النفط للدمار اثناء القصف الجوي* كما قد عوض عن ذلك النقص الارتفاع في قطاع الزراعة وكذلك الارتفاع الكبير في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع تجارة الجملة والفنادق وكذلك قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية محققا بذلك معدل نمو سنوي بالنسبة لعام ١٩٧٩ بمعدل ٢٤,٧٥٣% الا ان اثر الحرب كان قد اظهر نتائج جدا خطيرة عن طريق الانخفاض الشديد الذي اصاب الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) اثناء المدة ١٩٨٠-١٩٨٤ إذ انخفض معدل النمو السنوي بمقدار -٦,٢% ، والذي انخفض في حينها متوسط المساهمة النسبية لقطاع النفط بمقدار ١٩% وقطاع الزراعة بمقدار ٥% والنقل بمقدار ١% بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في حينها فقد ارتفعت المساهمة النسبية للقطاعات التالية لتعوض عن ذلك النقص الحاصل في المساهمة النسبية للقطاعات سالفة الذكر، إذ زادت المساهمة النسبية لقطاعات الصناعة التحويلية بنسبة ١٠% والبناء والتشييد بنسبة ٥% وتجارة الجملة والمفرد ٤% وقطاع المال والتأمين ٣% والخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة مساهمة ٣% ايضا لتعوض عن النقص الذي اصاب المساهمة النسبية لتلك القطاعات انظر الجدول (١٤) إذ حقق الناتج المحلي الاجمالي ما قيمته ١٦٧٤٨,١ مليون دينار في عام ١٩٨٤ ساهم فيها قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بأعلى نسبة مساهمة بلغت ١٨% وناتج بقيمة ٣٢٧٥,٨ مليون دينار ثم قطاع الزراعة والصيد والغابات بنسبة مساهمة قدرها ١٤% وقيمة ناتج بمقدار ٢٥٩٢,٧ مليون دينار ثم قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق بنسبة مساهمة قدرها ١٣,٧% وناتج بمقدار ٢٤٢٧,٩ مليون دينار ثم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة مساهمة ١٢,٧٩% وناتج قدره ٢٢٥٨,٢ مليون دينار ثم قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات بنسبة

* وكذلك قيام سوريا بغلق انبوب تصدير النفط المار عبر اراضيها وغلق منافذ التصدير المارة عبر الخليج العربي وانخفاض اسعار النفط كل تلك الامور ادت الى انخفاض في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي .

مساهمة ١١,٣٣% وناتج مقداره ٢٠٠٢ مليون دينار جاءت في الغالب من بند البنوك والتأمين والذي حقق في حينها مساهمة بنسبة مقدارها ٦,٩٧% وناتج مقداره ١٢٣١,٦ مليون دينار في حين لم يحظ بند ملكية دور السكن سوى بمساهمة قدرها ٤,٣٦% وناتج قدره ٧٧٠,٤ مليون دينار وذلك لارتباط هذا القطاع بظروف عدم التأكيد والمخاطر الذي رافق الحرب في حين شارك قطاع النفط الخام بمساهمة قدرها ٩,٨% في الناتج بقيمة ١٧٣٠,٣ مليون دينار إذ تمكن عن طريقها العراق من اعادة ابرام عقود تصديرية مع الطرف الياباني وكذلك ارتفاع صادرات العراق المتوجهة نحو الاتحاد السوفيتي السابقة (روسيا حاليا) إذ ارتفعت فيه قيمة الصادرات لتصل الى مستوى قريب مما كانت عليه عام ١٩٨١ والذي تمكن العراق في حينها من تصدير ما مقداره ٣١٢,٤٨٥ مليون برميل بالسنة محققا ما مقداره ٤,٥٥٦,٥٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٤ وذلك لانخفاض اسعار التصدير بعد ان وصلت الى اعلى مستوى لها للمدة السابقة في عام ١٩٨١ إذ وصل معدل سعر التصدير الى ٣٤,٧٥$ لاحظ الجدول (٢١) وبذلك فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لانخفاض الناتج المحلي نفسه وارتفاع عدد السكان الذي شهد ارتفاعا إذ وصل الى ١٥,٠٧٧ مليون نسمة والذي حقق الناتج في حينها معدل نمو سنوي قدره -١,٤٨٥ % إذ حقق سكان العراق نموا قدره ٣,٣٦٦% ليصل الى ١١١٠,٨٣٧٧ وبانخفاض مقداره -٥٤,١٠٤٦٠١ دينار في حين جاء عام ١٩٨٥ بزيادة مقدارها ٢٤٣,٥ مليون دينار في الناتج المحلي الاجمالي عن عام ١٩٨٤ إذ حقق الناتج في حينها ما مقداره ١٦٩٩١,٦ مليون دينار حقق عن طريقها قطاع النفط الخام زيادة مقدارها ١٣,٣ مليون دينار وقطاع الزراعة كان قد شارك بزيادة مقدارها ٤٠٧,٧ مليون دينار في حين ساهم قطاع الصناعة التحويلية بمقدار ٢٦٢,٩ مليون دينار مع حلول عام ١٩٨٧ كان قد شهد الناتج في حينها ارتفاعا وهو اعلى مقدار يحققه عن طريق عقد الثمانينيات والذي وصل في حينها الى ١٩٤٣٥,٩ مليون دينار والذي حقق انتاج النفط الخام فيه ٣٥١٤,٢ مليون دينار على اثر الاتفاق الذي تم بين الجانب العراقي والايراني على ايقاف قصف المدن والاماكن السكنية وكذلك وقف الاعمال العسكرية ضد ناقلات النفط في الخليج [1]، والذي ادت فيه تلك الاحداث الى زيادة ملحوظة في الانتاج ابتداءً من عام ١٩٨٤ لاحداث زيادة متلاحقة في انتاج قطاع النفط الخام وصل فيها الى ما قيمته ٣٥١٤,٢ مليون دينار عام ١٩٨٧ وهي السنة التي تمكن العراق فيها من الخروج عن الحصة المقرر له من قبل اوبك محققا ما مقداره ١٧,١٧٥% من الاهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهي اعلى نسبة تأتي بعد قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية

[1] -انظر :
-مجلة عالم النفط ، ١٦ حزيران ، ١٩٨٤ ، ص١.
-مجلة عالم النفط ، ٢٣ حزيران ، ١٩٨٤ ، ص١ .

في المساهمة النسبية جاء بعدها قطاع الصناعة التحويلية في الاهمية إذ حقق ما مقداره ٣٤٠٠,٨ مليون دينار أي بنسبة مساهمة ١٦,٦٢% في الناتج والذي حقق معدل نمو عن عام ١٩٨٦ بمعدل ٩,٣٠% وهو اعلى معدل نمو يحققه اثناء المدة ١٩٨٥-١٩٨٩ والتي وصل معدل النمو السنوي المركب فيه الى ٨,٨% انظر الجدول (١٦) لمجمل المدة ، وما ان حل عام ١٩٨٩ وهو العام الذي تلا العام الذي تم فيه الاتفاق على وقف اطلاق النار ، نلاحظ ارتفاعا في قيمة انتاج قطاع الزراعة والصيد لتوفر اعداد من القوة العاملة بعد تسريح اعداد من المقاتلين ، اما الانخفاض في قيمة انتاج قطاع النفط فد جاء بسبب الاتفاق حول تحديد الحصص كمحاولة لرفع السعر بعد ان تدهور في عام ١٩٨٨ الى مستوى حرج جدا إذ وصل معدل سعر التصدير الى ١٤,٠٧$ انظر الجدول (٢١) الامر الذي يؤثر سلبا في الايرادات من الصادرات النفطية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط . وبذلك فقد خفضَ العراق انتاجه عام ١٩٨٩ بدعوة من السعودية للحد من انخفاض الاسعار والحصول على سعر عادل . وبذلك فقد حقق قطاع النفط الخام ما قيمته ٣١٢٣,٣ مليون دينار من الناتج كان قد صدر ما مقداره ٨٨٠,٨٨٤ الف برميل بالسنة ليحقق ما قيمته ٤٤٦٨,٩٥١٨ مليون دينار وذلك بعد ان حقق معدل سعر التصدير ارتفاعا قدره ٢,٩٤$ عن عام ١٩٨٨ لتصل الى ١٦,٨١$ انظر الجدول (٢١) والتي حقق في حينها الناتج المحلي معدل نمو سنوي مركب للمدة ١٩٨٥-١٩٨٩ قدره ٨,٨% .

وما ان حل عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى عادت ظروف حرب الخليج الثانية لتلقي ظلا من العتمه على الناتج المحلي الاجمالي وذلك لحضر تصدير النفط على وفق قرار مجلس الامن القاضي بفرض الحصار الاقتصادي على العراق ، إذ انخفضت الصادرات النفطية الى مستويات مخيفة جدا خاصة المدة بين ١٩٩١-١٩٩٦ والتي تمكن العراق عن طريقها من تصدير النفط مقابل الغذاء والذي اثر ايضا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والذي وصل الى ادنى مستوياته ١٩٩٠-١٩٩٥ والذي حقق معدل نمو سنوي مركب -٠,٣٣١% (معدل نمو متوسط نصيب الفرد) على الرغم من ان نمو السكان لم يشهد تلك الزيادة إذ بلغ معدل نمو السكان لنفس المدة ٢,٧٩٧% ، والتي اثرت ايضا في قطاع الصناعة التحويلية عن طريق الانخفاض الواضح في قيمة هذا القطاع والذي بلغ ادنى مستوى له في عامي ١٩٩١-١٩٩٢ على التوالي ، الا اننا نلاحظ ابتداءً ما بعد عام ١٩٩٦ ارتفاعا ملحوظا في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وذلك لتمكن العراق من اعادة تصدير النفط إذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط الخام ما مقداره ١٢٦٥٦,٤ مليون دينار وهو اعلى قيمة ناتج تحقق منذ عام ١٩٧٠ بزيادة قدرها ١٠٧٨٧,٣ مليون دينار عن عام ١٩٧٠ والذي بلغت مساهمته النسبية ٤٧,٨٥% مؤديا بذلك ارتفاعا في كافة القطاعات الاقتصادية وكان ذلك الارتفاع بشكل واضح في قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وقطاع البناء والتشييد ثم قطاع النقل والمواصلات والصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء والذي بلغت في حينها قيمة الناتج ٢٦٣٤٢,٧ مليون دينار بمعدل نمو سنوي

قدره ٢١,٢٣٧% عن عام ١٩٩٦ وبذلك تمكن الناتج المحلي الاجمالي من النمو اثناء المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ بمعدل ١١,٨% نمو سنوي مركب وصل فيها معدل نمو قطاع النفط الخام الى ١١١,٢% محققا بذلك متوسط مساهمة نسبية قدرها ٤٣,٤٠٧% والتي بلغت اعلى مساهمة نسبية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) والذي ادى الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد والذي بلغ اعلى مستوى له عام ١٩٩٩ اثناء مدة الدراسة إذ بلغ ١,٧٨٦,٤٦٤ مليون وسبعة مائة وثمانون الفا واربعة مائة واربعة وستون دينارا لاحظ الجدول (١٧) والذي استمر فيه قيمة الناتج من الارتفاع لتحقق معدل نمو سنوي قدره ١٥,٦% للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وذلك بسبب ظروف حرب الخليج الثالثة والتي اثرت ايضا بشكل خطير في قطاع الصناعة التحويلية وبخاصة بعد انخفاض معدل نمو قطاع النفط الخام اثناء المدة نفسها الى -٢٦,٨% والذي ادى الى انخفاض معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية الى -٤٠,٦% المدة نفسها والذي حقق عن طريقها معدل نمو الناتج لعام ٢٠٠٠ ما مقداره ١,٤٠٦% وعام ٢٠٠١ معدل ٢,٣٠٥% الا ان الانخفاض الذي اصاب الناتج عام ٢٠٠٣ والذي بلغ معدل نمو سنوي -٣٣,١% اثر في معدل النمو السنوي المركب لتلك المدة انظر الجدول (١٦) .

جدول (١٣)

جدول (١٤)

جدول (١٥)

جدول (١٦)

جدول (١٧)

جدول (١٨)

المبحث الرابع : تحليل جانب الطلب

في هذا المبحث نتناول بالبحث والتحليل التغيرات الكبيرة التي شهدها العراق اثناء المدة المدروسة في نمط الطلب على الموارد وبخاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدها عام ١٩٧٣ بسبب ارتفاع الاسعار خاصة في السنوات الاخيرة ، ذلك الارتفاع الذي يؤكد وجود صدمة اقتصادية (Economic Shock) ايجابية تعيد الى الاذهان بوضوح خبرات مماثلة كان قد شهدها العراق اثناء سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي والتي يعود لها سبب ارتفاع معدلات النمو والتي تعزى في الاساس الى ارتفاع معدلات الانفاق العام نتيجة تنامي عوائد النفط . الا ان التعامل مع هذه العوائد غير المتوقعة – هذه المرة – اكثر حكمة من السابق . والتي ادت الى زيادة في الانفاق الحكومي والاستثمار الا ان طبيعة هذه الطفرة نفسها تختلف كثيرا عن الطفرتين السابقتين من ناحيتين، وهي انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذه الطفرة في الاسعار فبالرغم من ارتفاع متوسط سعر البيع الى ٣١$ و ٤٥$ في الاعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي علما انه كان قد حقق ارتفاعا غاية في الوضوح عام ٢٠٠٦ إذ وصل معدل سعر التصدير الى ١٠٣,٧١٣$ فان سعر النفط الحقيقي لا يزال اقل حين نخفضه بمقدار تكلفه الرقم القياسي لاسعار منتجات الصناعات التحويلية في العالم ، ومن حيث قيمة الدولار الامريكي ، فلا يزال السعر الحقيقي اقل .

هذا بالاضافة الى ان طبيعة الصدمة وطريقة حدوثها مختلفة فالاسعار هذه المرة في حال ارتفاع تصاعدي منذ عام ٢٠٠٠ باستثناء هبوطها نوعا ما عام ٢٠٠٢ ولكن بشكل عام فان الاسعار في ارتفاع تصاعدي منذ مستواها المنخفض جدا عام ١٩٩٨-١٩٩٩ .

والتي تختلف اختلافا كبيرا عن المدتين (١٩٧٣-١٩٧٤) و (١٩٨٠-١٩٨٢) والتي كانت تمتاز بارتفاعات هائلة ثم انهيار في معدلات سعر التصدير بعد عام او عامين من ذلك التاريخ . وكذلك فان التعامل الان مع هذه العوائد المرتفعة هو تعامل اكثر تحوطا من السابق والذي شهد انفاقا لمعظم تلك العوائد في الواقع في الامور العسكرية ، الا اننا نشهد الان استخدام اكثر ايجابية لتلك العوائد المتنامية وبرغم ذلك فان العراق لم يشهد تناميا واضحا بالمتغيرات المرافقة للنمو طويل الاجل فنحن نرى ان هناك بعض الحالات الجيدة في مجال خلق فرص عمل جديدة، الا انها كانت بطيئة مما كان يحدث في باقي انحاء العالم وكذلك تأخر واضح في مجال بنية انشطة الاعمال واستثمارات القطاع الخاص والذي يتطلب درجة من اليقين . والتي يتيح تحسن الوضع الامني اليقين اللازم لاستجابة القطاع الخاص .

وكذلك مؤشرات الاستقرار السياسي وادارة الحكم سواء كانت نوعية الادارة العامة أم آليات اخضاع القطاع العام للمسائلة العامة .

وكذلك فيما يتعلق بالقطاع الاجتماعي ومعدلات الوفيات وخدمات الرعاية الصحية والتعليم ، فهي تشير الى وجود بعض التحسن بخاصة بعد ان شهد الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي تطورات غاية

في الاهمية عن طريق متابعة ملحق (٥) والذي يوضح جانب الطلب على الانتاج بالاسعار الجارية للمدة المدروسة والذي يتطابق بالتعريف مع الناتج القومي الاجمالي ، وقد تم احتوائه في اربعة بنود رئيسة هي الانفاق الاستهلاكي الحكومي ، والانفاق الاستهلاكي الخاص واجمالي تكوين رأس المال الثابت وصافي الصادرات ،ولما كنا نفترض ثبات الاسعار من الناحية المحاسبية اثناء المدة المذكورة ، وذلك لاستبعاد اثر التقلبات النقدية اثناء المدة موضوع القياس [١]، ولعدم توفر بيانات حول قيمة الانفاق بالاسعار الثابتة لذلك فقد قام الباحث بالاستناد الى الرقم القياسي لاسعار المستهلك وكذلك الرقم القياسي للمخفض الضمني The GNP Implicit price delataraf والذي يعبر عن الناتج القومي بالاسعار الجارية مقسوما على الناتج القومي بالاسعار الثابتة مضروبا في مائة انظر جدول (١٩) . فالناتج المحلي بالاسعار الثابتة سوف لا يساوي بالضرورة الانفاق القومي بتلك الاسعار وذلك لعدد من الاسباب [٢]*.

وبعد ان تم احتساب القيمة الفعلية للصادرات النفطية لاول مرة من قبل الباحث باعتماد ارقام واقعية حول الكميات ومعدلات اسعار التصدير واسعار الصرف والذي تم اعتماد اسعار صرف رسمية ولغاية عام ١٩٩٦ واسعار صرف فعلية والذي بدء العمل فيها في ١٩٩٦/١١/٢٦ وبذلك تم التوصل للجدول (٢١) والذي يلاحظ عن طريقه ارتفاع نسبة الصادرات كنسبة من الانفاق بعد عام ١٩٧٣ لتصل الى اعلى مستوى لها عام ١٩٧٩. اذ تشير الاحصائيات الى ان الصادرات النفطية شكلت نسبة قدرها (٦٨,٢%) من اجمالي الصادرات عام ١٩٧٤ والتي اخذت تلك النسبة بارتفاع بعد ذلك التاريخ لتصل الى اعلى مستوى لها عام ١٩٧٩ إذ حققت مساهمة قدرها (٩٨,٢٨%) من اجمالي الصادرات ، في حين صادرات السلع من دون النفط لم تشكل سوى (١,١٥%) فقط في السنة نفسها ، وكذلك نلاحظ ان اجمالي الصادرات قد اظهر اتجاها للتزايد على امتداد مدة الدراسة باستثناء مدة الثمانينيات والنصف الاول من تسعينيات القرن الماضي (وهي المدة التي شهدت الحرب العراقية الايرانية ومدة الحصار الاقتصادي) ، إذ انخفضت الصادرات الكلية بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٣٧,٧% و ٣٧,٤% للمدة من ١٩٧٠-١٩٧٤ و ١٩٧٥-١٩٧٩ حققت عن طريقها الصادرات النفطية معدل نمو سنوي مركب مقداره ٨٤,١%

---

[١] -صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ص٤٣ ، ٥٢ .

[٢] -جواد هاشم ، الحسابات القومية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص٣٨٢ .

* اسباب عدم التساوي :

١- بسبب شمول العديد من الانشطة الاقتصادية على صناعات وسيطة مما يسبب تداخلا فيما بين هذه المساهمات .

٢-وجود العديد من العوامل التي تؤدي الى التأثير في العلاقة بين صافي الانتاج واجمالي الانتاج (والتي تؤثر في التكاليف).

٣-اللجوء الى العديد من الافتراضات في حساب الانفاق القومي بالاسعار الثابتة وذلك بالاعتماد على مؤشرات غير مباشرة او استخدام معدلات اسعار سلع معينة لقياس التغير في اسعار سلع اخرى ... وهكذا .

و ٤٠,٩% للمدة نفسها على التوالي اذ حققت صادرات النفط ارتفاعا في معدلات نموها وذلك لمواجهة متطلبات الحرب اذ بلغ معدل التمو السنوي المركب للمدة (١٩٨٠-١٩٨٤) ٨٣% ثم اتجهت هذه المعدل للأنخفاض بسبب ما تعرضت له منافذ التصدير من تخريب اثناء الحرب حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للصادرات النفطية للمدة(١٩٨٥-١٩٨٩) ٧,٢% والتي نمت اثناء المدة نفسها الصادرات الكلية من السلع والخدمات بمعدل ٢,٤% في حين اظهرت صادرات السلع غير النفطية والخدمات تذبذبا في قيمتها المطلقة ومساهمة ضئيلة الى اجمالي الصادرات فهي لا تتعدى سوى نسبة ٢٠% من اجمالي الصادرات اثناء المدة من ١٩٧٠-١٩٧٩ والتي سرعان ما انخفضت تلك النسبة الى ١٤% وذلك بسبب ظروف الحرب والتي ادت الى انخفاض المساهمة النسبية لصادرات السلع غير النفطية والخدمات وذلك لوقوع الاقتصاد العراقي تحت تأثير الحرب وكذلك انهيار العديد من المؤسسات والمنشآت وتوقف العديد من الخدمات [*] والتي تدخل ضمن تصنيف الصادرات . وبالرغم من تأكيد العديد من الخطط الاقتصادية على ضرورة تنويع هيكل الصادرات [(١)]،فقد كانت وما زالت الصادرات النفطية تستحوذ على النسبة العظمى من اجمالي الصادرات والتي ساهمت في تكوين الانفاق على الناتج للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بنسبة ٨٠,٠٩٤% كمتوسط مساهمة نسبية للصادرات النفطية والتي تعد اعلى نسبة مساهمة اثناء مدة الدراسة محققا ما نسبته ٨٦,٩٦%[*] من اجمالي الصادرات والتي حققت معدل نمو سنوي مركب قدره - ٢٦,٩ اثناء المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ الا ان اعلى معدل نمو سنوي مركب لاجمالي الصادرات كان اثناء المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ والذي تعدى ٧٦١,٤% وذلك لتمكن العراق من معاودة تصدير النفط بعد خضوعه لفترة طويلة تحت ظل الحصار الاقتصادي .

وبالنظر لتعاظم الايرادات النفطية في السنوات التي اعقبت عام ١٩٧٣ وما ترتب عليه من تزايد معدلات الانفاق الاستهلاكي الحكومي .

والذي حافظ على استقرار نسبي تقريبا حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي ليمثل ربع المساهمة النسبية في اجمالي الطلب تقريبا .

---

[*] والتي تشتمل على نقل المسافرين وبضائعهم وكذلك خدمات الشحن Freight وخدمات نقل المسافرين Passenger Service وخدمات النقل والمواصلات الاخرى Other Transport and Communication

للمزيد انظر :

-جواد هاشم ، الحسابات القومية ، مصدر سابق ، ص٢٣٨-٢٣٠ .

[١] -انظر :

-وزارة التخطيط (سابقا) ، خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠ ، ص٨-٣٠.

[*] متوسط المساهمة لصادرات النفط / متوسط المساهمة النسبية لاجمالي الصادرات .

اظهر بعدها ميلا للارتفاع عن طريق عقد الثمانينيات ليبلغ اعلى مستوى له عام ١٩٨٣ إذ بلغ ٨٦٢٢,٢٥٠ مليون دينار ليشكل ما نسبته ٤١,١٢٩% من المساهمة النسبية والذي اظهر انخفاضا بعد ذلك التاريخ ليحقق معدلات نمو مركب مقداره ١٨,٨% و -٥,٣%للمدة ١٩٨٠-١٩٨٤ و ١٩٨٥-١٩٨٩ ثم سرعان ما هبط مقدار مساهمته النسبية في اجمالي تكوين الطلب في تسعينيات القرن الماضي وبخاصة بعد عام ١٩٩١ ليشكل ما مقداره ٩,٩ *كمتوسط مساهمة للمدة ١٩٩٢-١٩٩٩ والذي ارتفع في عام ١٩٩٧ بمقدار ١٥٠٢,٨٨ مليون دينار عن عام ١٩٩٦ مما اثر ذلك في معدل النمو المركب إذ اظهر ارتفاعا في المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ ليشكل ٢٠٦,٧%في حين كان قد حقق معدل نمو مقداره -١٥١,٢% للمدة ١٩٩٠-١٩٩٤ في حين حقق مساهمة نسبية للمدة نفسها مقدارها ٢١,٤٨% و ١٣,١٣% و ٢٠,٥٤% للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ محققا معدل نمو مقداره -٢٢,١ ، والذي يظهر عن طريق تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي وارتباط معدلات نموه بمعدلات نمو الايرادات من الصادرات النفطية لكونها تشكل مصدرا اساسيا للايرادات المالية العامة للدولة .

اما فيما يخص جانب الانفاق الاستهلاكي الخاص يلحظ عن طريق الجدول (٢٢) انها تشكل اعلى نسبة مساهمة من اجمالي الانفاق اثناء المدة المدروسة ما عدا المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وذلك للارتفاع الكبير في الاهمية النسبية للصادرات النفطية بعد عام ٢٠٠٣ .

ويرجع الارتفاع النسبي في معدل نمو هذا المتغير اثناء المدة المدروسة الى تزايد معدلات نمو الايرادات النفطية ولاسيما في السنوات التي اعقبت عام ١٩٧٣ وما ترتب على ذلك من تزايد معدلات الدخل الفردي المخصص للاستهلاك ، والتي تأثرت تلك الارتفاعات بقرار الحصار المفروض على العراق بعد عام ١٩٩١ والذي ادى الى انخفاض ملحوظ في الايرادات النفطية والتي القت بظلها على ذلك المتغير مما اظهر انخفاضا واضحا للعيان اثناء المدة ١٩٩١-١٩٩٦ والتي كان في السنة السابقة لهذه المدة محققا اعلى مقدار له من اجمالي الطلب إذ بلغ عام ١٩٩١ ما قيمته ١٥٦٩١,٦٩ مليون دينار ليحقق فيها اعلى معدل نمو مركب اثناء المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ ليبلغ ٣٨% محققا متوسط مساهمة نسبية مقدارها ١٥٢,١٢٩% وذلك لتمكن العراق من اعادة تصدير النفط ، انظر الجدول (٢٢) والجدول (٢٥) والجدول (٢٤) على التوالي .

اما فيما يخص اجمالي تكوين رأس المال الثابت والذي يشير الى القيمة النهائية للسلع الرأسمالية الثابتة زائدا قيمة ما يصنعه المنتج من سلع رأسمالية لاستعمالها في مصنعه [١]، فيمكن عن طريق تتبع القيمة المطلقة لاجمالي الطلب المحلي جدول (٢٠) الى ان القيمة المطلقة لهذا الانفاق والتي اتجهت نحو

* تم احتساب متوسط الأهمية النسبية للمدة المذكورة وقسمتها على عدد السنوات للمدة نفسها .

١ -جواد هاشم ، الحسابات القومية ، مصدر سابق ، ص١٨٢ .

الارتفاع اثناء المدة حتى عام ١٩٨٤ بعدها نلحظ اتجاها للانخفاض ليبلغ ادنى مستوى له اثناء المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ والذي حظي بمتوسط اهمية نسيبة لعقد السبعينيات بلغت ١٦,١٦٠% بالنسبة لمجمل الانفاق والتي سرعان ما ارتفعت تلك الاهمية بالنسبة لعقد الثمانينات لتبلغ ٢٨,٤٢٩% كمتوسط مساهمة نسبية للمدة ١٩٨٠-١٩٨٩ والذي حقق اعلى مساهمة له في تكوين الانفاق عام ١٩٨٢ إذ بلغت ما يقرب من نصف قيمة الانفاق الاجمالي إذ تشير البيانات الى ان تلك النسبة بلغة اكثر من ٤٥% في عامي ١٩٨١-١٩٨٢ بالذات والتي جاءت كنتيجة طبيعية بسبب تزايد الانفاق على الانشاءات العسكرية والاسلحة والمعدات الحربية لمواجهة متطلبات الحرب وقتذاك ، والذي اظهر انخفاضا واضحا بعد ذلك التاريخ بالنظر لظروف الحرب وما رافقها من انخفاض في مستوى التكوين الرأسمالي الحكومي والخاص بصورة خاصة لارتباطه بظروف عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطرة وعدم اليقين من جراء عدم الاستقرار بسبب الظروف الاستثنائية وهكذا ساهم كلا المكونين في انخفاض الاهمية النسبية لاجمالي تكوين رأس المال الثابت الى اجمالي الطلب المحلي ، وبالتأكيد كان لانخفاض الاهمية النسبية لتكوين رأس المال الحكومي دورا اكبر في هذا الانخفاض بالنظر لارتفاع وزنه النسبي .

ويظهر ذلك عن طريق انخفاض معدلات النمو السنوي المركب خصوصا في ظروف الحرب إذ حقق معدل نمو سنوي مركب قدره ١١,٩% للمدة ١٩٨٠-١٩٨٤ ومتوسط مساهمة نسبية ٣٣,٦١١% في حين كان قد حقق نمو قدره ٢٧% للمدة ١٩٧٥-١٩٧٩ ومتوسط مساهمة نسبية ١٧,٨٧٥% في حين جاء ليحقق معدل نمو سنوي مركب سالب للمدة ١٩٩٠-١٩٩٤ بلغ -٧٩,٨% ومساهمة نسبية قدرها ١٨,٢٠٤% ثم ما لبث ان ارتفع معدل النمو المركب هذا ليبلغ ما مقداره ٧٩,٣% و ٥٥,١% للمدة ١٩٩٥-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إذ تمكن العراق من اعادة تصدير النفط بعد عام ١٩٩٦ إذ نلاحظ ان اجمالي تكوين رأس المال الثابت كان قد تضاعف عام ١٩٩٨ ليبلغ ٨٥٤,٧٧ مليون دينار في حين كان عام ١٩٩٧ يبلغ ٤٤١,٣١ مليون دينار والذي اخذ بعد ذلك مسارا تصاعديا حتى نهاية المدة المدروسة والتي بلغ فيها اعلى معدل نمو سنوي مركب اثناء مدة الدراسة .

جدول (١٦)

جدول (٢٠)

جدول (٢١)

جدول (٢٢)

جدول (٢٣)

جدول (٢٤)

جدول (٢٥)

المبحث الاول :المتغيرات المتخلفة زمنيا ونماذج توزيعها [1]:

ان نماذج التوزيع المختلفة زمنيا هي النماذج المتضمنة قيما متخلفة زمنيا للمتغيرات الخارجية او قيما مختلفة زمنيا للمتغيرات المعتمدة ضمن مجموعة المتغيرات التوضيحية ، والتي تم استخدامها بصورة شاسعة في البحوث التطبيقية إذ غالبا ما يتوزع تأثير متغير يتعلق بالسياسات في سلسلة من المدد الزمنية (أي ان المتغير التابع قد يكون بطيء الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل) مما يتطلب سلسلة من التغيرات المفسرة المبطئة لتفسير عملية التكيف الكاملة ، حيث ان الصيغة العامة لانموذج التوزيع المتخلف زمنيا والمتضمن متغيرات خارجية متغيرة زمنيا فقط كالاتي :

$$Y_t = a_o + b_o x_t + b_1 x_{t-1} + b_2 x_{t-2} + \ldots\ldots + U_t$$

حيث نلاحظ ان هناك درجات متعددة لهذا النوع من التخلف :

١-مخطط التخلف المتناقص : حيث يفترض هنا ان الاوزان تتناقص أي بمعنى ان القيم الحداثة لـ(X) تملك تأثيرا اكبر على (Y) من القيم الاكثر بعدا لـ(X) .

$$b_1 x_{t-1} > b_2 x_{t-2} > b_n x_{t-n}$$

والتي تتطابق تماما مع دالة الاستهلاك .

٢-مخطط التخلف المتعاقد : والذي يعطي وزنا متساويا أي ان قيم (X) تملك نفس التأثير في (Y).

٣-نموذج V المقلوب للتخلف : أي يفترض اوزانا متزايدة في البداية وفيما بعد تتناقص تلك الاوزان.

$$b_1 x_{t-1} > b_2 x_{t-2} < b_n x_{t-n}$$

وكذلك نلاحظ وجود العديد من نماذج التخلف (التباطؤ الزمني) :

١- نموذج المون (Alimon) : للتخلف المتعدد الحدود والخاص بتقدير معلمات المتغيرات المتخلفة الخارجية (المتغير المستقل) فقط والذي يسمح باستخدام أي نوع من انواع التخلف السابقة الذكر ، اذ يعبر عن هيكل ابطاء مرن الا انه لا يمكن تحديد فترة الابطاء او شكل الابطاء معتمدا بذلك على المتغيرات المستقلة فقط في الابطاء ، الا انه يعد من النماذج صعبة التحقيق في الواقع العملي لما يشتمل عليه من تعقيدات في احتساب المعادلة.

٢- نموذج التعديل الجزئي لنيرلوف : والذي يعد من النماذج السلوكية حيث يرى ان هناك مستوى مرغوب لـ(Y) في الفترة (T) عبر عنه بـ(Y_t^*) والذي يعتمد على قيمة (X) للفترة (X_t) حيث ان

---

[1] - انظر

-دومنيك سلفادور ، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي ، ترجمة سعدية حافظ منتظر ،دار ماكجوخيل للنشر ، ١٩٨٢ ، ص١٩٠-٢١١ .

-كينث اوف والس،مقدمة في الاقتصاد القياسي ، ترجمة عادل عبد الغني ، مديرية الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨١ ، ص٥٢-٥٩ .

-كولتسانس ، نظرية الاقتصاد القياسي ، ترجمة محمد عبد العال واخرون ، دار الحكمة للطبع والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص٣٦٣-٤٠٠ .

$Y_t^* = b_0 + b_1 x_1 t + U_t$

فافتراض وجود مستوى مرغوب من رأس مال الشركة (Y_t^*) والذي لا يمكن ملاحظته الا بعد تحقيق بعض القواعد المخصصة باتخاذ القرار والتي تتأثر بالمشاكل المالية المتعلقة بالاستثمار والتغير الفعلي في رأس مال الشركة المساهمة في اية فترة .

$Y_t - Y_{t-1} = \lambda(Y_t^* - Y_{t-1}) + U_t$

حيث ان

$Y_t - Y_{t-1} =$ الاستثمار الفعلي في الفترة t

$Y_t^* - Y_{t-1} =$ الاستثمار المطلوب

$\lambda =$ المعامل المعدل $0 < \lambda < 1$

والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي :

$Y_t - Y_{t-1} = \lambda[(b_0 + b_1 x_t + U_t) - Y_{t-1}] + U_t$

٣- نموذج التوقعات المكيفة لكيكان : والذي يعد من النماذج السلوكية حيث ان قيمة (Y) في اية فترة زمنية لا تعتمد على القيمة الحقيقية لـ(X_t) بل على القيمة المتوقعة لـ(X_t^*) اذ نلاحظ مثلا ان الكمية المطلوبة من سلعة ما (عند فترات التضخم السريع) تتحدد عن طريق السعر المتوقع (P_t^*) بدل من السعر الفعلي ، وبما ان السعر المتوقع يتحدد في المستقبل لذلك يجب التعويض لايجاد المتغيرات المتوقعة

$Y_t = b_0 + b_1 x_t^* + U_t$

وبما ان x_t^* متوقعة اذن :

$x_t^* - x_{t-1}^* = r(x_t - x_{t-1}^*)$ $0 < r < 1$

اذ نلاحظ هنا ان التوقعات نادرا ما تكون واقعية لوجود فرق ما بين ما هو متوقع وما هو فعلي .

٤- نموذج كويك (Koyck) : يتضمن نموذج كويك قيما متخلفة للمتغيرات الداخلية (المتغير التابع) فيما بين مجموعة الانحدارات وهو واحد من اغلب نماذج التوزيع المتخلفة الشائعة في البحوث التطبيقية اذ يفترض ان الاوزان (معاملات التخلف) تتناقص باستمرار متبعة سلوك متوالية هندسية :

$Y_t = a_o + b_o x_t + b_1 x_{t-1} + b_2 x_{t-2} + ... + U_t$ .....(1)

بافتراض

$U \sim N(0, \delta u^2)$

$E(u_i u_j) = 0$ $(i \neq j)$

$E(u_i u_j) = 0$ $(j=1, 2, 3, \ldots, k)$

وباستخدام اوزان تتناقص كمتتالية هندسية و $0 < \delta < 1$ يعطي

$b_1 = \lambda\, b_o$

$b_2 = \lambda^2\, b_o$ $b_1 = \lambda^i\, b_o$ i = 1,2,.....

وبالتعويض بالانموذج الاصلي نحصل على

$$Y_t = a + b_o x_t + (\lambda\, b_o) x_{t-1} + b_2 x_{t-2} + \ldots\ldots + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وبابطاء بمدة زمنية واحدة

$$Y_{t-1} = a + b_o x_{t-1} + \lambda\, b_o x_{t-2} + \lambda^2 b_o x_{t-3} + \ldots\ldots + U_{t-1} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وبالضرب في λ والطرح من المعادلة (٣) نحصل على

$$Y_t - \lambda Y_{t-1} = a(1-\lambda) + b_o X_t + (u_t - \lambda u_{t-1}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

Or

$$Y_t = a_o(1-\lambda) + b_o X_t + \lambda Y_{t-1} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{(المعادلة المعتمدة)}$$

Where

$$V_t = u_t - \lambda u_{t-1}$$

كما ان الاعتماد على القيم المتخلفة لـ(Y_{t-1} المتغير التابع) كان في حقيقة الامر تجنبا لحدوث ارتباط خطي متعدد ما بين المتغيرات المستقلة (X) حيث ان (Y_{t-1}) سوف يكون بشكل عام اقل ارتباطا مع (X_t) من القيم المتعاقبة الاخرى .

لذلك تم اعتماد نموذج كويك من قبل الباحث بالاضافة الى ان الدراسة تعتمد على ايرادات حقيقية وليست متوقعة فمعدل النمو مرتبط بالايرادات الحقيقية للصادرات النفطية (لكيكان) وكذلك تحاول الدراسة دراسة المستويات الحالية للنمو وليست المرغوبة في النمو لذلك كله تم الاعتماد على نموذج كويك .

المبحث الثاني : توصيف دوال النموذج

تعد اول مرحلة من مراحل البحث القياسي هو توصيف وصياغة النموذج الرياضي لنحصل على النموذج الذي يتولى بواسطته دراسة الظاهرة الاقتصادية بصورة تطبيقية اذ تتطلب هذه الخطوة ما يلي :

١- تحديد المتغيرات المستقلة (توضيحية) والمتغيرات التابعة المعتمدة : اذ تم استخدام ايرادات الصادرات النفطية وكذلك ايرادات صادرات السلع غير النفطية كمتغيرات مستقلة في حين تم استخدام ثلاث وستون متغيرا تابعا والتي شملت على الناتج المحلي الاجمالي على مستوى القطاعات وكذلك اجمالي تكوين رأس المال الثابتة قطاعيا .

٢- التوقعات المسبقة لاشارة المعلمة وحجمها وهذه التوقعات المسبقة تمثل معايير نظرية اذ يتوقع ان تكون اشارة المعلمة موجبة معتمدا في ذلك على طبيعة العلاقة الطردية ما بين نمو ايرادات الصادرات النفطية وللنمو الاقتصادي في العراق .

٣- الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات وخصائصها سواء كانت خطية او غير خطية ، ونظرا لغموض النظرية الاقتصادية في هذا المجال اصبح من المعتاد لدى الاقتصاديين القياسين ان يجربوا عدة اشكال خطية وغير خطية والتي تشير الى العلاقة غير المباشرة ، وكذلك فان حجم النموذج يعتمد على درجة تعقيد الظاهرة المدروسة او الغرض من استخدام النموذج وبما ان النموذج يحاول تتبع اثر التغير في المتغير التابع لذلك تم استخدام نموذج التباطؤ الزمني (Koyck) .

المتغيرات المستخدمه في الانموذج القياسي

اسم المتغير	الرمز
الناتج المحلي الاجمالي	GDPt
الناتج المحلي الاجمالي المتباطؤلسنة واحده	GDPt-1
ايرادات الصادرات النفطيه	Et
ايرادات الصادرات للسلع غير النفطيه النفطيه	Enont
الناتج المحلي الاجمالي باستبعاد انتاج النفط الخام	GDPnont
الناتج المحلي الاجمالي باستبعاد انتاج النفط الخام المتباطؤلسنة واحده	GDPnont-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعه والصيد والغابات	At
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعه والصيد والغابات المتباطؤلسنة واحده	At-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع المقالع	QSt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع المقالع المتباطؤلسنة واحده	QSt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعه التحويليه	MIt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعه التحويليه المتباطؤلسنة واحده	MIt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الكهرباء والماء	EWt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الكهرباء والماء المتباطؤلسنة واحده	EWt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع البناء والتشيد	BCt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع البناء والتشيد المتباطؤلسنة واحده	BCt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النقل والمواصلات	TCSt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النقل والمواصلات المتباطؤلسنة واحده	TCSt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع تجارة الجمله والمفرد والمطاعم	Tt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع تجارة الجمله والمفرد والمطاعم المتباطؤلسنة واحده	Tt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع المال والتامين وخدمات العقارات	FIRBt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع المال والتامين وخدمات العقارات المتباطؤلسنة واحده	FIRBt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع البنوك والتامين	Bit
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع البنوك والتامين المتباطؤلسنة واحده	Bit-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع ملكية دور السكن	ODt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع ملكية دور السكن المتباطؤلسنة واحده	ODt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع خدمات التنميه الاجتماعيه والشخصيه	SPSt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع خدمات التنميه الاجتماعيه والشخصيه المتباطؤلسنة واحده	SPSt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع خدمات التنميه الاجتماعيه	SSt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع خدمات التنميه الاجتماعيه المتباطؤلسنة واحده	SSt-1
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الخدمات الشخصيه	PSt
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الخدمات الشخصيه المتباطؤلسنة واحده	PSt-1
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	GCEt
الانفاق الاستهلاكي الحكومي المتباطؤلسنة واحده	GCEt-1
الانفاق الاستهلاكي العائلي	PFCEt
الانفاق الاستهلاكي العائلي المتباطؤلسنة واحده	PFCEt-1
اجمالي تكوين راس المال الثابت	GFCFt
اجمالي تكوين راس المال الثابت المتباطؤلسنة واحده	GFCFt-1
الاستيرادات	IMt
الاستيرادات المتباطنه لسنة واحده	IMt-1

المبحث الثالث : تقدير وتحليل دوال النموذج

المطلب الاول : الصادرات والناتج المحلي الاجمالي Export and Gross Domestic Product

من المعروف ان الصادرات من السلع النفطية في العراق تشكل نسبة عالية جدا من اجمالي الصادرات ، وعلى الرغم من الارتفاع البطيء والمتذبذب في مساهمتها النسبية في الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي الا انها ما زالت تشكل نسبة مرتفعة من اجمالي الصادرات بالاضافة الى ارتفاع قيمتها بالنسبة للقيمة المطلقة للانفاق على ذلك الناتج ، باستثناء عدد من السنين ويعود ذلك الى العديد من العوامل المؤثرة اهمها ما هو متعلق بظروف الحرب . وبالنظر الى الاهمية المميزة للصادرات النفطية ، وبما ان ايرادات الصادرات النفط الخام تشكل حوالي ٩٨% من اجمالي الصادرات . وبناء على ما تقدم فان السمة الرئيسة لاقتصاد جمهورية العراق هي انه اقتصاد يعتمد على انتاج وتصدير النفط ، وان النمو الاقتصادي دالة لايرادات النفط . لذلك فان قطاع التصدير (النفط الخام) يشكل القطاع القائد Leading sector والمحرك الاساس للنمو الاقتصادي ، وكما هو معروف ان الناتج المحلي الاجمالي يعبر عن مجموع اجمالي قيم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد العراقي اثناء مدة زمنية معينة تكون سنة في الغالب . ولغرض معرفة الاثر الذي تؤديه هذه الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي تم اعتماد الصادرات النفطية بصورة مفصلة بوصفها المتغير المستقل (independent variable) والناتج المحلي الاجمالي GDP كمتغير تابع (Depended variable) وقد جاء الانموذج الخطي بمدد الابطاء لـ (Koyck) بنتائج افضل مقارنة بالصيغة اللوغارتمية والذي اظهر عدم معنوية الصادرات النفطية في نمو الناتج المحلي الاجمالي عن طريق اختبار (t) وكذلك عدم معنوية كل من الصادرات النفطية و GDP المبطئ لمدة سنة واحدة في تفسير التغيرات الحاصلة في GDP عن طريق انخفاض مؤشر معامل التحديد R^2 ، ونتيجة لاختيار شكل غير صحيح للدالة يختلف عن العلاقة الحقيقية لها بين المتغير التابع والمتغير المستقل فان Ui سوف يظهر ارتباطا تسلسليا ويتضح ذلك عن طريق اختبار D.W الذي اظهر ان الانموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب لذلك تم رفض الانموذج وقبول الصيغة الخطية ، في حين كان الهدف من اختيار آليات التباطئ الزمني هي ان المتغير الواحد يتفاعل مع متغيرات اخرى اثناء مدة زمنية وليس في لحظة واحدة وذلك كمحاولة لجعل الانموذج انموذجا حركيا dynamic models [1]،بعد ان كثر النقاش والجدل حول نظريات التجارة الدولية* من انها نظريات استاتيكية ولا علاقة لها

[1] –كينث اف والس ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، ترجمة عادل عبد الغني محبوب ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨١ ، ص٥٢–٥٦ .

* ان الذي يخصنا من نظريات التجارة الدولية هو دور الصادرات كمحرك للنمو .

بنماذج النمو الاقتصادي لكونها نماذج ديناميكية ، وقد تم الاختبار على وفق درجات حرية ١% و ٥% على التوالي ، وكانت نتائج النموذج الخطي كالاتي :

$$GDP_t = 5424.65 + 0.528871E_t + 0.56928GDP_{t-1}$$
$$T \qquad (3.68) \qquad (4.20) \qquad (5.98)$$
$$R^2 = 0.86 \quad R^{2-} = 0.85 \quad F = 105.27 \quad h = -0.507 \quad rx_1x_2 = 0.75$$
$$SR = (2.3.3) \quad LR = (12.5.8) \quad AL = (1.3.21) \quad ML = (1.2.29) \quad VL = (3.0.5)$$

وبعد احتساب اوزان المتغير المرتد زمنيا باعتماد الصيغة التالية :

$$w_i = (1-\lambda)\lambda^{\,i}$$
$$GDP_t = 12594.377 + 0.529E_t + 0.4307GDP_{t-1} + 0.245GDP_{t-2} + 0.139GDP_{t-3} + 0.079GDP_{t-4}$$
$$+ 0.045GDP_{t-5} + 0.025GDP_{t-6} + 0.014GDP_{t-7} + 0.008GDP_{t-8} + 0.004GDP_{t-9} + 0.0026GDP_{t-10}$$
$$+ 0.0015GDP_{t-11} + 0.0009GDP_{t-12} + 0.0004GDP_{t-13}$$

يلاحظ عن طريق الانموذج المقدر اعلاه ان المتغيرات المستقلة قد حددت ما نسبته (٨٦%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع GDP ، في حين ان ما نسبته (١٤%) والذي لم يتمكن من تحديده عن طريق الصادرات و GDP المبطئ لسنة واحدة فيمكن رده الى مجموعة من العوامل الاخرى والتي لم يأخذ اثرها في الانموذج المبحوث ، ولغرض التأكد من معنوية التقديرات التي تم الحصول عليها ، كان لابد من اخضاع الانموذج الى الاختبارات الاحصائية لتأكد من ذلك باستخدام اختبار (t) إذ ان قيمة (t) المحتسبة للصادرات والبالغة (٤,٢٠) اكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) و (١%) والبالغة (١,٦٩٤) و (٢,٤٥٧) على التوالي ، وقد تم الاعتماد والتأكيد على مستوى معنوية (١%) وذلك لاعطاء الانموذج اعلى دقة ممكنة وكذلك مستوى (٥%) وهي درجة معنوية مناسبة للابحاث الاجتماعية . والذي يدل على معنوية b_1 و b_2 احصائيا وامتلاك تأثير ايجابي عن طريق امتلاكها معنوية تأثير عالية تظهر بصورة واضحة عن طريق ارتفاع قيمة $\hat{b}_1$ و $\hat{b}_2$ المقدرة في التأثير في المتغير التابع GDP وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة . ولاجل اختبار المعنوية الاجمالية للانموذج المقدر ككل نلجئ الى اختبار f والذي نجد عن طريقه ان قيمة (f) المحتسبة (١٠٥,٢٧) اكبر من قيمة (f) المجدولة والبالغة عند مستوى معنوية (٥%) و (١%) وبدرجات حرية (٢ ، ٣٣) البالغة (٥,٣٩) و (٥,٣٢) على التوالي والذي يشير قياسيا الى ارتفاع الانحرافات الموضحة في الناتج المحلي الاجمالي GDP بالنسبة الى الانحرافات غير الموضحة ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وعليه سوف يتم قبول الفرض القائل بان b_1 و b_2 لا تساوي الصفر معا .

في حين يشير اختبار [1](h) الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وذلك عند مقارنة قيمته (h) المحتسبة في الانموذج المقدر والبالغة (٠,٥٠٧-) مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) والبالغة (١,٩٦) وبذلك نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي .

وكذلك يشير اختبار Klein الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity أي عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة ($r_{x_i x_j}=1$) إذ ان ($R^2 > (rx_1 x_2)^2$) اكبر من كل معامل الارتباط ما بين المتغيرين المستقلين .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فان انموذج مدد الابطاء لـ(Koyck) جاء بافضل التقديرات إذ تشير نتائج التقدير الى ان الاثار الواسعة موجبة ، ومعنوية ومنخفضة مع مرور الزمن عن طريق استجابة الناتج المحلي الاجمالي GDP لايرادات الصادرات وعن طريق الانموذج اعلاه يمكن الحصول على معامل الاستجابة الجزئية وكالاتي :

$$0.56928 = 1 - \lambda \Rightarrow \hat{\lambda} = 0.43072$$

والتي تعد هذه القيمة منخفضة لتشير الى وجود اختناقات بسيطة ، تعيق من سرعة وصول (GDP) الى مستواه الامثل في الاستجابة الى التغير في ايرادات الصادرات النفطية وعن طريق هذه النتيجة يمكن ان نتوصل الى ان متوسط طول مدة التباطؤ الزمني تساوي (١,٣,٢١) سنة وثلاثة اشهر وواحد وعشرين يوما لوصول GDP الى مستواه الامثل . بينما بلغت كل من المؤشرات التالية والخاصة بمدد الابطاء إذ بلغت مدة الابطاء في الاجل القصير (٢,٣,٣) والتي تم الحصول عليها عن طريق المعادلة $SR = a_o(1-\lambda)$ ، والذي يظهر بوضوح عن طريق المعادلة المقدرة بعد احتساب اوزان المتغير المرتد زمنيا إذ يمكن ملاحظة ذلك عن طريق الانخفاض في GDP_{t-2} المبطئ للمدة الثانية . في حين بلغت مدة الابطاء في الاجل الطويل (١٢,٠٥,٠٨:٤,٦) والتي تم الحصول عليها عن طريق المعادلة $LR = \frac{a_o}{(1-\lambda)}$ ، والذي ظهر بصورة واضحة بعد ان تم تصفير المتغير المتباطؤ للمدة (GDP-13) في حين وصل وسيط مدة التباطؤ والتي تم التوصل لها عن طريق المعادلة $ML = \frac{Log(0.5)}{Log(\lambda)}$ إذ بلغت

١- كولتسانس ، نظرية الاقتصاد القياسي ، مصدر سابق ، ص٢٧٦-٢٨٣ .

$$h = \sqrt{[n/[1-(n)*(s)^2]]} * \left[1 - \left(\frac{DW}{2}\right)\right]$$

n = عدد المشاهدات

S = الخطأ المعياري

DW= اختبار درين واتسون

(1.2.29:2:57:04) ليتوزع ذلك التباطؤ حول (٣,٠,٥) ثلاث سنوات وخمسة ايام عن طريق المعادلة $VL = \frac{\lambda}{(1-\lambda)^2}$ إذ تتقارب قيم المتغير المتباطؤ دوريا كل ثلاث سنوات ضمن هذه المدة .

ان معنوية معامل متغير ايرادات الصادرات النفطية تعكس حقيقة واقعية لكونها السمة الرئيسة لاقتصاد العراق هي ان الاقتصاد يعتمد على انتاج وتصدير النفط وان النمو الاقتصادي دالة للايرادات النفطية . لذلك فان قطاع التصدير (النفط الخام) يشكل القطاع القائد والمحرك الاساس للنمو الاقتصادي في العراق . ولإثبات ذلك قام الباحث بقياس اثر صادرات السلع (غير النفطية) والخدمات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي GDP ، وعن طريق العلاقة بين صادرات السلع غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي فان الصيغة الخطية جاءت بنتائج افضل من الصيغة اللوغارتيمية وكالاتي :

$$GDP_t = 3638.412 + 0.178E_t non + 0.845GDP_{t-1}$$
$$T \quad (2.054) \quad (0.420) \quad (8.608)$$
$$R^2 = 0.79 \quad R^{-2} = 0.78 \quad F = 63.221 \quad h = -0.986 \quad rx_1x_2 = 0.61$$
$$SR = (5.6.3) \quad LR = (23.4.7) \quad AL = (5.4) \quad ML = (4.11.5) \quad VL = (3.5)$$
$$GDP_t = 23473.625 + 0.178Enon_t + 0.155GDP_{t-1} + 0.131GDP_{t-2} + 0.11GDP_{t-3} + 0.093GDP_{t-4}$$
$$+ 0.079GDP_{t-5} + 0.067GDP_{t-6} + 0.056GDP_{t-7} + 0.047GDP_{t-8} + 0.04GDP_{t-9} + 0.034GDP_{t-10}$$
$$+ 0.028GDP_{t-11} + 0.024GDP_{t-12} + 0.02GDP_{t-13} + 0.017GDP_{t-14} + 0.014GDP_{t-15} + 0.012GDP_{t-16}$$
$$+ 0.01GDP_{t-17} + 0.008GDP_{t-18} + 0.007GDP_{t-19} + 0.006GDP_{t-20} + 0.005GDP_{t-21} + 0.004GDP_{t-22}$$
$$+ 0.0038GDP_{t-23} + 0.0032GDP_{t-24}$$

ويتضح عن طريق الانموذج ان المتغيرات المستقلة قد حددت ما نسبته (٧٩%) من المتغيرات في المتغير التابع GDP وان ما نسبته (٢١%) من التغيرات والذي لم تتمكن من تحديده ايرادات صادرات السلع (غير النفطية) والخدمات و GDP المبطئ لسنة واحدة ، والذي يعود الى متغيرات لم يتم الاخذ بها في اطار الانموذج المبحوث .

وللتأكد معنوية التقديرات التي تم الحصول عليها كان لابد من اخضاعها الى الاختبارات الاحصائية والتي تشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity عن طريق أنموذج Koyck والذي يشير الى مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية .

وكذلك يشير الانموذج الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي Autocorrelation بين الاخطاء العشوائية المتتابعة ، أي ان قيم المتغير العشوائي ui مستقلة عن بعضها.

والذي امكن الكشف عنه عن طريق قيمة (h) المحتسبة البالغة (-0.98) بمستوى معنوية (٥%) والتي هي اصغر من القيمة المجدولة (١,٩٦) . كما ان النتائج تشير الى عدم معنوية المعلمة المقدرة لصادرات السلع (غير النفطية) وذلك عن طريق اختبار t .

مما يؤكد عدم معنوية صادرات السلع والخدمات (غير النفطية) في التأثير في الناتج المحلي الاجمالي GDP في حال توجه كافة انتاج النفط الخام نحو السوق الداخلية عن طريق الاستهلاك المحلي وفي حال حدوث ذلك فان هذا الافتراض سوف يؤدي الى اعاقة الناتج المحلي الاجمالي* للوصول الى مستواه الامثل إذ تشير مدة الابطاء من نوع (Koyck) الى ان متوسط مدة الابطاء الزمني سوف تصل الى (٥,٦) خمس سنوات وستة اشهر تقريبا لكي يصل GDP الى مستواه الامثل .

وهذا ما يؤكد الدور الذي تمارسه الصادرات النفطية في التأثير ايجابا في نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP .

وذلك بعد ان اجتاز الانموذج كافة الاختبارات الاحصائية .ولتأكيد الدور الذي تمارسه تلك الصادرات لكونها القوة الدافعة للنمو الاقتصادي ، فقد قام الباحث بتقدير العلاقة ما بين ايرادات الصادرات والناتج المحلي الاجمالي GDP بعد استبعاد انتاج وتصدير النفط الخام من البيانات الخاصة بالعراق وقد تم التوصل الى تلك التقديرات بالصيغة الخطية واللوغارتيمية ، وقد جاءت الصيغة الخطية بنتائج افضل من تلك التي جاءت بها الصيغة اللوغارتيمية على الرغم من ارتفاع معامل التحديد الذي يعبر عن ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج والذي بلغ (٨٣%) الا ان نتائج الانحدار الخاصة بالمعلمة $\hat{b}_1$ كانت قد جاءت بنتيجة مغايرة للواقع الاقتصادي على الرغم من ضعف العلاقة ما بين ايرادات الصادرات (غير النفطية) والناتج فانه من غير المقبول اقتصاديا ان تكون تلك العلاقة سالبة لذلك كان لابد من رفض الانموذج وقبول الصيغة الخطية والتي كانت نتائج الانحدار كالاتي :

$$GDPnon_t = 4975.95 + 0.00192\,\mathrm{Enon}_t + 0.6406\,\mathrm{GDP}non_{t-1}$$

T (3.10565) (0.007563) (5.3814)

$R^2 = 0.47$ $R^{-2} = 0.44$ $F = 15.18$ $h = -1.709$ $r\,x_1x_2 = 0.21$

$SR = (17.8.8)$ $LR = (13.8.22)$ $AL = (1.7)$ $ML = (0.6.0)$ $VL = (2.0.0)$

$$GDPnon_t = 13845.1586 + 0.00192Enon_t + 0.3594GDP_{t-1} + 0.23GDP_{t-2} + 0.147GDP_{t-3}$$
$$+ 0.094GDP_{t-4} + \ldots\ldots\ldots\ldots + 0.0026GDP_{t-12} + 0.0017GDP_{t-13} + 0.001GDP_{t-14}$$

تشير نتائج التقدير ، من الناحية الاحصائية ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وكذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي على وفق درجة حرية (٥%) ، كما ان النتائج تشير الى عدم معنوية المعلمة $\hat{b}_1$ والتي تشير الى عدم معنوية صادرات السلع (غير النفطية) في التأثير في نمو الناتج المحلي الاجمالي (غير النفطي) والذي يؤكد من ان الصادرات من السلع

* مما يثبت ذلك فرض Hla Myint الخاص بتصريف الفوائض .

والخدمات لم تعد تمارس الدور التنموي الذي مارسته اثناء القرن الثامن عشر في البلدان الاوربية (باستثناء صادرات النفط) [1].

وكذلك فان ضعف القدرة التفسيرية للانموذج والتي بلغت (٤٧%) والتي توضح ان المتغيرات المستقلة المتمثلة بصادرات السلع (غير النفطية) و GDP المبطئ لسنة واحدة لم يتمكن من توضيح اغلب الانحرافات في GDP وهذا يدل على انه لا يمكن الاعتماد على صادرات السلع غير النفطية في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي ، على الرغم من معنوية الارتباط ككل عن طريق اختبار (F) إذ نجد ان (F) المحتسبة اكبر من (F) الجدولية عند درجات حرية (١%) و (٥%) .

اما من الناحية الاقتصادية فيتضح ان معامل الاستجابة الجزئية والبالغ (٠,٣٥٩٣) والتي تعد قيمة منخفضة يمكن عن طريقها التوصل الى متوسط مدة الابطاء والتي تقدر بحوالي (١,٧) سنة وسبعة اشهر، ان قيمة معلمة ايرادات الصادرات (غير النفطية) تشير الى ان استجابة الناتج للتغير في ايرادات الصادرات النفطية اكبر بكثير استجابته للتغيرات في ايرادات الصادرات (غير النفطية) .

وعن طريق الانموذجات الثلاثة السابقة يمكن التأكيد على ان الدور الذي تؤديه صادرات النفط الخام هو دور القطاع القائد (leading Sector) في عملية نمو الناتج المحلي الاجمالي .

اولا – قطاع الزراعة والغابات والصيد **Agriculture, F, H& F Sector**

تعكس نتائج التقدير الخاصة بالعلاقة ما بين قطاع الزراعة والصيد والغابات وما بين ايرادات الصادرات النفطية بوصفها المتغير المستقل (Independent variable) من ان الصيغة الخطية Linear Formula جاءت بنتائج افضل من تلك التي قدمتها الصيغة اللوغارتيمية Log formula والتي اظهرت تقديراتها نتائج لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية لقيمة المعلمة $\hat{b}_1$ الخاصة بايرادات الصادرات بسبب العلاقة العكسية التي ظهرت عن طريق الانموذج اللوغارتيمي ، فهو مهما يكن من الامر فلابد للايرادت ان تؤثر بصورة ايجابية في انتاجية هذا القطاع عن طريق توفير المكائن والمعدات الزراعية والاسمدة والبذور المحسنة لذلك تم رفض تلك الصيغة وقبول الصيغة الخطية الموضحة في ادناه :

$$A_t = 449.169 + 0.013\,E_t + 0.844\,A_{t-1}$$
$$T \quad (1.82) \qquad (1.157) \qquad (9.278)$$
$$R^2 = 0.83 \qquad R^{-2} = 0.82 \qquad F = 83.4 \qquad h = -1.5003 \qquad r\,x_1\,x_2 = 0.62$$
$$SR = (7.0.1) \qquad LR = (28.7.9) \qquad AL = (5.4.15) \qquad ML = (4.0.0) \qquad FL = (3.4.0)$$
$$A_t = 2879.288 + 0.013E_t + 0.156A_{t-1} + 0.1316A_{t-2} + 0.111A_{t-3} + 0.09A_{t-4} + 0.079A_{t-5}$$
$$+ 0.06A_{t-6} + 0.056A_{t-7} + 0.047A_{t-8} + 0.04A_{t-9} + 0.0339A_{t-10} + 0.0286A_{t-11} + ... + 0.001A_{t-29}$$

[1]– Domnik , Salvator ,ch.8, opcit .

يتضح عن طريق الانموذج المقدر اعلاه ان ايرادات الصادرات النفطية لم يكن لها تأثيرا فاعل في هذا القطاع على الرغم من محدودية احتياجاته للانتاج ، مما سبب تخلف وسائل الانتاج المستعملة في هذا القطاع وكذلك انخفاض الانتاجية سواء كانت انتاجية الارض الزراعية أم انتاجية العمل الزراعي .

اضافة الى ضعف التكنولوجيا المستخدمة في هذا النشاط نتيجة لتخلف وسائل البحث والتطوير والتدريب وكذلك ضعف التنظيمات الزراعية وعدم الالتزام بالخطط

الانتاجية الزراعية المقررة [1].

ونتيجة لتنوع الظروف المناخية في المنطقة ككل ومواجهة مواسم زراعية مختلفة والتي تمارس دورا هاما في تحديد الانتاج الزراعي الامر الذي اوجب على الفلاح ملازمة الارض والعمل طيلة ايام السنة ونتيجة انخفاض العائد المتوقع مقارنة مع العائد المتحقق في القطاعات الصناعية والاستخراجية والتي رافق نموها نمو الايرادات المتحققة من تصدير النفط الخام . تلك الزيادة التي ادت الى هجرة قوة العمل الزراعي من الريف نحو المدينة بحثا عن فرص عمل ذات مردود اعلى ويمتاز بالثبات لذلك جاء معامل التحديد ما مقداره (٨٣%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (انتاجية قطاع الزراعة) نتيجة للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ايرادات الصادرات النفطية والناتج المحلي المتباطئ لسنة واحدة .

والذي يتضح عن طريق الاختبارات الاحصائية هو عدم معنوية ايرادات الصادرات النفطية واسهامها الطفيف في ناتج هذا القطاع ، اما الانموذج ككل فهو معنوي من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة (١%) و(٥%) كذلك يشير اختبار (h) الى ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation ، كما يشير اختبار (Klein) الى عدم وجود مشكلة في التعدد الخطي Mulricollinearity .

اما من الناحية الاقتصادية فتشير درجة الاستجابة في هذا القطاع للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (ايرادات الصادرات النفطية) تعد منخفضة جدا فهي تعادل (٠,١٥٦) والتي تعكس السرعة النسبية لهذا القطاع في الاستجابة لتباين متغير الصادرات وعن طريقها تم التوصل الى اثار التوسع والاثار الطافحة (Spillover Effect) والتي استغرقت في المتوسط تحديدا (٢٠:٥٦,٤١-٥,٠٤,١٠) أي خمس سنوات واربعة اشهر وخمسة عشر يوما وعشرون ساعة وست وخمسون دقيقة واحدى واربعون ثانية تحديدا في وصول الناتج الحقيقي في هذا القطاع الى مستواه الامثل (optimal) وهي مدة طويلة نسبيا تشير الى وجود اختناقات هيكلية تعيق من سرعة استجابته تلك .

ثانيا – قطاع المقالع Quarrying Sector

يضم هذا القطاع الانواع الاخرى من التعدين كمنشآت القطاع العام مثل شركة كبريت المشرق وشركة المسح الجيولوجي وكذلك المقالع الخاصة بالقطاع الخاص بالاضافة الى منتجات المنشآت الاخرى كالحصى والرمل ... الخ .

[1] –للمزيد انظر:

–راوية عبد الرحيم ، معدلات النمو والاهمية النسبية للقطاع الزراعي في الانتاج المحلي ، مجلة النفط والتنمية ، السنة التاسعة ، العدد الخامس ، ايلول –تشرين الاول ، ١٩٨٤ ،ص .

يظهر عن طريق الانموذجات المقدرة من ان الصيغة الخطية ولمدة ابطاء سنة واحدة جاء بنتائج افضل من تلك التي قدمتها الصيغة اللوغارتيمية او الخطية لمدد ابطاء متباينة لذلك جاءت النتائج كالاتي :

$$QS_t = 10.332 + 1.50\,E_t + 0.658\ QS_{t-1}$$
$$T \quad (1.891)\ (0.061) \quad (4.723)$$
$$R^2 = 0.43 \quad R^{-2} = 0.39 \quad F = 12.567 \quad h = 0.326 \quad r\,x_1\,x_2 = 0.34$$
$$SR = (3.0.0) \quad LR = (30.2.10) \quad AL = (1.9.23) \quad ML = (1.6.0) \quad VL = (2.9.0)$$
$$QS_t = 30.21 + 1.5E_t + 0.342QS_{t-1} + 0.225QS_{t-2} + 0.148QS_{t-3} + 0.097QS_{t-4} + 0.064QS_{t-5}$$
$$+ 0.042QS_{t-6} + 0.027QS_{t-7} + 0.018QS_{t-8} + 0.012QS_{t-9} + 0.0079QS_{t-10} + 0.0052QS_{t-11} + ...$$

يتضح عن طريق الانموذج المقدر عدم معنوية المعلمة المقدرة الخاصة بايرادات الصادرات النفطية في التأثير في انتاجية الانواع الاخرى من التعدين باستثناء النفط الخام وذلك لما يشكله قطاع استخراج النفط الخام من اهمية كبرى في اجمالي تكوين ناتج ذلك القطاع .

اما بالنسبة لانموذج الابطاء فقد جاءت معنوية المعلمة المقدرة لتؤكد على وجود اثار التوسع والتي جاءت موجبة ومعنوية وعن طريقها تمكن التوصل الى درجة الاستجابة التي قدرت بحوالي (٠,٣٤٢) والتي تشير الى وجود اختناقات تعيق من سرعة استجابة الناتج المحلي الاجمالي في هذا القطاع الى مستواه الامثل بالاستجابة الى التغيرات في ايرادات الصادرات النفطية والتي يمكن عن طريقها التوصل الى طول التباطوء الزمني والذي يصل الى AL(١,٠٩,٢٣) سنة وتسعة اشهر وثلاثة وعشرون يوما لكي تصل انتاجية ذلك القطاع الى مستواه الامثل .

ثالثا – قطاع الصناعة التحويلية **Manufacturing Industry Sector**

لقد اتضح عن طريق البيانات الخاصة بالجدول (٢٥) ان هذا القطاع كان قد لازمته تذبذبات بمساهمته النسبية في اجمالي تكوين الناتج المحلي GDP منذ بداية المدة وحتى عام ٢٠٠٥ والتي لم تتعدى تلك المساهمة عن (١%) عن طريق عقد السبعينيات من القرن الماضي ، والتي ارتفعت الى (٤%) اثناء عام ٢٠٠٣ لتعاود الانخفاض الى (٢%) اثناء عام ٢٠٠٥ ، والتي بلغ معدل النمو السنوي المركب اثناء المدة المدروسة (١٩٧٠–٢٠٠٥) ما مقداره (٢,٧%) ، وتشير هذه النسبة الى ان هذا القطاع لما يزل ذو مساهمة نسبية قليلة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إذ جاءت نتائج التقدير الخاصة بالصيغة اللوغارتيمية كالاتي :

$Ln MI_t = 0.861 + 0.003 \text{ Ln } E_t + 0.879 \text{ Ln MI}_{t-1}$

T (1.867) (0.127) (14.277)

$R^2 = 0.93$ $R^{-2} = 0.86$ $F = 101.920$ $h = 0.943$ $r x_1 x_2 = 0.017$

$SR = (2.0.0)$ $LR = (26.0.0)$ $AL = (7.2.6)$ $ML = (5.3.7)$ $VL = (3.0.0)$

$$MI_t = 7.116 + 0.003E_t + 0.121MI_{t-1} + 0.106MI_{t-2} + 0.093MI_{t-3} + 0.082MI_{t-4} + 0.072MI_{t-5} + 0.06MI_{t-6} + 0.056MI_{t-7} + ... + 0.0048MI_{t-26}$$

إذ يتضح عن طريق المتغيرات المستقلة قدرتها العالية على تفسير التباين في المتغير التابع والذي تمكنت من تحديد ما نسبته (٩٣%) من التباين الكلي في متغير قطاع الصناعة التحويلية .

ولاختبار معنوية المعلمات المقدرة نجد ان اختبار (t) يشير الى ان ايرادات الصادرات النفطية كانت غير معنوية في تحديد التغير الحاصل في ناتج قطاع الصناعة التحويلية وذلك يعود كما تم تحديده عن طريق الاستدلال الرياضي [*] الى ارتباط الصناعة التحويلية بايرادات متوقعة لسنة قادمة غير متحققة مما يضفي ذلك عدم تأكد وعدم يقين بالنسبة للانموذج المبحوث بسبب عدم استقرار تلك الايرادات لاعتمادها على عوامل خارجية (مقدار الطلب الخارجي) في تحديد معدل سعر التصدير لذلك نفهم عن طريق هذا التحليل ان عدم معنوية ايرادات الصادرات في تحقيق الاثر المرجو منها في التأثير في الصناعة التحويلية في العراق هو امر عائد الى شدة الاعتماد $GDPMI_t$ على ايرادات الصادرات المتوقعة للزمن E_{t+1} ، لذلك كان لابد من الاعتماد على ايرادات الصادرات في الزمن E_t بسبب ما تشكو منه تلك الايرادات من تذبذب واضح في قيمتها الحقيقية نتيجة الارتفاع والانخفاض في متوسط اسعار البيع والكميات المباعة انظر الجدول (٢٤) ، لذلك كان لابد من الاعتماد على ايرادات الصادرات في الزمن T او الاعتماد على متوسط لسنتين سابقتين والذي يؤدي بالمجمل على زيادة معلمية المعلمة وتقليل مدة الابطاء .

اما بالنسبة لاختبار المعنوية الكلية للانموذج والذي يتضح عن طريقه اجتياز قيمة (F) المحتسبة القيمة الجدولية المخصصة لها على وفق درجات حرية (١%) و (٥%) . وكذلك يشير اختبار h الخاص بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي من ان الانموذج لا يعاني من تلك المشكلة ، وكما ويشير اختبار (Klien) من ان الانموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فنلاحظ ان الانموذج المبحوث يشير الى ان مدة الابطاء كانت معنوية وموجبة والتي يمكن التوصل عن طريقها الى معامل الاستجابة الجزئية والذي قدر بحوالي (٠,١٢١) وهي درجة واطئة تشير الى وجود اختناقات هيكلية تعيق من وصول ناتج قطاع الصناعة التحويلية الى مستواه الامثل إذ تقدر تلك المدة بحوالي (٧,٠٢) سبع سنوات وشهرين وهي مدة طويلة جدا

[*] انظر الملحق الاحصائي .

ولذلك بسبب ما شهده هذا القطاع بالذات من دمار العديد من بناه الارتكازية وبخاصة اثناء الحروب الثلاث التي واجهها العراق اثناء المدة المبحوثة والتي شهدت مدة استقرار نسبي تعادل (٤١%)* اثناء المدة (١٩٧٠-٢٠٠٥) ، بينما بلغت مدة الابطاء في الاجل الطويل (٢٦) سنة وهي اعلى مدة ابطاء شهدتها الدراسة ويعود ذلك الى وجود العديد من الاختناقات القطاعية التي شهدها هذا القطاع بالذات والتي تعود في الغالب الى سوء استخدم التخصيصات الاستثمارية المهيأة لهذا القطاع .

رابعا- قطاع الكهرباء والماء **Electricity and Water Sector**

يتضح عن طريق الانموذج ان الصيغة الخطية جاءت بنتائج افضل من تلك التي لاحظناها عن طريق الصيغة اللوغارتيمية* وقد جاءت النتائج كلاتي :

$$EW_t = 42.328 + 0.003\,E_t + 0.766\,EW_{t-1}$$
$$T \quad (1.832) \quad (1.735) \quad (7.509)$$
$$R^2 = 0.75 \quad R^{-2} = 0.73 \quad F = 49.442 \quad h = -1.68 \quad r\,x_1\,x_2 = 0.51$$
$$SR = (9.9.4) \quad LR = (18.0.8) \quad AL = (3.2.7) \quad ML = (2.0.0) \quad VL = (1.3.0)$$
$$EWt = 180.9 + 0.003Et + 0.234EW_{t-1} + 0.179EW_{t-2} + 0.137EW_{t-3} + 0.105EW_{t-4} + \ldots.. + 0.0019EW_{t-19}$$

والذي يظهر عن طريق الانموذج اعلاه ان المتغيرات المستقلة (ايرادات الصادرات وناتج الكهرباء والماء المبطئ لسنة واحدة) مقدرته على تفسير ما نسبته (٧٥%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (انتاجية قطاع الكهرباء والماء) في حين ان هناك ما نسبته (٢٥%) من التباين الكلي التي لم يتم توضيحها في اطار الانموذج المبحوث تعود الى متغيرات لم يتم الاخذ بها داخل ذلك الانموذج .

خامسا- قطاع البناء والتشييد **Building and Construction Sector**

يتضح عن طريق الانموذج المقدر ان الصيغة اللوغارتيمية جاءت بنتائج افضل من تلك التي قدمتها الصيغة الخطية والتي اظهرت وجود الارتباط الذاتي الموجب والتي ادت الى تعظيم قيمة (t) المحتسبة للمعلمة $\hat{b}_2$ لذلك تم رفض الصيغة الخطية وقبول نتائج الصيغة اللوغارتيمية والتي جاءت كلاتي :

* النسبة المئوية لسنوات السلم = $41.9 = 100 \times \frac{15}{36}$

النسبة المئوية لسنوات الحرب = $58.3 = 100 \times \frac{21}{36}$

* مما يدل ذلك على التاثير المباشر لهذا القطاع عن طريق زيادة الانفاق الحكومي عليه.

$LnBC = 0.701 + 0.134\,\mathrm{Ln}E_t + 0.744\,\mathrm{LnBC}_{t-1}$

T (1.809) (5.644) (11.72)

$R^2 = 0.88$ $R^{-2} = 0.87$ $F = 122.57$ $h = -0.045$ $r\,x_1\,x_2 = 0.34$

$SR = (2.0.0)$ $LR = (13.0.0)$ $AL = (2.9.0)$ $ML = (2.3.4)$ $VL = (2.0.0)$

$BC = 2.74 + 0.134E_t + 0.256BC_{t-1} + 0.19BC_{t-2} + 0.14BC_{t-3} + 0.105BC_{t-4} + 0.078BC_{t-5} + ...$
$... + 0.0054BC_{t-14}$

(لا يمكن للصيغة اللوغارتيمية الكشف عن مدد الابطاء لذلك تم اللجوء الى احتسابها عن طريق اوزان المتغير المتباطؤ)

يلاحظ عن طريق الانموذج اعلاه القدرة التوضيحية العالية ، واجتيازه الاختبارات الاحصائية (F , T) على وفق مستوى دلالة (١%) و (٥%) على التوالي، وفيما يخص اختبار (h) فيشير الى ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي ، وكذلك الحال بالنسبة لاختبار (Klein) إذ يشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي .

اما من الناحية الاقتصادية فيظهر ان انموذج الابطاء جاء بنتائج تشير الى وجود آثار التوسع (الاثار الطافحة) والذي تعكسه معنوية معلمة التباطوء الزمني والتي يمكن عن طريقها التوصل الى درجة الاستجابة والتي قدرت بحوالي (٠,٢٥٦) مؤكدة على وجود آثار التباطؤ لزمني في قطاع البناء والتشييد الى التغيرات في ايرادات الصادرات النفطية إذ يصل متوسط مدة الابطاء هذه الى حوالي (2.09.00-6:25) سنتان وتسعة اشهر وست ساعات وخمس وعشرون دقيقة لكي يصل قطاع الانشاء الى مستواه الامثل وهذه المدة تعد مدة قصيرة جدا مقارنة بما تعرض له هذا القطاع من تدمير ابان الحروب التي مر بها العراق عن طريق المدة المدروسة إذ يؤشر ذلك الى مدى اعتماد هذا القطاع على ايرادات النفط وكذلك عدم وجود اختناقات قطاعية كبيرة تعيق هذا القطاع عن النمو في مقابل القطاعات الاخرى والذي يعد من القطاعات النامية في العراق

سادسا–قطاع النقل والمواصلات **Transport , Communication Sector**

تبين عن طريق الانموذج المقدر ان الصيغة الخطية جاءت بنتائج افضل وكالاتي :

$TCS_t = 354.885 + 0.033\,E_t + 0.523\,\mathrm{TCS}_{t-1}$

T (4.129) (5.421) (5.985)

$R^2 = 0.86$ $R^{-2} = 0.85$ $F = 105.288$ $h = 1.03$ $r\,x_1\,x_2 = 0.69$

$SR = (1.6.9)$ $LR = (7.4.3)$ $AL = (1.0.9)$ $ML = (1.0.6)$ $VL = (2.2.9)$

$TCS = 743.9 + 0.033E_t + 0.477TCS_{t-1} + 0.249TCS_{t-2} + 0.13TCS_{t-3} + 0.06TCS_{t-4} + ...$
$..... + 0.0051TCS_{t-8}$

إذ يظهر ارتفاع القدرة التفسيرية للانموذج المقدر والذي تمكنت المتغيرات المستقلة من توضيح ما مقداره (٨٦%) من التباين الكلي في هذا القطاع وذلك نتيجة لاهتمام خطط التنمية القومية على اختلافها

به لما له من اهمية متزايدة في الاقتصاد القومي ، إذ نلاحظ ان معدل نمو الطرق الخارجية للمدة من (١٩٧٦-١٩٨٢) بلغ معدل (١٢,٢) كم ، في حين ان معدل نمو السيارات التي تملكها الدولة كان قد نمى بمعدل (١٣,٩٤%) لنفس المدة ، لذلك يتضح اهمية هذا القطاع والذي يؤدي دورا حيويا في التنمية الاقتصادية وتحقيق الترابط بين اجزاء القطر كافة وتقريب الارتباط ما بين المدينة والريف وكذلك ربط القطر بالعالم الخارجي لذلك فقد أولت خطط التنمية اهتماما بالغا في بهذا القطاع عن طريق رفع مستوى الاداء والقضاء على الاختناقات التي كانت تعيق حركة التقدم والذي يضم في محتواه التكويني احصائيات عن تطور النقل البري والجوي والمائي ونشاط البريد والبرق والهاتف كما يشمل مؤخرا خدمات الهاتف النقال .

والذي ارتبط نمو هذا القطاع بنمو ايرادات الصادرات النفطية [*]،والذي يمكن التحقق من ذلك عن طريق الانموذج المقدر إذ نلاحظ ارتفاع درجة المعنوية الخاصة بالقيم المقدرة ($\hat{b}_1$ و $\hat{b}_2$) عن طريق اختبار (T) ، وكذلك المعنوية الكلي للانموذج المقدر عن طريق اختبار (F) .

وكذلك نلاحظ ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي او مشكلة التعدد الخطي .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فان انموذج الابطاء لـ(Koyck) جاء بنتائج تبين ان آثار التوسع كانت موجبة ومعنوية ، وارتفاع درجة الاستجابة والتي بلغت (٠,٤٧٧) وهي درجة عالية تشير الى عدم وجود اختناقات قطاعية والتي اظهرت الاثار الطافحة بصورة واضحة عن طريق وصول الناتج الى مستواه الامثل في الاستجابة في تغير الايرادات .

ومن النتيجة اعلاه يتوقع ان يصل طول مدة الابطاء الزمني الى (1.0.09) سنة وتسعة ايام لكي يصل هذا القطاع الى مستواه الامثل ، وهي مدة قصيرة جدا تشير الى معنوية هذا القطاع في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في ايرادات الصادرات النفطية .

سابعا-قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم Wholesale , retail trade , hotels Sector

اظهر الانموذج الخاص بالصيغة الخطية نتائج افضل من تلك التي اظهرتها الصيغة اللوغارتيمية والذي اتضح عن طريق اختبار D.W عدم تأكد من وجود الارتباط الذاتي التسلسلي مقداره (٠,٠١٩)[*]

[*] يمكن متابعة مؤشرات النمو الخاصة بقطاع النقل والمواصلات عن طريق احصاءات النقل والمواصلات المتوفرة في المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

[*] تم احتساب هذه النسبة من قبل الباحث وذلك بالاعتماد على الصيغة الاتية:

المحتسبة D.W-(4-du)= وهو قيمة عدم التأكد

2.665-2.646 = 0.019

والذي اثر على انخفاض معامل التحديد لذلك تم رفض الصيغة اللوغارتيمية وقبول الصيغة الخطية والتي ظهرت نتائج الاختبار كالاتي :

$$TS_t = 247.495 + 0.012\,E_t + 0.787\,TS_{t-1}$$
$$T \qquad (1.474) \quad (1.394) \quad (8.173)$$
$$R^2 = 0.67 \quad R^{-2} = 0.65 \quad F = 34.558 \quad h = -1.395 \quad r\,x_1\,x_2 = 0.016$$
$$SR = (0.5.1) \quad LR = (11.6.1) \quad AL = (3.6.9) \quad ML = (2.8.9) \quad VL = (1.7.0)$$
$$TS = 1161.95 + 0.012E_t + 0.213TS_{t-1} + 0.167TS_{t-2} + 0.132TS_{t-3} + 0.104TS_{t-4} + ...$$

يتضح عن طريق الانموذج المقدر القدرة التفسيرية العالية لمعامل التحديد في حين يشير اختبار (T) الى معنوية معلمة الابطاء وفق درجة دلالة (١%) و (٥%) على التوالي ، بينما نلاحظ ان معنوية ايرادات الصادرات النفطية اجتازت وفق درجة دلالة (٨% و ٩%) [*].

وكذلك نلاحظ معنوية الانموذج المقدر ككل على وفق اختبار (F) عند مستويات دلالة (١%) ، (٥%) ، في حين يشير اختبار (h) الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي ، وكذلك يظهر عن طريق اختبار(Klien) من ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي التام (التعدد الخطي).

اما من الناحية الاقتصادية فان الانموذج المقدر لمدد الابطاء لـ(Koyck) جاء بنتائج تبين ان آثار التوسع كانت موجبة عن طريق استجابة قطاع التجارة لايرادات الصادرات ، وعن طريق الانموذج يمكن التوصل الى معامل الاستجابة إذ بلغ (٠,٢١٣) والتي تشير الى وجود الاثار طافحة عن طريق معلمة الاستجابة والتي تؤكد ايضا على وجود آثار التباطوء الزمني باستجابة قطاع التجارة الى متغير الايرادات ، إذ تقدر مدة الابطاء بحوالي (3.06) ثلاث سنوات وستة اشهر في الوصول الى مستواها الامثل .

ثامنا–قطاع المال والتأمين وخدمات العقار

Finance, Insurance, Real estate and Business services Sector

[*] إذ تم التوصل الى معامل الثقة او الدلالة من قبل الباحث وذلك باحتساب الفرق ما بين قيمة (T) الجدولية على وفق درجات دلالة (٥% و ١٠%) وقسمة النتيجة المتحصل عليها على (٥) ثم يتم طرح النتيجة وتكون هذه النتيجة هي القيمة الاساسية التي يتم الاعتماد عليها فيما بعد لاحتساب مستويات الدلالة إذ يتم طرح تلك القيمة من مستوى الدلالة (٥%) فنحصل على مستوى دلالة (٦%) ثم نقارن ما بين (T) المحتسبة والمجدولة وفي حال عدم اختيار (T) الاختبار نقوم بطرح القيمة الاساسية من مستوى دلالة (٦%) فنحصل على مستوى دلالة (٧%) ونقارن وهكذا .

إذ يرغب الباحث عن طريق هذا الاختبار التوصل الى قياس المعنوية وعدم اهمال الاهمية المعنوية في حال كانت قريبة من مستويات (٦% و ٧%) والتي تعد قريبة من مستوى دلالة (٥%) .

يتضح عن طريق التقدير ان الانموذج اللوغارتيمي لمدد الابطاء لـ(Koyck) كان قد جاء بنتائج افضل مقارنة بالصيغة الخطية والتي تم رفضها لعدم معنوية المعلمة ايرادات الصادرات النفطية بالنسبة لناتج قطاع المال والتأمين وقد كانت نتائج انحدار الصيغة اللوغارتيمية كالاتي :

$$Ln(FIRB_t) = 2.785 - 0.068\,E_t + 0.689\,\mathrm{Ln}(\mathrm{FIRB}_{t-1})$$
$$T \qquad (3.764)\ (-2.875)\quad (7.841)$$
$$R^2 = 0.79 \qquad R^{-2} = 0.78 \qquad F = 62.640 \qquad h = 1.31 \qquad r\,x_1\,x_2 = 0.51$$
$$SR = (3.0.0) \qquad LR = (11.0.0) \qquad AL = (2.2.15) \qquad ML = (1.8.6) \qquad VL = (2.0.0)$$
$$\mathrm{FIRB} = 8.95 + 0.68E_t + 0.311FIRB_{t-1} + 0.214FIRB_{t-2} + 0.147FIRB_{t-3} + 0.107FIRB_{t-4} + ...$$
$$.... + 0.0051FIRB_{t-12}$$

يتضح عن طريق الانموذج المقدر المقدرة التفسيرية العالية لمعامل التحديد وكذلك اجتيازه للاختبارات الاحصائية وكذلك نلاحظ ان الانموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي او التعدد الخطي .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فان انموذج مدد الابطاء لـ(Koyck) جاء بنتائج تبين ان اثار التوسع كانت معنوية وموجبة ومتناقصة اثناء الزمن عن طريق استجابة قطاع المال والتأمين لايرادات الصادرات والتي بلغ معامل الاستجابة (٠,٣١١) مؤكدا وجود آثار التباطوء الزمني في استجابة قطاع البنوك والتأمين الى التغيرات في ايرادات الصادرات إذ بلغت مدة الابطاء (2.02.15-4:34.08) سنتان وشهران وخمسة عشر يوما واربع ساعات واربع وثلاثون دقيقة وثمان ثوان في الوصول الى مستواه الامثل ، في حين ان قيمة معلمة ايرادات الصادرات النفطية والتي اشارت الى وجود علاقة ارتباط سالبة ما بين ايرادات الصادرات وقطاع المال والتأمين ، فالزيادات التي حصلت في الدخل القومي والتي تحققت نتيجة زيادة العوائد النفطية قد انعكست على الخصائص النقدية والمصرفية التي يتميز بها الاقتصاد العراقي ومدى تطور الاسواق النقدية والمالية[1]، فارتفاع ايرادات النفط والتي تعد المصدر الرئيس لتمويل الاحتياجات المختلفة والتي تعتمد عليها الحكومة في تمويل انفاقها الاستهلاكي والاستثماري . فزيادة هذه الايرادات تؤدي حتما الى زيادة الانفاق الحكومي بصورة المختلفة ويدعم هذه الحقيقة الزيادة المتحققة في صافي العملة للتداول في عام ١٩٧٤ بنسبة (٤٢%) عن عام ١٩٧٣ وقد كان من اهم العوامل الاخرى التي ادت الى زيادة صافي العملة في التداول : الارتفاع في مخصصات واجور العاملين في "بعض القطاعات* " وزيادة الائتمان الممنوح من قبل المصارف المتخصصة وبخاصة

[1] –عبد المنعم سيد علي ، اقتصادات النقود والمصارف ، ج٢ ،مديرية مطابع الجامعة ، الموصل ،١٩٨٤،ص٣٠٠.

* إذ تم زيادة رواتب قوى الامن الداخلي بصدور قانون (كانون الثاني ١٩٧٨) ، ومنح المعلمين والمدرسين مخصصات مهنية ، وزيادة الحد الادني لاجور العمال الماهرين وغير الماهرين ... الخ .

(المصرف العقاري) إذ بلغ صافي العملة في التداول نسبة (٤٩,٣%) بالنسبة لعام (١٩٧٧) والتي كان الاساس فيها تطور الايرادات النفطية [١].

إذ حقق المصرف العقاري معدل نمو سنوي للمدة (١٩٨٣-١٩٩٠) بالنسبة للقروض والتسهيلات الممنوحة ما مقداره (٣٠,٦%) ، في حين انخفضت تلك التسهيلات الممنوحة من قبل نفس المصرف إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة (١٩٩٠-١٩٩٤) بمعدل (-٤١,٣٢%) ، في حين زادت كل من القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصرف الصناعي بمعدل نمو سنوي مركب للمدة (١٩٩٠-١٩٩٤) بمعدل نمو مقداره (٢٥,٩٢%) وكذلك الحال بالنسبة للمصرف الزراعي التعاوني بمعدل (٦٣,٩١%) [٢].

مما اثر ذلك على زيادة العملة في التداول ، هذا بالاضافة الى تخلف العادات المصرفية في العراق والتي ما زالت متأخرة عن طريق احتفاظ الافراد بالنقود على شكل عملة قانونية بدلا من محاولة الاحتفاظ بها على شكل نقود مصرفية ، ويمكن ارجاع سلوك الافراد هذا الى توقعاتهم ومخاوفهم من المخاطر التي تتعرض لها اموالهم ولاسيما في ظل الظروف غير الاعتيادية المتمثلة بالحرب[٣] .

كذلك محدودية الخدمات المقدمة والتي لا تتجاوز اكثر من ١٠ خدمات مقابل ٤٠ نوعا مقدما من قبل المصارف العربية واكثر من ١٥٠ نوعا مقدما من قبل المصارف العالمية مما يجعل الفجوة واسعة ما بين الخدمات المقدمة مقارنة بالمصارف العراقية ويستنتج من ذلك ان دور المصارف في تطوير الوعي المصرفي ما زال محدودا في خلق عادة مصرفية لمحدودية التعامل في ادوات دفع وتسديد الالتزامات كالصكوك وبطاقات الائتمان وشهادات الايداع اضافة الى محدودية السوق المالية العراقية وافتقارها على الادوات الصادرة من وزارة المالية والبنك المركزي المتمثلة في حوالات الخزينة والسندات اضافة الى ضعف علاقتها بالسوق المالية المجاورة.

وكذلك اتجاه الافراد نحو المضاربة الذي اخذ ينتشر في القطر ابان عقد التسعينيات من القرن الماضي في العقارات والسيارات والاراضي والعملات الاجنبية او بقصد التحوط من انخفاض قيمة العملة وكذلك زيادة النفاق الحربي لادامة متطلبات الامن ، كل تلك الامور كانت قد ادت الى زيادة في صافي

للمزيد انظر :

-المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة ، مصدر سابق .

[١] -وداد يونس يحيى ، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص١٥١-١٦٢.

[٢] -المجموعة الاحصائية السنوية ، مصدر سابق ، حسابات الاحصاءات المالية .

[٣] -فلاح حسن ثويني ، دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق للمدة (١٩٧٥-١٩٩٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،١٩٩٨، ص٦٣-٨٠ .

العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي مما اظهر تلك العلاقة السالبة ما بين ايرادات النفط وقطاع المال والتأمين .

تاسعا–خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية Social & Personal Services

تعكس البيانات الاحصائية من ان هناك اهمية متزايدة لخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وبخاصة بعد ان ارتفعت ايرادات الصادرات النفطية بعد عام ١٩٧٣ إذ تزايد نصيب الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي (١٢٢١) مليون دينار الى (١٧٠٠) مليون ديناراً عام ١٩٧٤ الى (٢٤٦٣) مليون دينار عام ١٩٧٩ انظر الجدول (١٤) ، أي بمعدل نمو سنوي مركب للمدة (١٩٧٥–١٩٧٩) مقداره (٧,٧%) انظر الجدول (١٧) ، بحيث ان معدل ما سيصيب الفرد من الخدمات المذكورة سيزداد من حوالي (٢١١,٦٠٠) دينار الى (٣٠٦,٦٧) الا ان الارتفاع الكبير في السكان كان قد ادى الى انخفاض معدل ما سيصيب الفرد من الخدمات الى (١٦١,٣٧٤) دينار لنفس المدة المذكورة اعلاه ، الا انه يلاحظ ان هذه الزيادة كان قد رافقتها توجه اخر وهو ارتفاع نسبة الخدمات المقدمة الى الدفاع والادارة العامة في مقابل انخفاض تلك الخدمات المقدمة الى التعليم والصحة ابتداءً من عام ١٩٧٤ وهو العام الذي شهد ارتفاع ايرادات الصادرات النفطية ، وبالعودة الى الجدول (١٥) يمكن ملاحظة ان نسبة خدمات التنمية الاجتماعية نسبة الى خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية عام ١٩٧٣ قدر بحوالي (٨٧,٥%) في حين كانت نسبة الخدمات الشخصية بالنسبة لخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية لنفس العام تقدر بحوالي (١٢,١%) ، في حين ان هذه النسبة كانت قد انخفضت الى (٨,٨%) عام ١٩٧٤ مقابل ارتفاع نسبة خدمات التنمية الاجتماعية الى (٩١,٢%) والذي تزايدت اهميتها بعد عام ١٩٨٠ لتواجه في المقابل الخدمات الشخصية التي تظم في محتواها التصنيفي (خدمات التعليم والصحة) بحسب التصنيف ISIC3 [*]، ادنى مستوى لها ابتداءً من عام ١٩٩٠ لتبلغ اهميتها النسبية (٧%) من اجمالي الخدمات حتى عام ٢٠٠٣ والتي تزايدت اهميتها بعد ذلك التاريخ لتبلغ ما مقداره (٨,٣%) من اجمالي الخدمات لتبلغ مستوى (٧,٣%) عام ٢٠٠٥ والتي استأثرت خدمات التنمية الاجتماعية (بضمنها خدمات الدفاع) بما نسبته (٩٢,٧%) لنفس المدة .

ويتضح عن طريق الانموذج المقدر من ان الصيغة الخطية جاءت بنتائج كالاتي:

[*] انظر تصنيف الجهاز المركزي للاحصاء .

$SPS_t = 578.185 + 0.049\,E_t + 0.693\,\mathrm{SPS}_{t-1}$
T (2.401) (2.841) (7.105)
$R^2 = 0.78$ $R^{-2} = 0.77$ $F = 59.401$ $h = 1.55$ $r\,x_1\,x_2 = 0.56$
$SR = (1.7.7)$ $LR = (18.8.8)$ $AL = (2.2.5)$ $ML = (1.8.9)$ $VL = (7.3.5)$

$$\mathrm{SPS}_t = 1883.34 + 0.049E_t + 0.307SPS_{t-1} + 0.213SPS_{t-2} + 0.147SPS_{t-3} + 0.102SPS_{t-4} + 0.07SPS_{t-5} + 0.049SPS_{t-6} + 0.034SPS_{t-7} + 0.023SPS_{t-8} + 0.0163SPS_{t-9} + 0.011SPS_{t-10} + 0.0078SPS_{t-11} + 0.0054SPS_{t-12} + 0.0037SPS_{t-13} + 0.0026SPS_{t-14} + 0.0018SPS_{t-15} + 0.0012SPS_{t-16} + 0.0008SPS_{t-17} + 0.0006SPS_{t-18} + 0.0004SPS_{t-19} + 0.0002SPS_{t-20}$$

يتضح عن طريق الانموذج المقدر ارتفاع القدرة التفسيرية لمعامل التحديد اما فيما يخص الاختبارات الاحصائية تتضح المقدرة العالية لاجتياز اختبار (T و F) ، اما بالنسبة لافتراض Autocorrelation فيلاحظ عن طريق اختبار (h) ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي على وفق درجة حرية (١%) في حين ان الانموذج عانى من عدم تأكد مقداره (٠,٠٠٥) عند درجة حرية (٥%) ، كذلك فقد اظهر الانموذج عدم ارتباط خطي ما بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearty) .

في حين يشير التحليل الاقتصادي الى ان درجة الاستجابة تعد منخفضة نوعا ما لتشير الى وجود اختلالات هيكلية تعيق من وصول الناتج الى مستواه الامثل في الاستجابة الى التغيرات في ايرادات الصادرات والتي يمكن الحصول عليها عن طريق الانموذج إذ تقدر بحوالي (٠,٣٠٧) وهي نتيجة توصلنا الى طول التباطوء الزمني والذي يصل الى (٢,٠٢) سنتين وشهرين تقريبا لكي يصل الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع الى مستواه الامثل .

اما فيما يخص الانموذج الخاص بالخدمات الاجتماعية والتي تعد خدمات الدفاع احد ابرز مكونات ذلك الناتج اظهر عن طريق الصيغة الخطية ارتفاع معدل القدرة التفسيرية واجتياز الاختبارات الاحصائية عند مستوى دلالة (١%) و (٥%).

ويظهر ذلك عن طريق نتائج التقدير الاتية :

$SS_t = 445.672 + 0.045\,E_t + 0.7245\,\mathrm{SS}_{t-1}$
T (1.947) (2.779) (7.323)
$R^2 = 0.78$ $R^{-2} = 0.77$ $F = 60.085$ $h = 1.476$ $r\,x_1\,x_2 = 0.55$
$SR = (1.2.2)$ $LR = (16.1.7)$ $AL = (2.6.29)$ $ML = (2.1.5)$ $VL = (9.5.4)$

$$\mathrm{SS} = 1617.68 + 0.045\mathrm{E}_t + 0.276SS_{t-1} + 0.199SS_{t-2} + 0.144SS_{t-3} + 0.104SS_{t-4} + ... + 0.0016SS_{t-17}$$

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فان انموذج الابطاء جاء بنتائج تبين ان اثار التوسع كانت موجبة ومعنوية ومتناقصة عن طريق الزمن ، عن طريق استجابة ذلك الناتج لايرادات الصادرات النفطية

، وعن طريق الانموذج يمكن التوصل الى معامل الاستجابة الجزئية والذي بلغ (٠,٢٧٦) والتي تشير بدورها الى وجود اختناقات تعيق من سرعة وصول هذا الناتج الى مستواه الامثل في الاستجابة للتغيرات في الايرادات ، ومن النتيجة اعلاه نتوقع ان تصل مدة الابطاء الزمني الى (2.02) سنتان وشهران تقريبا لكي يصل ذلك الناتج الى مستواه الامثل .

اما فيما يخص الانموذج الخاص بالعلاقة ما بين ايرادات الصادرات النفطية والخدمات الشخصية والتي تدخل خدمات الصحة والتعليم كمكون رئيس، إذ جاءت الصيغة الخطية بالنتائج وكلاتي :

$$PS_t = 68.963 + 0.004\,E_t + 0.534\,\mathrm{SP}_{t-1}$$
$$T \quad (3.238) \quad (3.668) \quad (4.3.5)$$
$$R^2 = 0.76 \qquad R^{-2} = 0.75 \qquad F = 53.984 \qquad h = 1.24 \qquad r\,x_1\,x_2 = 0.70$$
$$SR = (3.2.13) \qquad LR = (14.7.9) \qquad AL = (1.10.4) \qquad ML = (1.1.4) \qquad VL = (2.4.5)$$
$$PS = 147.989 + 0.004E_t + 0.466PS_{t-1} + 0.248PS_{t-2} + 0.137PS_{t-3} + 0.07PS_{t-4} + .. + 0.00013PS_{t-14}$$

ويتضح عن طريق الانموذج الخاص بالخدمات الشخصية ارتفاع معدل القدرة التفسيرية واجتياز الاختبارات الاحصائية عند مستوى دلالة (١%) و (٥%).

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فان انموذج مدد الابطاء جاء بنتائج تبين ان آثار التوسع كانت موجبة ومعنوية وعن طريقه يمكن التوصل الى معلمة الاستجابة والتي قدرت بحوالي (٠,٤٦٦) وهي قيمة لا بأس بها تؤكد على وجود اختناقات قطاعية في هذا القطاع تصل في مدة الابطاء الى (1.01) سنة وشهر تقريبا لكي يصل انتاج هذا القطاع الى مستواه الامثل .

وعن طريق الانموذجات السابقة نستنتج قيمة ($\hat{b}_1$) الخاصة بخدمات التنمية الاجتماعية وبضمنها الدفاع اكبر بمقدار (٠,٠٤١) من قيمة ($\hat{b}_1$) الخاصة بخدمات التنمية الشخصية والذي يظهر عن طريق قوة العلاقة ما بين ايرادات الصادرات النفطية وخدمات التنمية الاجتماعية بضمنها (الدفاع) في حين نلاحظ انخفاض تلك العلاقة بالنسبة لخدمات التنمية الشخصية من ضمنها (التعليم والصحة) .

المطلب الثاني :الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي

اولا:الانفاق الاستهلاكي الحكومي **Government Final Consumption Expenditure** يتضح عن طريق الانموذج المقدر للانفاق الحكومي والايرادات من الصادرات النفطية ان الصيغة اللوغارتيمية جاءت بنتائج افضل من تلك التي قدمتها الصيغة الخطية التي اظهر معامل تحديد تقريبا ما مقداره ٧٦% ، في حين جاءت الصيغة اللوغارتيمية بالنتائج كالاتي :

$$LnGCE_t = 2.752 + 0.173\,\mathrm{Ln}E_t + 0.499\,\mathrm{LnGCE}_{t-1}$$
$$T \qquad (6.092)\ (8.094) \qquad (7.393)$$
$$R^2 = 0.91 \qquad R^{-2} = 0.90 \qquad F = 175.898 \qquad h = 0.681 \qquad r\,x_1\,x_2 = 0.65$$
$$SR = (1.3.7) \quad LR = (10.9.6) \quad AL = (0.9.9) \quad ML = (0.9.9) \quad VL = (1.9.8)$$
$$GCE_t = 5.493 + 0.173E_t + 0.501GCE_{t-1} + 0.249GCE_{t-2} + 0.125GCE_{t-3} + 0.062GCE_{t-4}$$
$$+ 0.031GCE_{t-5} + 0.015GCE_{t-6} + 0.00773GCE_{t-7} + 0.0038GCE_{t-8} + 0.0019GCE_{t-9} + 0.0009GCE_{t-10}$$

ويعكس الانموذج المقدر ان المتغيرات المستقلة حددت ما نسبته ٩١%عن التباين الكلي في المتغير التابع وان هناك حوالي ٨% من التباين في الانفاق الحكومي لم تتمكن ايرادات الصادرات والانفاق الحكومي المتباطئ لسنة واحدة من تحديده ، في حين نلاحظ اجتياز الانموذج الاختبارات الاحصائية (T و F) وكذلك فان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي او مشكلة التعدد الخطي .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فيتضح عن طريق انموذج التباطئ لـ(Koyck) من ان القيمة المقدرة معنوية وموجبة ومتناقصة عبر الزمن ، والتي يمكن عن طريقها التوصل الى معلمة الاستجابة والتي تقدر بحوالي (٠,٥٠١) وهي درجة عالية تشير الى سرعة استجابة الانفاق الحكومي الى التغير في ايرادات صادرات النفط الهام والتي تشير بدورها الى عدم وجود اختناقات في هذا المجال من الانفاق إذ يمكن التوصل الى مدة الابطاء الزمني والتي تقدر بحوالي (٠,٠٩,٠٩) تسعة اشهر وتسعة ايام فقط لكي يصل هذا الانفاق الى مستواه الامثل.

ثانيا : الانفاق الاستهلاكي العائلي **Private F.C.E.**

لقد اتضح عن طريق النتائج الخاصة بتقدير العلاقة ما بين الانفاق العائلي وايرادات الصادرات النفطية للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥) من ان الصيغة اللوغارتيمية جاءت بنتائج افضل وكالاتي :

$LnPFCE_t = 1.442 + 0.034 Ln\,E_t + 0.81\,\mathrm{LnPFCE}_{t-1}$
T (2.41) (3.082) (11.712)
$R^2 = 0.83$ $R^{-2} = 0.82$ $F = 84.344$ $h = 0.876$ $r\,x_1\,x_2 = 0.11$
$SR = (2.0.0)$ $LR = (29.0.0)$ $AL = (4.2.6)$ $ML = (3.2.8)$ $VL = (2.0.0)$
$PFCE_t = 7.589 + 0.034E_t + 0.19PFCE_{t-1} + 0.1539PFCE_{t-2} + 0.123PFCE_{t-3} + 0.1PFCE_{t-4}$
$+ 0.081PFCE_{t-5} + 0.066PFCE_{t-6} + 0.53PFCE_{t-7} + 0.043PFCE_{t-8} + 0.03PFCE_{t-9} + ... +$
$0.00052PFCE_{t-29}$

إذ يتضح عن طريق الانموذج امتلاكه مقدرة عالية في تفسير التباين الكلي في المتغير المستقل والتي بلغت (٨٣%) في حين ان ما مقداره (٧%) لم يتم تفسيره ويعود الى متغيرات اخرى لم يتم اعتمادها في الانموذج المبحوث .

ولاختبار معنوية الانموذج من الناحية الاحصائية نلاحظ تجاوزه كافة الاختبارات (T و F) وكذلك عدم مواجهة مشكلة التعدد الخطي والارتباط الذاتي.

اما من الناحية الاقتصادية فان الانموذج المتباطئ من نوع (Koyck) جاء بنتائج تبين ان آثار التوسع كانت موجبة ومعنوية وكذلك متناقصة اثناء الزمن . عن طريق استجابة الانفاق الاستهلاكي العائلي لايرادات الصادرات النفطية . وعن طريق الانموذج المقدر اعلاه يمكن التوصل الى معامل الاستجابة الجزئية والتي قدرت بحوالي (٠,١٩) والذي يعد هذا المعامل منخفض جدا والذي يشير بدوره الى وجود اختناقات تعيق من سرعة استجابة ذلك النوع من الانفاق للتغيرات في الايرادات نتيجة سيطرة الدولة بالكامل على ذلك المورد من الايرادات ، ومن النتيجة اعلاه يمكن التوصل الى متوسط مدة الابطاء والتي قد تصل الى (4.02.06) اربع سنوات وشهرين وستة ايام لكي يصل ذلك الانفاق الى مستواه الامثل .

ثالثا : اجمالي تكوين رأس المال الثابت Gross Fixed Capital Formation

لقد جاءت الصيغة اللوغارتيمية بنتائج افضل من تلك التي قدمتها الصيغة الخطية ، وقد جاءت الصيغة اللوغارتيمية بالنتائج الاتية :

$Ln(GFCF_t) = 1.245 + 0.119\,\mathrm{Ln}E_t + 0.725\,\mathrm{Ln}(\mathrm{GFCF}_{t-1})$
T (2.308) (4.995) (9.641)
$R^2 = 0.83$ $R^{-2} = 0.82$ $F = 84.949$ $h = 0.0638$ $r\,x_1\,x_2 = 0.33$
$SR = (2.0.0)$ $LR = (20.0.0)$ $AL = (2.6.3)$ $ML = (2.1.5)$ $VL = (2.0.0)$
$GFCF_t = 4.5272 + 0.119LnE_t + 0.275GFCF_{t-1} + 0.199GFCF_{t-2} + 0.144GFCF_{t-3} + 0.104GFCF_{t-4}$
$+ 0.076GFCF_{t-5} + 0.055GFCF_{t-6} + ... + 0.00044GFCF_{t-21}$

يتضح عن طريق الانموذج المقدر القدرة العالية للمتغيرات المستقلة في تفسير التباين الكلي في اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) والتي تمكنت من تفسير ما مقداره (٨٣%) من التباين الكلي ،

ولغرض التأكد من معنوية التقديرات التي تم الحصول عليها ، كان لابد من اخضاعها للاختبارات الاحصائية، والذي اتضح عن طريق الانموذج المقدر القدرة على اجتياز الاختبارات الاحصائية عند درجة حرية (١%) و (٥%) على التوالي .

كذلك فان الانموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي او مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فان الانموذج المقدر يوضح ان مدد الابطاء لـ (Koyck) جاءت بنتائج تبين ان آثار التوسع كانت موجبة ومعنوية ومتناقصة اثناء الزمن ، عن طريق استجابة (GFCF) للايرادات من الصادرات النفطية ، وعن طريق الانموذج المقدر اعلاه يمكن التوصل الى معامل الاستجابة الجزئية والذي بلغ (٠,٢٧٥) الذي يشير بدوره الى اهمية الاثار الطافحة والتي تم الحصول عليها عن طريق معلمه المتغير المتباطئ ، والتي يمكن عن طريقها الوصول الى متوسط مدة الابطاء الزمني والتي تقدر بحوالي (٢,٦,٣) سنتان وستة اشهر وثلاثة ايام لكي يصل الانفاق على اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى مستواه الامثل لتحقيق النتيجة المرغوبة وتعد هذه المدة قصيرة جدا كمدة ابطاء والتي تشير الى سرعة الاستجابة للتغيرات في قيمة ايرادات الصادرات النفطية.

رابعا : الاستيرادات **Imports of Goods and Service**

تحاول هذه الفقرة دراسة العلاقة ما بين ايرادات الصادرات النفطية والاسيرادات من السلع والخدمات ، وان افضل معادلة لهذا الجانب من الانفاق هي الصيغة الخطية والتي جاءت بالنتائج وكالاتي :

$$\mathrm{Im}_t = 526.424 + 0.527\,E_t + 0.477\,\mathrm{Im}_{t-1}$$
$$T \quad (0.885) \quad (5.391) \quad (4.721)$$
$$R^2 = 0.90 \quad R^{-2} = 0.90 \quad F = 156.162 \quad h = 0.162 \quad r\,x_1\,x_2 = 0.84$$
$$SR = (2.7.5) \quad LR = (10.0.6) \quad AL = (0.9.12) \quad ML = (0.9.3) \quad VL = (1.7.4)$$
$$\mathrm{Im} = 1006.55 + 0.527\mathrm{E}_t + 0.523\,\mathrm{Im}_{t-1} + 0.249\,\mathrm{Im}_{t-2} + 0.118\,\mathrm{Im}_{t-3} + 0.056\,\mathrm{Im}_{t-4} + \ldots + 0.00032\,\mathrm{Im}_{t-11}$$

يتضح عن طريق الانموذج المقدر المقدرة العالية على اجتياز الاختبارات الاحصائية وكذلك القدرة التفسيرية في تحديد التباين الكلي في المتغير التابع (الاستيرادات) عن طريق ايرادات الصادرات النفطية وكذلك الاستيرادات المتباطئة لسنة واحدة .

اما بالنسبة لاختبارات (h) وكذلك (Klien) فيتضح عن طريقهما من ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي او مشكلة التعدد الخطي (multicollinearity).

وفيما يخص التحليل من الناحية الاقتصادية فنلاحظ ان مدد الابطاء من نوع (koyck) جاءت موجبة ومعنوية وان الدليل على وجود الاثار الطافحة لمتغير الاستيرادات تعد اكثر وضوحا في تقدير معلمة الاستجابة والتي تم الحصول عليها والتي قدرت بحوالي (٠,٥٢٣) وتعد درجة استجابة عالية تؤكد عدم وجود آثار المتباطئ في استجابة الانفاق الاستيرادي الى المستويات المرغوبة ، إذ تعد مدة الابطاء هذه قصيرة جدا

إذ قدرت بحوالي (0.09.12.4) تسعة اشهر واثني عشر يوما واربع ساعات لكي يصل الانفاق على الاستيرادات الى مستواه الامثل.

المطلب الثالث : اجمالي تكوين رأس المال الثابت قطاعياً

اولا – قطاع الزراعة والغابات والصيد Agriculture, F, H& F Sector

بعد اجراء العديد من نماذج الانحدار وبمدد تباطؤ مختلفة مع ادخال المتغير الوهمي (Dummy variable) ارتأ الباحث الاعتماد على الصيغة اللوغارتيمية ولمدة متباطئة لسنة واحدة وقد جاءت النتائج على وفق الصيغة الاتية :

$$Ln(Ag_t) = 1.297 + 0.078\,E_t + 0.642\,\mathrm{Ln}(\mathrm{Ag}_{t-1})$$
$$T \qquad (1.911)\ (2.045) \qquad (5.244)$$
$$R^2 = 0.51 \qquad R^{-2} = 0.48 \qquad F = 17.4 \qquad h = 0.1056 \qquad r\,x_1\,x_2 = 0.12$$
$$SR = (2.0.0) \qquad LR = (15.0.0) \qquad AL = (1.7.9) \qquad ML = (1.5.6) \qquad VL = (3.0.0)$$
$$\mathrm{Ag} = 3.62 + 0.078\mathrm{E}_t + 0.358Ag_{t-1} + 0.229Ag_{t-2} + 0.147Ag_{t-3} + 0.095Ag_{t-4} + \ldots\ldots$$
$$+ 0.00046Ag_{t-16}$$

والذي يتضح عن طريق الانموذج المبحوث اجتيازه للاختبارات الاحصائية مع عدم وجود مشكلة التعدد الخطي او الارتباط الذاتي التسلسلي .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي فنلاحظ ان انموذج الابطاء جاء بنتائج تشير الى وجود الاثار الطافحة عن طريق درجة استجابة اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي الى التغيرات في ايرادات الصادرات النفطية والتي يمكن التوصل لها عن طريق المعلمة المقدرة إذ بلغت تلك الدرجة ما مقداره (0.385) والتي يمكن عن طريقها التوصل الى مدة الابطاء التي تقدر بحوالي (1.07.09:3) سنة وسبعة اشهر وتسعة ايام وثلاث ساعات فقط ، لكي يصل اجمالي تكوين ذلك القطاع الى مستواه الامثل .

مما يدل ذلك على مدى تأثير ايرادات الصادرات النفطية في النمو الاستثماري في قطاع الزراعة والصيد والغابات .

ثانيا – قطاع الصناعة التحويلية Manufacturing Industry Sector

بعد اجراء العديد من معادلات الانحدار وبتباطؤات زمنية مختلفة مع ادخال المتغير الوهمي ارتئ الباحث اعتماد الصيغة اللوغارتيمية لمدة تباطؤ سنة واحدة وكلاتي :

$Ln(Mi_t) = 1.108 + 0.099\,\mathrm{Ln}E_t + 0.664\,\mathrm{Ln}(\mathrm{Mi}_{t-1})$
T (1.514) (2.767) (5.234)
$R^2 = 0.54$ $R^{-2} = 0.52$ $F = 20.021$ $h = 1.056$ $r\,x_1\,x_2 = 0.14$
$SR = (3.0.0)$ $LR = (16.0.0)$ $AL = (1.9.7)$ $ML = (1.6.9)$ $VL = (2.0.0)$
$\mathrm{Mi} = 3.29 + 0.099\mathrm{E}_t + 0.336Mi_{t-1} + 0.223Mi_{t-2} + 0.148Mi_{t-3} + 0.098Mi_{t-4} + 0.065Mi_{t-5} + 0.043Mi_{t-6} + ... + 0.00047Mi_{t-17}$

يتضح عن طريق الانموذج المبحوث ان القدرة التفسيرية لمعامل التحديد قد بلغت (٥٤%) لتفسير التباين في المتغير التابع ، وكذلك نلاحظ اجتيازه للاختبارات الاحصائية على وفق درجة معنوية (١%) و (٥%) وكذلك فان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي والتعدد الخطي .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي نلاحظ ان انموذج الابطاء جاء بنتائج تؤكد وجود اثار التوسع والذي تؤيده معنوية المعلمة للمتغير المتباطئ ، إذ نلاحظ ان اهمية الاثار الطافحة اكثر وضوحا في تقدير معلمة الاستجابة والتي قدرت بحوالي (0.336) والتي تعكس طول مدة التباطؤ البالغة (1.09.07:06.19.04) سنة واحدة وتسعة اشهر وسبعة ايام وست ساعات وتسع عشرة دقيقة واربع ثوان تحديدا في استجابة الاستثمار الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية للمستويات المرغوبة .

ثالثا– قطاع الكهرباء والماء **Electricity and Water Sector**

يظهر عن طريق الانموذج المبحوث من ان الصيغة اللوغارتيمية ولمدد ابطاء متعدد للمتغير التابع جاء بنتائج افضل من تلك التي قدمتها الصيغة اللوغارتيمية ولمدد ابطاء سنة واحدة لايرادات الصادرات النفطية وقد جاء الانموذج على وفق الصيغة وكالاتي :

$LnEWS_t = -1.144 + 0.511Ln\,E_t + 0.304Ln\mathrm{EWS}_{t-1} + 0.304\,\mathrm{LnEWS}_{t-2}$
T (-3.082) (9.073) (1.118) (2.956)
$R^2 = 0.90$ $R^{-2} = 0.89$ $F = 99.219$ $h = 0.038$ $r\,x_1\,x_3 = 0.32$
$SR = (1.6.0)$ $LR = (6.0.0)$ $AL = (0.4.3)$ $ML = (0.5.8)$ $VL = (2.0.0)$
$\mathrm{EWS} = -1.33 + 0.511\mathrm{E}_t + 0.696EWS_{t-1} + 0.2115EWS_{t-2} + 0.064EWS_{t-3} + 0.019EWS_{t-4} + 0.00594EWS_{t-5} + 0.0018EWS_{t-6} + 0.00054EWS_{t-7}$

يتضح عن طريق الانموذج المقدر معنوية المعلمة الخاصة بايرادات الصادرات النفطية في التاثير في اجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع الكهرباء والماء والذي يتضح عن طريق استجابة المدة (t-2) التي تستجيب للتغيرات في ايرادات الصادرات النفطية . إذ يتضح ذلك عن طريق معنوية المعلمة المقدرة للمتغير المتباطئ للمدة الثانية، وهذا مما يعني وجود اختلالات هيكلية وتنظيمية تعيق من درجة الاستجابة في ذلك القطاع للتغيرات في ايرادات الصادرات النفطية تشير مدة التباطؤ الثانية والتي تظهر درجة استجابة تقدر بحوالي (٠,٦٩٦) وهي درجة عالية تؤكد على وجود آثار توسع قطاعية عالية مؤكدة

وجود الآثار الطافحة المؤجلة الى المدة الثانية إذ يمكن عن طريقها التوصل الى مدة التباطؤ والتي تصل الى حوالي (0.04.03) اربعة اشهر وثلاثة ايام فقط للوصول الى مستواها الامثل .

رابعا– قطاع البناء والتشييد **Building and Construction Sector**

بعد اجراء العديد من نماذج الانحدار الخطية واللوغارتيمية وجد الباحث ان افضل صيغة تعبر عن العلاقة ما بين ايرادات الصادرات النفطية واجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع البناء والانشاء هي الصيغة اللوغارتيمية المتباطئة لسنة واحدة وقد جاءت النتائج وكالاتي :

$$LnBCS_t = 0.474 + 0.051Ln\,E_t + 0.757Ln\,\mathrm{BCS}_{t-1}$$
$$T \quad (0.8) \quad (0.932) \quad (6.644)$$
$$R^2 = 0.57 \quad R^{-2} = 0.54 \quad F = 22.331 \quad h = -0.769 \quad r\,x_1\,x_2 = 0.32$$
$$SR = (3.0.0) \quad LR = (23.0.0) \quad AL = (3.11.5) \quad ML = (2.4.8) \quad VL = (2.0.0)$$
$$\mathrm{BCS} = 1.95 + 0.051\mathrm{E}_t + 0.243BCS_{t-1} + 0.183BCS_{t-2} + 0.139BCS_{t-3} + 0.105BCS_{t-4} + 0.079BCS_{t-5} + 0.06BCS_{t-6} + ... + 0.00053BCS_{t-23}$$

يتضح عن طريق الانموذج اعلاه من ان القدرة التفسيرية لمعامل التحديد بلغ (٥٧%) في تفسير التباين الكلي في المتغير التابع . وكذلك عدم معنوية المعلمة المقدرة ($\hat{b}_1$) الخاصة بايرادات الصادرات النفطية في تكوين رأس المال الثابت في قطاع البناء والانشاء والتي تظهر بصورة واضحة عن طريق انخفاض قيمة معامل الارتباط الجزئي والذي بلغ ٨% وكذلك قيمة المعلمة المقدرة لايرادات الصادرات النفطية .

وفيما يخص التحليل الاقتصادي نلاحظ معنوية معلمة المتغير المتباطئ والذي يدل على وجود آثار معوقه يدل عليها درجة استجابة الجزئية والتي قدرت بحوالي (٠,٢٤٣) لتعبر عن متوسط مدة ابطاء قد تصل الى (3.11.05) ثلاث سنوات واحد عشر شهرا وخمسة ايام لتصل الى مستواها الامثل .

خامسا –قطاع النقل والمواصلات **Transport , Communication Sector**

تظهر النتائج الخاصة بالاستثمارات في معدات قطاع النقل والمواصلات من ان الصيغة الخطية جاءت بنتائج افضل وكالاتي :

$$TCS_t = 65.668 + 0.002\,E_t + 0.818\,\mathrm{TCS}_{t-1}$$
$$T \quad (0.797) \quad (0.368) \quad (7.904)$$
$$R^2 = 0.66 \quad R^{-2} = 0.64 \quad F = 32.436 \quad h = 1.579 \quad r\,x_1\,x_2 = 0.23$$
$$SR = (11.9.5) \quad LR = (36.6.0) \quad AL = (4.4.9) \quad ML = (3.4.5) \quad VL = (2.4.6)$$
$$\mathrm{TCS} = 360.813 + 0.002\mathrm{E}_t + 0.182TCS_{t-1} + 0.148TCS_{t-2} + 0.122TCS_{t-3} + 0.099TCS_{t-4} + 0.081TCS_{t-5} + ... + 0.00013TCS_{t-36}$$

يظهر الانموذج القدرة التفسيرية بالاضافة الى اجتياز الاختبارات الاحصائية وكذلك عدم مواجهته للمشاكل الاحصائية .

في حين يشير التحليل الاقتصادي من ان الاستجابة لايرادات الصادرات المحفزة هي من النوع المعوق .

فالاستجابات كانت بطيئة واثار الانتقال والاثار الطافحة كانت مؤجلة إذ بلغت درجة الاستجابة ما مقداره (٠,١٨٢) والتي تعد درجة ضعيفة يمكن عن طريقها التوصل الى التباطؤ إذ يصل الى (4.04.09:04) اربع سنوات واربعة اشهر وتسعة ايام واربع ساعات ، والتي تشير الى وجود اختناقات هيكلية في هذا القطاع تعيق من استجابته للتغيرات في ايرادات الصادرات النفطية .

سادسا : تجارة الجملة والمفرد والمطاعم Wholesale , retail trade , hotels:

بعد اجراء العديد من الانموذجات القياسية ولمدد تباطؤ حرة اتضح ان الصيغة اللوغارتيمية جاءت بنتائج افضل وباستخدام تباطؤ لمدة سنة واحدة وكما ياتي :

$$LnWRT_t = 0.710 + 0.098LnE_t + 0.641LnWRT_{t-1})$$
$$T \quad (1.668) \quad (2.634) \quad (5.737)$$
$$R^2 = 0.65 \qquad R^{-2} = 0.63 \qquad F = 31.155 \qquad h = -0.482 \qquad r\,x_1\,x_2 = 0.4$$
$$SR = (3.0.0) \qquad LR = (15.6.0) \qquad AL = (1.7.8) \qquad ML = (1.5.5) \qquad VL = (3.0.0)$$
$$WRT = 1.98 + 0.098E_t + 0.0359WRT_{t-1} + 0.23WRT_{t-2} + 0.147WRT_{t-3} + 0.094WRT_{t-4} + 0.06WRT_{t-5} + ... + 0.00045WRT_{t-16}$$

إذ يظهر بوضوح اجتياز الاختبارات الاحصائية وكذلك معنوية المعلومة المقدرة لانموذج التباطؤ ، في حين تشير درجة الاستجابة الجزئية والتي قدرت بـ(٠,٣٥٩) . إذ يمكن التوصل عن طريقها الى متوسط مدة تباطؤ تصل الى (١,٧,٨) سنة وسبعة اشهر وثمانية ايام لكي يصل اجمالي رأس المال الثابت في هذا القطاع الى مستواه الامثل .

سابعا : قطاع البنوك والتأمين Banks and insurance:

تظهر الصيغة الخطية بمدة ابطاء لسنة واحدة نتائج افضل من تلك التي قدمتها الصيغة الخطية لمدد ابطاء لسنتين ، بسبب عدم معنوية معلمة التباطؤ لمدة (T-2) لارتفاع معامل الارتباط الجزئي ما بين مدة الابطاء (T-2) و (T-1) إذ يظهر ان اجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع البنوك والتأمين من ان مدة الابطاء الاولى تتأثر بايرادات الصادرات النفطية بينما مدة التباطؤ للمدة الثانية تتأثر بمدد الابطاء الاولى ، أي ان اجمال تكوين رأس المال الثابت في نشاط البنوك لمدة الابطاء الثانية يتأثر باجمالي تكوين رأس المال الثابت لمدة الابطاء السابقة أي (T-2) تتأثر بـ(T-1) لذلك تم رفض انمـــــوذج

الابطاء والذي تضمن نوعين من التباطؤات الزمنية ، وقبول الصيغة الخطية التي تحتوي على مدة ابطاء لسنة واحدة والتي جاءت نتائجها كلاتي :

$$BI_t = 0.645 + 0.0002\,E_t + 0.720\,\mathrm{BI}_{t-1}$$
$$T \quad (0.337) \quad (2.618) \quad (5.954)$$
$$R^2 = 0.64 \qquad R^{-2} = 0.61 \qquad F = 92.404 \qquad h = -1.094 \qquad r\,x_1\,x_2 = 0.32$$
$$SR = (0.1.8) \qquad LR = (23.0.2) \qquad AL = (2.5.7) \qquad ML = (2.11.0) \qquad VL = (9.1.8)$$
$$\mathrm{BI} = 2.303 + 0.0002\mathrm{E}_t + 0.28BI_{t-1} + 0.201BI_{t-2} + 0.145BI_{t-3} + 0.104BI_{t-4} + 0.075BI_{t-5} + \ldots\ldots\ldots + 0.0002BI_{t-23}$$

يتضح عن طريق الانموذج المطروح ارتفاع القدرة التفسيرية وكذلك اجتيازه للاختبارات الاحصائية وعدم تعرضه لمشكلة الارتباط الذاتي والتعدد الخطي .

اما فيما يخص التحليل الاقتصادي نلاحظ ان انموذج الابطاء جاء بنتائج تبين ان آثار التوسع تظهر بصورة واضحة عن طريق معنوية معلمة المتغير المتباطئ لمدة سنة واحدة ، إذ يمكن التوصل الى درجة الاستجابة القطاعية التي بلغت ما مقداره (٠,٢٨) لتعبر عن وجود تباطؤات زمنية تصل لمدة (2.05.07) سنتين وخمسة اشهر وسبعة ايام ليصل الى مستواه الامثل .

ثامنا – ملكية دور السكن Ownership of Dwellings

تشير اغلب الانموذجات القياسية الى عدم معنوية العلاقة ما بين ايرادات الصادرات النفطية واجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع دور السكن وبعد اجراء العديد من تلك الانموذجات ارتئ الباحث الاعتماد على الصيغة الخطية ولمدة تباطؤ سنة واحدة وكالاتي :

$$OD_t = 202.745 + 0.003\,E_t + 0.96OD_{t-1} - 0.372OD_{t-2}$$
$$T \quad (1.944) \quad (-0.48) \quad (5.803) \quad (-2.193)$$
$$R^2 = 0.57 \qquad R^{-2} = 0.53 \qquad F = 14.416 \qquad h = 1.5 \qquad r\,x_1\,x_2 = 0.33$$
$$SR = (8.10.9) \qquad LR = (50.0.0) \qquad AL = (24.0.0) \qquad ML = (16.9.7) \qquad VL = (6.0.0)$$
$$\mathrm{OD} = 5068.625 - 0.003E_t + 0.04OD_{t-1} + 0.038OD_{t-2} + 0.036OD_{t-3} + 0.035OD_{t-4} + 0.033OD_{t-5} + 0.032OD_{t-6} + 0.031OD_{t-7} + 0.030OD_{t-8} + \ldots\ldots + 0.005OD_{t-48} + 0.0054OD_{t-49} + 0.0051OD_{t-50} + 0.004OD_{t-51}$$

ان ضعف العلاقة ما بين ايرادات النفط وقطاع ملكية دور السكن يعود الى عدد من الاسباب منها تعد دور السكن اصول ثابتة غير منتجة بالاضافة الى الانخفاض الشديد في تحسن مثل تلك الاصول بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق من جراء الحروب الثلاثة بالاضافة الى انخفاض نفقات نقل مثل

تلك الاصول وتوقف حركة البناء والتشييد وعدم تكوين استثمارات جديدة اثناء مدة ليست بالقليلة إذ نلاحظ ان اغلب التكوين في هذا القطاع لم يشهد تجديدات تذكر فغالبية التكوينات ما زالت على ما هو عليه من دون تحسينات إذ يظهر ذلك عن طريق معامل الارتباط الجزئي بين T_{-2} , T_{-1} والذي قدر بحوالي (٠,٧١) .

اما من ناحية التحليل الاقتصادي نلاحظ ان انموذج التباطؤ للمدة T_{-2} جاء بنتيجة عكسية مع ايرادات النفط وذلك لارتباطه كما اشرنا مع T_{-1} الذي جاء معنويا ليؤكد وجود اثار معوقة إذ قدرت درجة الاستجابة القطاعية بحوالي (٠,٠٤) للتغير في ايرادات الصادرات النفطية والذي تم التوصل الى متوسط طول مدة التباطؤ الزمني والتي تصل الى (٢٤) سنة لكي يصل ذلك التكوين لهذا القطاع الى ناتجه الامثل، في حين اشار النموذج الى ان مدة التباطؤ طويل الامد قد تصل الى حوالي (٥٠) سنة .

تاسعا–خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية Social & Personal Services

بعد تقدير العديد من معادلات الانحدار الخطية واللوغارتيمية ، وباستخدام تباطؤات لمدة سنة وكذلك لمدة سنتين ، وان الاساس المنطقي لهذا التغير في مدد الابطاء يعود الى وجود العديد من الاختناقات المؤسساتية والقطاعية لذلك تم استخدام تباطؤات حرة متقطعة لاطول زمنية مختلفة ، والتي ستؤدي الى الاستجابة للتغيرات في ايرادات الصادرات النفطية ، لذلك جاء انموذج الابطاء بالصيغة اللوغارتيمية ولتباطؤ لمدة سنتين بالنتائج الاتية :

$$Ln(SPS_t) = 0.651 - 0.068\,\mathrm{Ln}E_t - 0.103\,\mathrm{Ln(SPS_{t-1})} + 0.109\,\mathrm{LnE_{t-2}} + 0.502\,\mathrm{LnSPS_{t-1}} + 0.458\,\mathrm{LnSPS_{t-2}}$$

T (1.106) (-1.339) (-1.473) (2.114) (3.464) (3.122)

$R^2 = 0.79$ $R^{-2} = 0.75$ $F = 22.715$ $h = 3.431$

$SR = (2.0.0)$ $LR = (10.0.0)$ $AL = (0.8.4)$ $ML = (0.8.8)$ $VL = (2.0.0)$

$$SPS = 1.201 + 0.109E_{t-2} + 0.542SPS_{t-1} + 0.248SPS_{t-2} + 0.113SPS_{t-3} + 0.052SPS_{t-4} + 0.023SPS_{t-5} + 0.011SPS_{t-6} + 0.005SPS_{t-7} + 0.0023SPS_{t-8} + 0.001048SPS_{t-9} + 0.00048SPS_{t-10}$$

يتضح عن طريق الانموذج المبحوث ان اجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع الخدمات والتي تشكل خدمات التنمية الاجتماعية الجانب الاكبر ومن ضمنها خدمات الامن والدفاع ، لا تستجيب للتغيرات في ايرادات الصادرات النفطية الا عن طريق مدة التباطؤ الثانية (E_{t-2}) والتي ظهرت عن طريق اتباع سلسلة من التباطؤات للكشف عن المدة التي يتأثر بها اجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع الخدمات للتغيرات إذ ظهر عن طريق الانموذج المبحوث ان الاجمالي التكوين في ذلك القطاع لا يتأثر مباشرة الا عن طريق مدد ابطاء قد تصل الى المدة الثانية ، وهذا يعني ان اجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع الخدمات لا يظهر اثره الا بعد مرور ثلاث سنوات على الاقل وهذا الامر واضح بسبب وجود اختناقات تحصل في استلام

الاسلحة بعد اتمام العقود قد تصل الى ثلاث سنوات وكذلك في استلام مختلف المواد وبخاصة عندما تكون نسبة كبيرة من المواد المستخدمة في الانشاءات تستورد ، اذ يعد هذا القطاع قطاعا استهلاكيا وليس انتاجيا بسبب ارتفاع نسبة كبيرة من الاسلحة المستوردة ، ويظهر ذلك عن طريق معنوية معلمة المتغير المتباطئ (SPS_{t-2}) محققا درجة استجابة عالية مقدارها (٠,٥٤٢) والتي تشير الى وجود آثار التوسع إذ يمكن عن طريقها الحصول على طول مدة التباطؤ الزمني للتغير في ايرادات الصادرات النفطية للمدة (E_{t-2}) إذ وصلت مدة الابطاء متوسط الاجل في اجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع الخدمات الى ما مقداره (0.08.04:05) ثمانية اشهر واربعة ايام وخمس ساعات فقط ، اما مدة الابطاء في الاجل الطويل كانت قد وصلت الى (١٠) سنوات .

الا ان الانموذج اعلاه يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين الاخطاء العشوائية المتتابعة لذا تم رفض الانموذج وقبول الصيغة الخطية على الرغم من انخفاض معامل التحديد .

$$SPS_t = 263.767 - 0.01E_t + 0.701\mathrm{SPS}_{t-1}$$
$$T \quad (1.958) \quad (-1.033) \quad (5.955)$$
$$R^2 = 0.51 \quad R^{-2} = 0.48 \quad F = 17.75 \quad h = 0.268 \quad rx_1x_2 = 0.088$$
$$SR = (7.8.8) \quad LR = (8.8.2) \quad AL = (2.3.4) \quad ML = (1.9.5) \quad VL = (7.8.4)$$
$$\mathrm{SPS} = 882.164 - 0.0109\mathrm{E}_t + 0.299SPS_{t-1} + 0.209SPS_{t-2} + 0.147SPS_{t-3} + 0.103SPS_{t-4} +$$
$$0.072SPS_{t-5} + 0.051SPS_{t-6} + 0.035SPS_{t-7} + 0.024SPS_{t-8} + 0.017SPS_{t-9}$$

الا انه يشير الى العلاقة العكسية ما بين ايرادات الصادرات واجمالي تكوين رأس المال الثابت في ذلك القطاع للاسباب سالفة الذكر .

اما درجة الاستجابة القطاعية والتي تقدر بحوالي (٠,٢٩٩) وهي درجة منخفضة تشير الى وجود آثار معوقة تصل الى (٨) سنوات ومن كلا الانموذجين يمكن ان نستنتج ان اجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية لا يمكن رده الى التغيرات في ايرادات الصادرات النفطية لكونه قطاعا استهلاكيا هذا بالاضافة الى ان مجمل التراكمات المتكونة في هذا القطاع لا يمكن ان تظهر الا بعد مرور مدة (٣) سنوات على اقل تقدير ويمكن تفهم مثل هذا الامر بالنسبة لعملية الجرد الدوري للاسلحة في القوات العسكرية بالاضافة الى التباطؤات التي تتعلق في عملية اتمام العقود وكذلك الحال ينطبق على خدمات التنمية الشخصية التي لا تظهر اثرها الا بعد مرور مدة من الزمن كمخرجات عملية التعليم ، لذلك تم تحليل الانموذجين اعلاه .

أولا: الاستنتاجات

لقد اوضحت الدراسة التاريخية ان الصادرات كان لها الدور الفاعل في رسم ملامح النمو في البلدان الاوربية والذي يتضح عن طريق :

١- لقد مارست الزيادة السكانية الدور الفاعل في احداث ذلك النمو . زد على ذلك ، كان للرواد اسهام كبير في ايجاد فرص عمل للزيادات السكانية الكبيرة عن طريق الابداعات والابتكارات (Invention & Innovation) مما ادى الى زيادة الانتاج الذي وجد منفذه الوحيد عن طريق الصادرات ومن ثم فقد كان النمو دالة في الصادرات (أي الصادرات ماكنة النمو) Exports as ingenious growth .

٢- ان عملية النمو في البلدان الاوربية حصلت نتيجة لتفاعل عوامل داخلية (endogenous Factors) عدة تمثلت بـ(النمو السكاني – التقدم الصحي – الابداع والابتكار – التخصص –التقدم التكنولوجي) .

٣- ان عملية النمو التي حصلت في اوربا كانت عفوية ، أي ان عملية النمو حدثت بصورة تلقائية نتيجة نمو عوامل داخلية عدة تمثلت بثمانية وسبعين متغيرا عبر عنها بمصفوفة التفاعلات وقد كان للصادرات المكانة المميزة في هذه المصفوفة في احداث عملية النمو عن طريق نمو صناعات معينة (النسيج ، القطن ... الخ) فائضة عن حاجة السوق المحلية فوجدت منفذها الى الاسواق الخارجية مما اعطت للنمو دفعة قوية (Big Push) عن طريق تبني نظرية النمو غير المتوازن (Disequilibrium Growth) .

٤- ان الصناعات القائدة لعملية النمو في البلدان الاوربية تمخض عنها آثار طافحة (Spill over Effect) بمعنى ان نمو هذه القطاعات قد وصل الى درجة كبيرة جدا بحيث يكون لها آثار ايجابية على نمو القطاع نفسه (عن طريق وفورات الحجم الكبير) والقطاعات الاخرى (عن طريق الترابطات الامامية والخلفية) .

٥- ان غالبية البلدان النامية قد تبنت نظرية النمو المتوازن باعتماد آليات التخطيط مما ترتب عليه عدم بروز الصادرات كعامل محرك للنمو ، مما كانت جهود هذه البلدان متشتتة ولم تجني ثمار جهودها المبذولة في احداث النمو .

فالافكار التي سادت في نصح البلدان النامية تركزت على رفع دالة الانتاج بها لكي تحقق فوائض تجد منفذها عن طريق الصادرات غير ان تلكم الافكار لم تتحقق إذ ظلت الانتاجية متدنية بسبب عدم مرونة جهازها الانتاجي مما ترتب عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها .

٦- ان الآثار الطافحة في البلدان النامية لم تتحقق ؛ لانها لم تتبن فكرة القطاعات القائدة ومن ثم لم تحصل هذه الآثار . ومما عزز هذا الاتجاه هو ان نظريات التجارة السائدة في الادب الاقتصادي تؤكد على ان الصادرات ليست في صالح البلدان النامية اضافة الى عدم ادخالها مفهوم وفورات الحجم في نصوصها .

٧- بعد ادخال مفهوم وفورات الحجم في مضمون نظريات التجارة الدولية . اتضح لنا ان هذه القطاعات القائدة والتي تعد فكرة قديمة من انها تعاني من ارتفاع التكاليف الثابتة مما يفرض ذلك على البلدان النامية (العراق) ان يزيد من انتاجه من الصناعة القائدة لينخفض متوسط التكاليف ولولا وجود الصادرات لتلك الصناعة والتي تعد مصدر الفوائض لما تمكن من تخفيض التكاليف لعدم استيعاب السوق المحلية لانتاج الصناعة القائدة مما ادى ذلك الى تغيير شكل دالة (دالة الصادرات) لتصبح لدينا الميزة النسبية دالة في الصادرات :

(الصادرات) f = الميزة النسبية

بعد ان كانت ولم تزل الصادرات دالة في الميزة النسبية بالنسبة للبلدان الاوربية :

(الميزة النسبية) f = الصادرات

حيث يعد مثل هذا الامر هام جدا في تفهم عملية الاستفادة من الدخول بالمتاجرة بالنسبة للبلدان النامية بعد ان كثر النقاش حول عدم امكانية الاستفادة من معدلات التبادل الخارجي.

٨- ان الصناعة القائدة (الصناعة النفطية في العراق) قد استقطبت بعضا من الصناعات – استنادا الى نظرية اقطاب النمو – تمثلت بارتفاع معامل الارتباط مع الناتج المحلي الاجمالي على المستويين الاجمالي مع تفاوت بسيط على المستوى القطاعي لكون هذه القطاعات تعتمد على ايرادات متوقعة غير متحققة .

فقد اظهرت نتائج التطبيق بمعادلات (GDP) المتباطئ زمنيا كانت موجبة ومعنوية احصائيا تؤكد وجود الآثار الطافحة للقطاع القائد . بعد استخدام ايرادات الصادرات النفطية الفعلية لتأكد ذلك الدور مع وجود بعض من الاختناقات التي تعيق وصول (GDP) الى مستواه الامثل في الاستجابة للتغيرات في ايرادات الصادرات النفطية .

٩- وعند اعتماد ايرادات الصادرات غير النفطية في الانموذج وجد ان هذه الايرادات معوقة لتعبر عن وجود اختناقات قطاعية عالية تعيق من وصول (GDP) الى مستواه الامثل والذي برز بصورة جلية عن طريق ارتفاع مدة الابطاء الزمني .

١٠- اما فيما يتعلق بالمستويات القطاعية فقد حصلنا على نتائج متناقضة ففي قطاع الزراعة تظهر الآثار المعوقة اكثر وضوحا من آثار التوسع وهي اكثر من تلك التي ظهرت في قطاع المقالع والمناجم في حين جاءت النتائج الخاصة بالعلاقة ما بين الايرادات وقطاع الصناعة التحويلية

كانت الآثار الطافحة ضئيلة جدا نتيجة اعتماده على ايرادات متوقعة غير متحققة ، في حين تظهر مثل تلك الآثار بصورة واضحة جدا في قطاع النقل والمواصلات ، غير ان العلاقة كانت على عكس ما هو متوقع في قطاع البنوك والتأمين نتيجة ارتفاع التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي بسبب ظروف عدم التأكد واليقين وتخلف العادة المصرفية لدى الجمهور في حين نلاحظ ارتفاع العلاقة الترابطية ما بين ايرادات الصادرات النفطية وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية والتي يشكل (خدمات الدفاع والامن القومي الجانب الاكبر منها) .

١١- اما فيما يتعلق بالآثار الطافحة بالتباطؤات الزمنية للانفاق الحكومي فقد ظهرت مرتفعة جدا في حين جاءت مثل تلك النتائج منخفضة بالنسبة للانفاق الخاص بسبب سيطرة الدول على مثل ذلك المورد .

١٢- اما فيما يتعلق بمتغير الاستثمار فقد كان دليل الآثار الطافحة اكثر وضوحا واكثر اتساقا مقارنة بمتغير الناتج المحلي الاجمالي وبخاصة في قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية ، اما قطاع الكهرباء والماء فان مثل تلك الاثار تمتد الى المدة الثانية مؤكدا وجود آثار التوسع المؤجلة الى المدة الثانية ، اما بالنسبة للاستثمار في قطاع النقل والمواصلات فقد كانت مثل تلك الاثار مؤجلة عن طريق انخفاض درجة الاستجابة .اما قطاع البنوك التامين فنلاحظ ان توسيع التباطؤ الزمني يصل الى تسع سنوات إذ تتأرجح قيم المتغير المتباطؤ حول معدلات معينة ضمن هذه المدة بمعنى استمرار سوء العادات المصرفية لدى الافراد وانخفاض الخدمات المقدمة من قبل المصرف وبقائها على المستوى نفسه ضمن هذه المدة

اما قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية فيظهر ان الأثر في هذا القطاع لايمكن ردهُ إلى إيرادات الصادرات النفطية لكونه قطاعا استهلاكيا وليس إنتاجيا مع وجود معوقات تصل الى المدة الثالثة بالإضافة الى ان غالبية الأنفاق الاستثماري كان موجه نحو شراء الأسلحة بسبب الظروف الغير طبيعية التي مر بها العراق وقتذاك .

ومجمل ما توصلت له الدراسة هو انه من دون توفر العوامل المادية والاجتماعية التي يجدها المتتبع في متن الدراسة يصبح الحديث عن النمو الاقتصادي لامعنى له وان ما ذهبت اليه النظريات ذات الاتجاه الرأسمالي او الاتجاه المركزي يعد تبسيطا لعوامل النمو الاقتصادي ، لذلك لايمكن التقليل من شأن ماأفرزته التجارب الماضية والخاصة بالبلدان الأوربية ، لحسن استخدامها عوامل النمو الاقتصادي ، ومما يتضح ان النمو الاقتصادي عمليه شديدة التعقيد تتشابك فيها جمله من العوامل المادية والمتمثلة بإيرادات الصادرات النفطية وكذالك العوامل الاجتماعية والتي تعد اكثر شمولا وذا علاقة وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي ..

ثانيا: المقترحات

لكي يتمكن العراق من الاستفادة من الدور الذي تمارسه ايرادات الصادرات النفطية كقوة دافعة للنمو الاقتصادي كان لابد من الاهتمام بالجوانب الآتية :

١- ضرورة الاهتمام وبصورة جادة بمعاملات مصفوفة دلائل النمو والذي يمكن عن طريقها الوقوف على مناطق الخلل وبخاصة وان ظروف التقدم التكنولوجي متاحة امام العراق اكثر بكثير مما كانت متاحة امام البلدان الاوربية وقتذاك ، مع اعطاء اهتماما متزايدا للجانب الإبداعي والاهتمام بالجانب الصحي والثقافي والتعليمي لفئات المجتمع .

٢- الاهتمام بفكرة القطاع القائد في النمو الاقتصادي لما يوفره قطاع النفط من اثار طافحة بالنسبة لنمو قطاعات الاقتصاد العراقي ولأجل تحفيز تلك الصادرات لتؤدي دورها الفاعل كماكنة للنمو لابد من ان يرافقها نمو مجموعة العوامل الداخلية (دلائل النمو) وكذلك اعتماد سياسة النمو غير المتوازن واستغلال الفرص الاستثمارية المتولدة عن طريق نمو صادرات النفط مع تذليل المعوقات كافة التي تعيق نمو القطاع النفطي لاعطاء الاقتصاد قوة دافعة وذلك لعدم تمكن العراق من دفع كافة القطاعات نحو النمو.

٣-أن سياسة نمو الأجل الطويل ينبغي أن تطبق وبقوة عن طريق الاهتمام بفكرة التداخل المعرفي في حصول ظاهرة النمو الاقتصادي والتي تتفاعل تلقائيا وبصورة عفوية لتؤدي دورا فاعلا في تفاعلها مع نمو ايرادات الصادرات النفطية في نمو الاقتصاد العراقي وكذلك ضرورة الاهتمام بالترابطات الامامية والخلفية للقطاعات المكونة للاقتصاد وقطاع النفط مع التقليل من الاعتماد على ايرادات النفط المتوقعة لسنة قادمة في مقابل التاكيد على متوسط هذه الايرادات بسبب التذبذبات الشديدة التي تشهدها بين حين واخر (من اجل تجاوز صدمات الطلب) .

٤- طالما اظهرت نتائج التطبيق (كما عكستها نتائج التباطؤات الزمنية) من ان هناك فرقا شاسعا مابين نمو النواتج الحقيقية والمثالية ، لابد من القضاء على المعوقات المؤسساتية والمعيقات المتعلقة بجانب العرض Supply Side .

٥-ضرورة إنشاء قاعدة بيانات تخص قطاع النفط فيما يتعلق بالمتغيرات كافة ، وعلى سبيل المثال : (الانتاج ، التصدير، الاسعار، منافذ التصدير، .....الخ) .

ملحق (٢)

ميزان الحساب الجاري في العراق واقطار اوبك للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون دولار امريكي)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
Algeria	-126	42	-125	-445	176	-1,658	-882	-2,325	-3,540	-1,632	249	90	-183
Indonesia	-310	-373	-333	-475	597	-1,109	-908	-50	-1,414	980	3,011	-566	-5,324
IR Iran	-507	-118	-389	155	12,267	4,708	7,660	2,816	104	11,968	-2,438	-3,446	5,733
Iraq	105	196	547	801	2,618	2,705	2,495	2,988	4,087	11,117	14,710	-9,905	-11,679
Kuwait	1,214	1,806	2,006	2,583	9,066	5,930	6,929	4,561	6,130	14,032	15,302	13,699	4,963
SP Libyan AJ	645	783	238	67	2,700	392	2,845	2,159	738	3,771	8,214	-3,964	-1,560
Nigeria	-368	-406	-343	-9	4,898	42	-357	-1,016	-3,754	1,671	5,178	-6,474	-7,282
Qatar	148	162	200	346	1,720	1,190	997	585	923	1,288	2,647	2,384	1,124
Saudi Arabia	71	972	2,089	2,520	23,025	14,385	14,360	11,991	-2,212	10,206	42,758	41,128	7,573
United Arab Emirates	131	397	399	643	4,150	3,361	3,419	1,886	1,692	5,255	10,069	9,207	7,001
Venezuela	-104	-11	-101	877	5,760	2,171	254	-3,179	-5,735	350	4,728	4,000	-4,246
Total OPEC	**899**	**3,449**	**4,188**	**7,063**	**66,977**	**32,117**	**36,811**	**20,416**	**-2,981**	**59,005**	**104,427**	**46,153**	**-3,879**

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى

OPEC ,Organization of the Petroleum Exporting Countries ,Annual Statistical Bulletin-2005.

OPEC ,Organization of the Petroleum Exporting Countries ,Annual Statistical Bulletin-2006.

SOMO

1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
-85	74	1,015	-2,230	141	-2,040	-1,081	1,420	2,367	1,020	362	-1,820	-2,305	1,190	3,210
-6,338	-1,856	-1,923	-3,911	-2,269	-1,552	-1,280	-3,240	-4,392	-3,122	-2,298	-2,961	-6,760	-7,801	-5,202
358	-414	-476	-5,155	-2,090	-1,869	-191	327	-9,448	-6,504	-4,215	4,950	3,358	5,232	2,213
-2,051	-730	-488	-942	2,400	2,194	3,232	3,801	-1,304	-2,146	-1,624	-962	-762	-22	1,672
5,311	6,428	4,798	5,616	4,561	4,602	9,136	3,886	-26,479	-450	2,499	3,243	5,016	7,107	7,935
-1,643	-1,457	1,906	-155	-1,036	-1,826	-1,026	2,201	-219	1,407	-1,366	26	1,650	1,220	1,550
-4,332	123	2,604	-2,142	-74	-1,134	1,255	2,474	1,449	-482	-884	-2,390	-2,645	3,439	502
410	830	549	-189	-132	-261	-4	306	-100	-9	-659	-502	-2,160	-1,246	-1,679
-16,850	-18,401	-12,935	-11,795	-9,775	-7,341	-9,552	-4,153	-27,637	-17,739	-17,269	-10,487	-5,326	680	306
5,257	7,463	6,946	2,370	4,086	2,533	4,549	5,230	1,634	3,043	2,066	846	2,178	4,344	5,174
4,427	4,651	3,327	-2,245	-1,390	-5,809	2,161	8,279	1,736	-3,749	-1,993	2,541	2,014	8,914	3,732
-15,537	**-3,289**	**5,323**	**-20,778**	**-5,577**	**-12,503**	**7,199**	**20,532**	**-62,393**	**-28,731**	**-25,381**	**-7,515**	**-5,742**	**23,056**	**19,412**

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
-920	300	8.93	7.025	4.583	7.03	10.168	17.615
4,097	5,783	7,992	6,901	7,822	8,156	2,878	2,996
-2,139	6,555	12,481	5,985	3,585	816	3,989	13,268
552	16	4,088	1,786	-808	-935	-12,218	-6,505
2,215	5,010	14,671	8,329	4,250	9,415	18,884	32,627
-351	2,136	7,740	3,417	117	3,642	3,705	10,726
-4,315	502	7,015	2,171	577	8,152	10,298	25,573
-455	2,171	4,576	4,157	3,824	5,754	7,552	7,063
-13,148	411	14,317	9,353	11,873	28,048	51,926	87,132
894	898	12,158	9,597	3,409	7,548	12,943	18,540
-4,432	1,837	12,106	2,062	7,423	11,448	14,575	25,359
-18,003	**25,619**	**106,074**	**60,782**	**46,656**	**89,074**	**124,700**	**234,394**

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى

OPEC ,Organization of the Petroleum Exporting Countries ,Annual Statistical Bulletin-2005.
OPEC ,Organization of the Petroleum Exporting Countries ,Annual Statistical Bulletin-2006.
SOMO

جدول (٢٣)

المساهمة النسبية للنتاج المحلي الاجمالي والانفاق عليه بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٥ (%)

الانفاق / السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	22.1642	22.8552	24.0027	26.6655	30.816	25.4003	26.7094	21.4222	23.5139	20.7282
الاتفاق الاستهلاكي الخاص	46.4427	45.6465	42.9827	31.9497	27.4541	43.3944	41.1962	51.3264	44.6612	37.4173
التغير في المخزون	1.37641	0.94168	3.8272	4.1759	6.8509	6.16752	-0.49785	0.19014	-5.32479	3.48726
اجمالي تكوين رأس المال الثالبت	14.394	12.4725	14.7844	17.1432	13.4451	18.3437	17.6963	16.813	19.7475	16.7738
الصادرات من السلع والخدمات	34.0215	38.2119	34.438	42.7986	44.4014	35.9087	39.827	37.4835	39.4068	43.0997
صادرات النفط	11.2909	11.3539	18.328	21.7793	30.2773	32.9375	37.4063	34.9683	37.1433	42.6036
صادرات السلع بدون النفط	22.7306	26.8579	16.1099	21.0193	14.1242	2.97123	2.42077	2.51518	2.26352	0.49612
ناقصا : الاستيرادات من السلع والخدمات	18.3988	20.1277	20.0349	22.7328	22.9675	29.2146	24.9311	27.2354	22.0047	21.5063
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الانفاق / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	22.2096	32.6748	35.7947	41.7294	34.4687	29.6931	35.2777	32.1855	31.2492	28.4644
الاتفاق الاستهلاكي الخاص	32.6358	39.4066	48.3511	52.1982	53.9937	54.2614	56.3988	52.2133	50.4251	75.9582
التغير في المخزون	4.80645	10.3563	5.81387	-23.0335	-9.441	-3.44647	-5.83908	-0.64059	-0.59054	-32.9442
اجمالي تكوين رأس المال الثالبت	17.3731	45.0023	45.5882	35.9404	24.1494	23.2892	22.7411	18.881	21.9473	29.3822
الصادرات من السلع والخدمات	45.6889	28.286	23.3678	20.2603	20.3413	20.4389	14.2474	21.097	19.0975	20.8879
صادرات النفط	35.6482	25.7383	21.3651	15.146	14.9489	18.0727	12.2964	17.3147	17.0512	20.8243
صادرات السلع بدون النفط	10.0407	2.54775	2.00263	5.11428	5.39234	2.36623	1.95098	3.78229	2.04628	0.0636
ناقصا : الاستيرادات من السلع والخدمات	22.7139	55.7261	58.9156	27.0948	23.5121	24.2363	22.826	23.7362	22.1285	21.7486
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :من عمل الباحث بالاستناد الى

جدول (٢٢)

تتمة جدول (٢٣)

الانفاق / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	25.1044	45.2623	17.9363	12.2551	6.8503	17.3174	7.18303	11.8664	17.1292	12.1759
الاتفاق الاستهلاكي الخاص	103.389	257.586	130.712	77.8845	90.3697	308.853	108.335	42.7767	30.9163	19.7628
التغير في المخزون	-50.7953	-214.609	-59.1213	-16.5885	-10.4569	-252.235	-19.73	4.46053	8.3707	44.5192
اجمالي تكوين رأس المال الثالبت	21.7723	15.6041	12.3489	27.9221	13.3721	26.2201	4.26164	2.95551	4.03942	2.6921
الصادرات من السلع والخدمات	15.0705	4.09737	1.44493	0.28278	0.16894	0.08147	0.05316	112.64	130.779	95.4683
صادرات النفط	10.4929	0.62371	0.24737	0.11586	0.02524	0.02392	0.01774	79.1454	92.2924	84.1514
صادرات السلع بدون النفط	4.57761	3.47367	1.19756	0.16692	0.1437	0.05754	0.03542	33.4942	38.4864	11.3169
ناقصا : الاستيرادات من السلع والخدمات	14.5412	7.94044	3.32136	1.75602	0.30408	0.2367	0.10286	74.6987	91.2344	74.6183
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الانفاق / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	16.6147	17.0538	19.9356	11.1866	33.7252	24.7544
الاتفاق الاستهلاكي الخاص	19.003	21.3499	25.0622	41.9438	44.2798	36.6691
التغير في المخزون	30.5823	48.6818	17.8683	29.9844	25.6267	8.20982
اجمالي تكوين رأس المال الثالبت	3.40231	7.99798	7.44465	16.0547	11.2803	28.9751
الصادرات من السلع والخدمات	88.2676	85.2024	98.0056	116.658	116.971	112.783
صادرات النفط	80.7445	74.9336	67.4792	57.9541	101.364	98.0872
صادرات السلع بدون النفط	7.52301	10.2688	30.5264	58.7037	15.6068	14.6961
ناقصا : الاستيرادات من السلع والخدمات	57.8699	80.2859	68.3164	115.827	131.883	111.392
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	100	100	100	100	100	100

المصدر :من عمل الباحث بالاستناد الى
جدول (٢٢)

ملحق (١)

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (١٠٠=١٩٨٨) للسنوات ١٩٦٧-٢٠٠٥ (مليون دينار)

الانشطة الاقتصادية	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الزراعة	16.7	22.5	23	29	31.3	36.6	47.8	75.9	131.18	175.6	213.38
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	93.88484	122.9340254	118.972353	135.5703308	151.4444615	162.8338	112.9187	172.5955	264.9546	323.4581	384.11137
التعدين والمقالع	1.2	1.1	7.6	10.4	13.2	15.6	79.6	87.1	156.7	185.66	193.18
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	6.746216	6.010107909	39.3126035	48.61832553	63.86795181	69.40455	188.0403	198.0641	316.4993	341.9887	347.74878
الصناعة التحويلية	26.4	40.1	42.5	43.4	50.3	58.6	123.7	241.9	248.4	298.86	316.9
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	148.4167	219.0957519	219.840217	202.8880123	243.3756042	260.712	292.2185	550.0771	501.713	550.505	570.46065
الانشاء	1.7	4	3.9	5.1	5	5.7	21.2	35.9	77.6	148.6	36
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	9.557139	21.85493785	20.1735728	23.84167886	24.19240599	25.35936	50.0811	81.63607	156.7348	273.7236	64.804617
الكهرباء والماء	8.7	8.5	12.1	11	10.7	12.7	32	70	49.7	30.4	288.7
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	48.91006	46.44174293	62.5898029	51.42322892	51.77174881	56.50242	75.59411	159.179	100.383	55.9973	519.69703
النقل والمواصلات والخزن	20.6	18.2	26.8	27.7	31	36.2	156.6	220.7	397.8	254.2	275
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	115.81	99.43996722	138.628654	129.4930401	149.9929171	161.0542	369.9387	501.8686	803.468	468.2405	495.03527
تجارة الجملة والمفرد	7.4	5.4	7.9	6.3	7	8.3	25	33.6	54.8	59.4	122.7
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	41.60166	29.5041661	40.8644168	29.45148566	33.86936838	36.92678	59.0579	76.40591	110.6839	109.4158	220.87574
البنوك والتامين	1.1	1.3	1.5	2.5	1.3	1.5	1.33	4.5	2.5	2.19	3.57
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	6.184031	7.102854801	7.75906647	11.68709748	6.290025557	6.673515	3.14188	10.23293	5.049447	4.034016	6.4264579
ملكية دور السكن	26	32.3	32.8	34.4	39.2	44.9	45.31	78.3	101.2	162.2	251.9
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	146.168	176.4786231	169.66492	160.8144614	189.6684629	199.7605	107.0365	178.0531	204.4016	298.775	453.45231
الخدمات	23.1	23.8	27	24.9	27.7	33	95.81	114	116.4	159.39	291.3
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	129.8647	130.0368802	139.663197	116.4034909	134.0259292	146.8173	226.3335	259.2343	235.1022	293.599	524.37736
اجمالي تكوين راس المال الثابت	132.9	157.2	185.1	194.7	217	253.1	628.6	1062.4	1336.5	1476.74	1993
	17.78775	18.3025	19.332	21.391	20.668	22.477	42.331	43.976	49.510	54.288	55.552
	747.1434	858.8990575	957.468803	910.1911519	1049.95042	1126.044	1484.952	2415.882	2699.434	2720.179	3587.6556

المصدر من عمل الباحث بالاستناد الى :

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية لسنوات متفرقة

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال الثابت لسنوات متفرقة

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الاشتراكي والخاص لسنوات متفرقة .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ٧٥-٧٩

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦) .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ايلول ، ١٩٨١

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦)

الانشطة الاقتصادية	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الزراعة	232.3	452	549.4	607.2	507.6	505.7	483.3	416.3	335	437.4	471.7
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	317.597	545.8983304	915.502044	933.9782519	683.7417447	582.0612	547.039	505.2112	369.9447	437.4	435.14122
التعدين والمقالع	179.5	191.3	211.5	241.5	194.3	14146	333.9	181.3	214.9	379.3	608.2
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	245.4097	231.0405987	352.436626	371.4686229	261.7238396	16282.06	377.9357	220.0211	237.3168	379.3	561.06188
الصناعة التحويلية	371.2	468.4	661	736.4	563.8	286.1	270.3	282.6	152.8	148.3	913.3
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	507.499	565.705261	1101.4686	1132.71012	759.4436479	329.3014	305.948	342.9563	168.739	148.3	842.51532
الانشاء	160	137.1	397	142.8	24.3	69.6	42.8	28.2	20.8	37.5	51
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	218.7496	165.5811086	661.547709	219.6510118	32.73231757	80.10967	48.44459	34.22281	22.9697	37.5	47.047281
الكهرباء والماء	47.4	271.3	183.2	630.6	607.3	454.6	366.8	492.7	357	402.8	434.3
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	64.80456	327.6597722	305.278439	969.971485	818.0385374	523.245	415.1747	597.9284	394.2396	402.8	400.63988
النقل والمواصلات والخزن	330.8	662	1194.9	1208.1	803.1	801.5	744.8	727	363	186.8	310.3
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	452.2647	799.523661	1991.14196	1858.266018	1081.78289	922.5273	843.0264	882.269	400.8654	186.8	286.25042
تجارة الجملة والمفرد	72	149.1	242.2	194.7	91.7	93.4	95.9	103.2	45.7	60.9	223.5
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	98.43731	180.0739847	403.594094	299.4821569	123.520721	107.5035	108.5476	125.2409	50.46708	60.9	206.17779
البنوك والتامين	3.12	7.8	12.5	9.8	12.3	10.9	6.9	3.9	0.5	4.8	5.2
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	4.265617	9.420369419	20.8295878	15.07408905	16.56821013	12.54591	7.809992	4.732942	0.552156	4.8	4.7969776
ملكية دور السكن	230.2	441.9	657.8	716.1	700.1	714.5	653.8	542.2	521.1	894.4	2246.4
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	314.7259	533.7001598	1096.13623	1101.485221	943.0409682	822.3902	740.0251	658.0003	575.4572	894.4	2072.2943
الخدمات	665.2	690.6	1597.2	1210.4	1208.1	850.5	700.9	1081.8	1746.7	1844.3	1041.6
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	909.4513	834.0650155	2661.52141	1861.803814	1627.321517	978.9263	793.3367	1312.845	1928.903	1844.3	960.87152
اجمالي نكوين راس المال الثابت	1992.4	3471.5	5708.1	5696.7	4712.6	38376.47	3699.4	3859.2	3657.5	3496.6	6305.5
	73.143	82.799	60.011	65.012	74.239	86.881	88.348	82.401	90.554	100.000	108.402
	2723.979	4192.668261	9511.78962	8762.506436	6347.914393	44171.36	4187.288	4683.428	4039.023	3496.6	5816.7966

المصدر من عمل الباحث بالاستناد الى :

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية لسنوات متفرقة

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال الثابت لسنوات متفرقة

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الاشتراكي والخاص لسنوات متفرقة .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ٧٥-٧٩

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦) .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ايلول ، ١٩٨١

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦)

الانشطة الاقتصادية	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الزراعة	375.6	177.8	1334.4	4637.7	8479.1	18595.9	7161.8	53259.5	54648.6	70934.1	97318.1
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	199.54184	44.73941147	164.1910964	266.0007625	97.99106038	54.356659	23.93695	92.956049	113.36032	85.973604	82.09429855
التعدين والمقالع	385.1	134.5	70	429.7	546.2	319.5	3614	2110.9	6031.3	29058.2	60087.9
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	204.58883	33.8439305	8.613142047	24.64595115	6.312311115	0.933913	12.079105	3.6842427	12.511027	35.219143	50.68814539
الصناعة التحويلية	1014.1	710	2339	5997.3	6258.2	29057.1	4507.8	36373.6	66928.7	111421.1	257801.3
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	538.75235	178.6556926	287.8019893	343.9822267	72.3246163	84.93522	15.066461	63.484376	138.83354	135.04469	217.4725656
الانشاء	57.9	14.9	692	1111	1598.2	3105.7	2328.1	927.9	1907.8	1698.9	1980.4
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	30.760045	3.749253267	85.14706138	63.72271754	18.47003959	9.0781019	7.78123	1.619503	3.9574447	2.0591021	1.670599291
الكهرباء والماء	311.5	241.7	37.5	54.4	58.4	49.4	45.9	40494.9	28011.2	64916	295371.5
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	165.48798	60.8184238	4.614183239	3.120176268	0.674915725	0.1443984	0.153412	70.677455	58.10503	78.679542	249.1655314
النقل والمواصلات والخزن	288.7	261.3	546.1	1339.6	659.5	629.1	461.9	2449.1	10860.7	1878.1	66271.2
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	153.37521	65.75032743	67.19481246	76.83434061	7.621693849	1.8388878	1.5438126	4.2745174	22.528892	2.2762963	55.90417073
تجارة الجملة والمفرد	57.7	59.4	124.4	397	1071.7	3282.5	2429.2	6215	13627.7	14240.8	18429.1
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	30.653792	14.94668752	15.30678387	22.77040402	12.38539696	9.5948963	8.1191375	10.847301	28.268618	17.260146	15.54617319
البنوك والتامين	7.5	9.9	39	61.3	192.6	609.2	955.6	913.2	3581.7	5551.5	10934.1
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	3.9844617	2.491114587	4.798750569	3.51593392	2.22583508	1.7807192	3.1939107	1.5938464	7.429699	6.7285335	9.22364154
ملكية دور السكن	2703.1	854	541.9	5632.5	18609.5	23192.4	7066.9	24518.2	59338.2	90245.9	134621.1
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	1436.0531	214.8900866	66.67802393	323.0586917	215.0658252	67.792436	23.619765	42.792647	123.08819	109.37991	113.5618634
الخدمات	1018.8	825.7	2422.7	6863.1	11245.7	39237.7	19178.8	85586.6	167128.7	347640	522438
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	541.24928	207.7690217	298.1008462	393.6412086	129.9640372	114.69358	64.101479	149.3779	346.6834	421.34691	440.7112464
اجمالي نكوين راس المال الثابت	6220	3289.1	8147	26368.6	48044.4	115867.7	47747	252849.1	412065	754492.6	1465252.7
	188.231	397.412	812.712	1743.491	8652.932	34210.896	29919.434	57295.357	48207.875	82506.835	118544.286
	3304.4469	827.6287867	1002.446689	1512.402205	555.2383745	338.68654	159.58524	441.30819	854.76699	914.46072	1236.038235

المصدر من عمل الباحث بالاستناد الى :

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية لسنوات متفرقة

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال الثابت لسنوات متفرقة

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الاشتراكي والخاص لسنوات متفرقة .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ٧٥-٧٩

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦) .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ايلول ، ١٩٨١

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦)

الانشطة الاقتصادية	2001	2002		2004	2005
الزراعة	186146.5	193455.9	153029.775	18268.4	214248.3
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	195.25019	190.2584587	139.6053658	12.64108007	114.7097405
التعدين والمقالع	107951.7	136981	774804.275	451696.2	2402588.2
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	113.23119	134.7169765	706.835217	312.5576313	1286.359187
الصناعة التحويلية	622171.6	356947.8	310552.225	197086.4	66003.1
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	652.59954	351.0481628	283.3092904	136.3767469	35.33842963
الانشاء	1588.4	11895.1	55764.925	92472.5	117103.7
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	1.6660823	11.69849765	50.87299352	63.98766596	62.69797724
الكهرباء والماء	431023.6	283811.2	1008688.6	1368935.9	1950983.7
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	452.10325	279.1203653	920.2022348	947.2547308	1044.567606
النقل والمواصلات والخزن	170888	291391.7	334282.85	44155.8	830695.9
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	179.24545	286.5755747	304.9581661	30.55423592	444.7592401
تجارة الجملة والمفرد	58125	124377.1	88599.475	31424.5	140471.3
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	60.967663	122.3213939	80.82716004	21.7446312	75.20912123
البنوك والتامين	39945.6	46604.6	48247.85	29604.8	76836.4
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	41.899181	45.83431865	44.01534765	20.48546382	41.13863916
ملكية دور السكن	201319.9	363952.4	284553.375	220132.6	352808.6
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	211.16566	357.9369907	259.5911678	152.3238939	188.8957016
الخدمات	712280.6	389659.9	1384147.6	404026.9	4030623
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	747.11542	383.2195968	1262.724408	279.5721789	2158.018142
اجمالي تكوين راس المال الثابت	2531440.9	2199076.7	4442671.7	2857807	10182362.2
	95337.425	101680.578	109615.969	144516.132	186774.287
	2655.2436	2162.730336	4052.942035	1977.500335	5451.693785

المصدر من عمل الباحث بالاستناد الى :

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية لسنوات متفرقة

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال الثابت لسنوات متفرقة

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الاشتراكي والخاص لسنوات متفرقة .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ٧٥-٧٩

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦) .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال ، ايلول ، ١٩٨١

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية (٩٢-٩٦)

Abstract

Measurement of the Impact of Oil Revenue Upon Economic Growth in Iraq for (1970-2005)

This study is concerned with the estimation of the relationship between economic growth and the revenue of oil export in Iraq in a sectoral and aggregate levels during the period (1970-2005) by using a number of indicators such as gross demostic product (GDP) , gross fixed capital formation (GCF) and government and private spending .

The hypothesis adopted in this study is that economic growth in Iraq depend upon the oil revenue and oil sector regarded as a leading sector and considered as engine of growth.

The thesis contains three chapters , The first chapter deals with theortical framework which emphasizes upon the role of exports in economic growth , while the second chapter concerned with the role of oil sector in economic development in Iraq. Chapter three devocted to measurement analysis and evaluation of estimated models.

The main finding of this study is that the oil sector represents the leading sector in the economic growth in Iraq . Moreover , on both sectoral and aggregate levels the study revealed that all sectors in Iraq suffer from institutional and supply bottle necks.